جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

دور السياسة الخارجية القطرية في إدارة أزماتها مع دول الخليج العربي ٢٠١٧ (الأزمة الخليجية نموذجاً)

Qatar 's Foreign Policy Role in Managing its Crisis with the Arab Gulf States ٢٠١٧ (Gulf crisis model)

إعداد الطالب

محمد حمود الشمري

الرقم الجامعي (١٥٧٠٦٠٠٠٠١)

المشرف

الأستاذ الدكتور هاني أخو ارشيدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

جامعة آل البيت الأردن

معهد بيت الحكمة

٢٠١٨

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

دور السياسة الخارجية القطرية في إدارة أزماتها مع دول الخليج العربي ٢٠١٧

(الأزمة الخليجية نموذجاً)

إعداد

محمد حمود الشمري

المشرف

أ. د. هاني أخو ارشيدة

أعضاء لجنة المناقشة

الأسم	التوقيع
الأستاذ الدكتور هاني أخو ارشيدة، (رئيساً) المشرف	----------
الأستاذ الدكتور صايل السرحان ، عضواً	----------
الدكتور عاهد مشاقبة ، عضواً	----------
الدكتور عامر القرالة ، عضواً خارجياً (الجامعة الأردنية)	----------

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

معهد بيت الحكمة

جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ٩/٧/ ٢٠١٨م

الفصل الصيفي ٢٠١٧ /٢٠١٨ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا **محمد حمود الشمري**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: 2018/7/9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: محمد حمود الشمري

التخصص: العلوم السياسية الكلية: معهد بيت الحكمة القسم: العلوم السياسية

أقر بأنني قد ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

دور السياسة الخارجية القطرية في إدارة أزماتها مع دول الخليج العربي 2017

(الأزمة الخليجية نموذجاً)

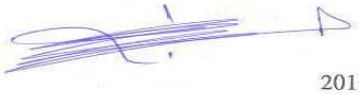

توقيع الطالب:

التاريخ: 2018/7/9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهــداء

إلى من قدم لي كل ما يملك لتبقى السعادة والأمل ينير طريقي الى القمة.....

إلى والدي

الى من غمرتني بحبها .... وأحاطتني بدفء حنانها ....

والدتي الحبيبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم وبعد، أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الأستاذ الدكتور هاني أخورشيدة الذي اشرف على هذه الدراسة والذي لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود .

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امامنا، كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدى لي خدمة أو زودني بمعلومة.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... ز

ملخص ..... ط

Abstract ..... ك

الفصل الاول الإطار النظري للدراسة ١

المقدمة: ١

أولاً: أهمية الدراسة: ٣

ثانياً: أهداف الدراسة: ٣

ثالثاً: مشكلة الدراسة: ٣

رابعاً: فرضيات الدراسة: ٤

خامساً: منهجية الدراسة: ٤

سادساً: مفاهيم المصطلحات: ٧

سابعاً: الدراسات السابقة: ١٠

الفصل الثاني ماهية الأزمة السياسية وتوجهات السياسة الخارجية القطرية ١٦

المبحث الأول: تعريف الأزمة وإدارتها في العلاقات الدولية ١٧

المبحث الثاني: ماهية السياسة الخارجية ومفهومها: ٢١

المبحث الثالث: توجهات السياسة الخارجية القطرية ٢٥

المبحث الرابع: مقومات السياسة الخارجية القطرية ٣٠

الفصل الثالث السياسة الخارجية القطرية ٤٧

المبحث الأول: التعاون القطري الخليجي: ٤٨

المطلب الأول: الانتماء القطري للخليج: ٤٩

المطلب الثاني: الخطابات الأميرية لتعزيز التعاون الخليجي: ٥١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : الأزمات الخليجية – القطرية ٥٥
المطلب الأول: الأزمة الخليجية في عام ٢٠١٤ ..... ٥٦
المطلب الثاني: الأزمة القطرية الخليجية في عام ٢٠١٧ ..... ٦٣
الفصل الرابع أدارة قطر للازمات الخليجية – القطرية ٧١
المبحث الأول: الدبلوماسية القطرية في التعامل مع الأزمات الخليجية..... ٧٢
المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الخليجية ومستقبلها :..... ١٠٧
الخاتمة ١٢١
النتائج: ١٢٢
التوصيات ١٢٤
المراجع ١٢٦
المراجع العربية:..... ١٢٦
الكتب:..... ١٢٦
الأطروحات والرسائل الجامعية:..... ١٣٠
المجلات والدوريات:..... ١٣٠
التقارير الدولية والخطابات: ١٣٣
الصحف اليومية والجرائد:..... ١٣٥
المواقع الإلكترونية:..... ١٣٥
المراجع الأجنبية:..... ١٤٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور السياسة الخارجية القطرية في إدارة أزماتها مع دول الخليج العربي ٢٠١٧

(الأزمة الخليجية نموذجاً)

إعداد

محمد حمود الشمري

المشرف

الدكتور هاني اخورشيدة

ملخص

هدفت الدراسة لتحليل درجة استقلال السياسة القطرية عن أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتقديم تحليل للأزمة الخليجية لعام ٢٠١٧ من حيث أسبابها ومبادرات الحل، وتحليل دور السياسة الخارجية القطرية في إدارة أزماتها الخليجية، وأنطلقت الدراسة من الفرضية الآتية: يوجد أثر إيجابي للسياسة الخارجية القطرية في إدارة أزماتها الخليجية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧).وأعتمدت الدراسة على المناهج التالية في تحقيق أهدافها المنهج السلوكي واقتراب التحليل النظمي، وكذلك اعتمدت الدراسة على مبدأ القوة في النظرية الواقعية، كما تم توظيف نظرية اتخاذ القرارات الخارجية.

وخلصت الدراسة الى أن الدبلوماسية القطرية تعتمد بتطبيق ثوابتها على ركيزتين أساسيتين هما: "العقلانية" و"الواقعية" كمنهج استراتيجي في العلاقات الدولية، والذي يتيح لقطر أن تكون بمقربة من مختلف الأطراف السياسية والإقليمية والدولية، وبالتالي تحصل على ثقتها، ومن ثم تستطيع قطر أن تستثمر هذه العلاقة المتميزة في بذل المساعي الحميدة وتقريب وجهات النظر بما يحقق حل الأزمات وخدمة السلام والاستقرار لشعوب المنطقة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

العربية، وقد عملت دولة قطر على تشجيع الحوار بشكل منتظم من خلال اعتماد دبلوماسية القوة الناعمة في الشؤون الإقليمية والدولية، وركزت العلاقات الدولية لدولة قطر على توطيد السلام والاستقرار، والحفاظ على علاقات جيدة مع دول الجوار، وتشكيل تحالفات إستراتيجية مع القوى الكبرى والوكالات الإقليمية والدولية، بما عزز من قدرة قطر على التعامل مع الازمات الخليجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Qatar’s Foreign Policy Role in Managing its Crisis with the Arab Gulf States ٢٠١٧

By

Mohamed Hamoud Al Shammari

Supervisor

Dr. Hani Akhorsheda. Prof

Abstract

The study aimed to analyse the degree of independence of the Qatari policy on the objectives of the GCC and to provide an analysis of the Gulf crisis in ٢٠١٧ in terms of its causes and solution initiatives and analysis of the role of Qatar's foreign policy in managing its Gulf crises. In the management of its Gulf crises during the period (٢٠١١-٢٠١٧). The study relied on the following approaches in achieving the objectives of the behavioural approach and the approach of systemic analysis. The study also relied on the principle of force in the theory of realism.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The study concluded that Qatar's diplomacy is based on two pillars: rationalism and realism as a strategic approach in international relations, which

allows Qatar to be close to the various political, regional and international parties and thus gain its confidence. The State of Qatar has been encouraging regular dialogue through the adoption of soft power diplomacy in regional and international affairs, and has focused on international relations, Yeh to the State of Qatar on the consolidation of peace and stability, and preserve their good relations with neighbouring countries, and the formation of strategic alliances with major powers and regional and international agencies, including enhanced Qatar's ability to deal with the Gulf crisis.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول
الإطار النظري للدراسة

المقدمة:

تعتبر قطر دولة ذات أهمية لا يمكن إغفالها عربياً وإقليمياً ودولياً، على الرغم من صغر الرقعة الجغرافية التي تشغلها، إلا أنها في الوقت الحاضر تحتل مساحةً كبيرةً على الساحة السياسية. فقد جعلت السياسة الخارجية لدولة قطر مكانةً كبيرة في المجتمع الدولي لدورها النشط على الساحة السياسية في الكثير من القضايا العربية والإقليمية، وكذلك لسعيها إلى التدخل كوسيط من أجل حل بعض الخلافات السياسية عربياً وإقليمياً، وتستند السياسة الخارجية القطرية على وحدة المصير والهدف للدول الخليجية والعربية والإسلامية وتوثيق التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة المحبة للسلام في إطار من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وبما يدعم ويخدم الأمن والسلم الدوليين ويحقق الرفاهية والرخاء لجميع الدول والشعوب.

الخلافات الخليجية-الخليجية ليست بظاهرة جديدة؛ فمن المعروف أن هنالك العديد من الاختلافات في وجهات النظر؛ تؤدِّي أحيانًا إلى خلافات ما بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو الحال ما بين العديد من الدول الأعضاء في المنظمات والتجمعات الإقليمية الأخرى، حيث أن بعض هذه الخلافات تبقى سرية؛ وذلك لطبيعة الثقافة السياسية في منطقة الخليج؛ رغم ذلك، يظهر بعضها للعلن ما بين الحين والآخر، ويتعلَّق بعضها بخلافات حدودية وتنافس ما بين العوائل الحاكمة، واختلافات الدول في رسم سياساتها الخارجية، وعدم توافق الرؤى في تحديد المصالح والتهديدات الأمنية؛ هذا إلى جانب الاختلافات في طبيعة ودور مجلس التعاون الخليجي وأداؤه، وقد سبق وأدَّى بعض هذه الخلافات إلى أزمات سياسية في العلاقات البينية، حتى تطوَّرت أحيانًا إلى سحب السفراء؛ كما حدث عندما سحبت المملكة العربية السعودية سفيرها من الدوحة في عام ٢٠٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد شهد الخامس من آذار ٢٠١٤ أزمة سياسية ودبلوماسية تعد الأولى في تاريخ دول مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك عندما سحب ثلاثة أعضاء بمجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين) سفراءهم من دولة قطر؛ ويُعَدُّ هذا الحدث الأول من نوعه على مرِّ تاريخ مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته؛ حيث جاء هذا التصعيد من قِبَل الدول

الثلاث ردًّا على السياسة القطرية؛ التي تتنافى مع الاتفاق الأمني الذي وقَّعه قادة الدول الست الأعضاء بالمجلس في كانون الثاني ٢٠١٤؛ والذي يكفل عدم التدخُّل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل مَنْ يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد؛ سواء عن طريق العمل الأمني المباشر، أو عن طريق محاولة التأثير السياسي وعدم دعم الإعلام المعادي، كما علَّلت الدول الثلاث موقفها بسحب السفراء بعدم التزام الحكومة القطرية باتفاق الرياض؛ الذي وقَّع عليه أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني(فتحي, ٢٠١٤).

من هنا تحاول هذه الدراسة تحليل توجهات السياسة الخارجية القطرية تجاه إدارة أزماتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث شهدت منطقة الخليج العربي تطورات سياسية سواء على المستوى الخليجي أو الإقليمي، واستطاعت قطر لعب دور مؤثر في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا يتناسب هذا الدور بالضرورة مع إمكانياتها كدولة وافتقارها إلى العمق والثقل التاريخيين لكنها تجاوزت هذه العقبات وأصبحت دولة ذات دور مؤثر في المنطقة الخليجية والعربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ناحيتين: الأولى علمية والثانية عملية.

من الناحية العلمية، تبرز أهمية الدراسة من محاولتها بيان توجهات السياسة الخارجية لدولة قطر في بُعدها الخليجي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧) والأدوار التي تقوم بها دولة قطر والأدوات التي تساهم في تنفيذ سياستها الخارجية، وإدارتها لأزماتها مع دول الخليج العربي، وبالتالي قد تقدم الدراسة إضافة علمية الى حقل الدراسات الاكاديمية المتعلقة بالسياسة الخارجية للدول الصغيرة دولة قطر كدراسة حالة.

أما من الناحية العملية، فإنها تتناول موضوع ما زالت تفاعلاته قائمة ومستمرة، وقد تشكل إضافة متواضعة إلى حقل الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية لعدد من الدول في هذه المرحلة الدقيقة التي تشهد أحداثاً متوالية، وتكمن أهميتها من أنها تتناول موضوعاً بالغ الأهمية بالنسبة للسياسية الخارجية القطرية وتفاعلاتها مع الأزمة الخليجية القطرية ٢٠١٧.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- **تحليل درجة استقلال السياسة القطرية عن أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية.**
- **بيان مراحل تطور العلاقات القطرية-الخليجية.**
- **تقديم تحليل للأزمة الخليجية لعام ٢٠١٧ من حيث أسبابها ومبادرات الحل.**
- **تحليل دور السياسة الخارجية القطرية في إدارة أزماتها الخليجية.**

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تسعى دولة قطر لعب دور إقليمي فاعل في إطار مجلس التعاون الخليجي وضمن المنظومة العربية بإستخدام مقومات القوة التي تمتلكها، وفي ضوء قيامها بهذا الدور، برزت توجهات سياسية لدولة قطر لا تتوافق مع سياسيات دول الخليج العربي خصوصاً فيما يتعلق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الثورات العربية والإتحاد الخليجي والأزمة اليمنية والثورة البحرينية مما ترتب عليه بروز حالة من التنافس وعدم التوافق مع التوجهات الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبشكل أكثر تحديداً تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي: ما الأدوار التي قامت بها السياسة الخارجية القطرية في إدراة أزماتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، الأزمة الخليجية – القطرية ٢٠١٧؟ ويتفرع من ها السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مراحل تطور العلاقات القطرية-الخليجية؟
- ما أسباب الأزمة الخليجية لعام ٢٠١٧ وما ردود الفعل حولها؟
- ما دور السياسة الخارجية القطرية في إدارة أزماتها الخليجية؟

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الآتية: يوجد أثر إيجابي للسياسة الخارجية القطرية في إدارة أزماتها الخليجية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧).

خامساً: منهجية الدراسة:

أعتمدت الدراسة على المناهج التالية في تحقيق أهدافها :

- المنهج السلوكي: ينظر هذا المنهج للظواهر في صورتها الجامدة، ويسعى إلى تفسير سلوك المؤسسات التنظيمية والسلطات السياسية بإعتباره إنعكاساً بتصورات الأشخاص المكونين لهذه المنظمات أو المؤسسات، وتتركز إهتمامات هذا المنهج على دراسة الأسباب والدوافع التي دفعت بهؤلاء الأفراد، وبالتالي المؤسسة التنظيمية إلى تبني سياسات معينة (أبو رقبة، ٢٠٠٦ :١٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتم استخدام المنهج في تحليل تأثير العوامل والمتغيرات والمحددات والمقومات المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية القطرية تجاه أزماتها مع دول مجلس التعاون الخليجي.

- منهج النظم: تم استخدام هذا المنهج لدراسة العلاقات القطرية الخليجية ويتضمن هذا المنهج مدخلات عملية تحويل مزج وتغذية عكسية وبيئية. سواء كانت على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي، وبالتالي دراسة تفاعلات العلاقات القطرية الخليجية في إطار الظروف البيئة الدولية والإقليمية.

وتم أستخدام المنهج في تحليل طبيعة النظام السياسي القطر والخليجي وتفاعلاته في أطار الازمات الخليجية .

- كذلك اعتمدت الدراسة على مبدأ القوة في النظرية الواقعية وتستخدم في تفسير الأحداث على الساحة الدولية من خلال الاعتماد على القوة كمدخل أساس في تفسير الأحداث، حيث مثلت القوة العمود الفقري للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية ذلك أن حجر الزاوية في الفكر الواقعي هو التأثير أو النفوذ، وهو ما لا يتصور أن يكون بمعزل عن استخدام القوة بمختلف جوانبها. والقوة هي إحدى الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة لتنفيذ مخططاتها وتحقيق أهدافها ومصالحها في إطار سياستها الخارجية. فمفهوم القوة مفهوم عام شامل يستند إلى عوامل اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، وبشرية، تؤثر في بعضها البعض وتعد عاملاً لتحقيق سياسة الدولة في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي.

وهناك جملة من المظاهر المنظمة لاستخدام سياسة القوة في العلاقات الدولية، وأهمها:

- التدخلات المباشرة (كالحرب العسكرية) واستخدام القوة العسكرية بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر عبر المؤامرات وحرب العصابات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التحالفات الجماعية (تحالفات سياسية عسكرية - كالحلف الأطلسي، وتحالفات سياسية اقتصادية كالاتحاد الأوروبي).
- التدخلات غير المباشرة (كالعقوبات الاقتصادية والسياسية) أو ما يسمى بأسلوب الحرب غير المعلنة.

وتم توظيف المنهج في بيان مقومات القوة القطرية في التعامل مع الأزمة الخليجية على المستوى الداخلي والخارجي.

- كما تم توظيف نظرية اتخاذ القرارات الخارجية في هذه الدراسة من خلال تحليل أثر المتغيرات بحد عينها على عملية اتخاذ القرار الخارجي لكلاً من قطر والدول الخليجية وعلى طبيعة العلاقة الثنائية بينهما، فصانع القرار لا يتخذ قراره ضمن بيئة معزولة عن محيطه، وإنما يتأثر بمجمل المتغيرات المحيطة بصنع القرار سواء كانت قادمة من البيئة الداخلية للدولة والتي تشكل محدداً في عملية صنع القرار أم من المتغيرات الخارجية التي تمارس ضغوطاً متعددة ومتغيرة نسبياً.

وتم توظيف النظرية في تحليل عملية اتخاذ القرار في السياسية الخارجية القطرية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي والأزمات الخليجية.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: دور السياسة الخارجية القطرية.

المتغير التابع: الأزمة الخليجية ٢٠١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: مفاهيم المصطلحات:

مجلس التعاون لدول الخليج العربي: منظمة إقليمية عربية أُعلن عن تأسيسها في شباط من العام (١٩٨١)، وضمت في عضويتها كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، وسلطنة عُمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، في أعقاب مؤتمر قمة عقدته الدول الست الأعضاء في هذا المجلس في أبو ظبي في ٢٥ أيار ١٩٨١، وانتهى بإصدار بيان مشترك حددت بموجبه أهداف هذه المنظمة الخليجية وصلاحياتها (البخاري، ٢٠٠٩).

إجرائياً: مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت.

السياسة الخارجية القطرية: مفهوم يشير إلى توجهات السياسة الخارجية القطرية تجاه دول ومجلس التعاون لدول الخليج العربية في فترة حكم الشيخ تميم آل ثاني أمير دولة قطر.

الأزمة الخليجية ٢٠١٧: هي الأزمة الدبلوماسية الخليجية مع قطر ٢٠١٧ والتي حدثت في ٥ حزيران٢٠١٧، حيث قررت كل من: السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، مصر وتبعتها حكومة اليمن، ليبيا، وجزر المالديف، وجزر القمر، قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر. وفي ٦ حزيران٢٠١٧، أعلن الأردن عن تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع قطر، وإلغاء تصريح مكتب قناة الجزيرة في الأردن. كما أعلنت سلطات موريتانيا عن قطع علاقاتها الدبلوماسية رسمياً مع دولة قطر. وفي ٧ حزيران أعلنت جيبوتي عن تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع قطر (توكل، ٢٠١٧).

إدارة الأزمة: يقصد بإدارة الأزمة تلك السياسات التي يتم اتباعها والأدوات التي يمكن توظيفها بهدف احتوائها والتقليل من حدتها بالشكل الذي يستبعد معه حدوث المواجهة العسكرية.

إدارة الأزمة الدولية: يعرفها سنايدر Snyder بأنها "سعي أطراف أزمةٍ ما؛ إما إلى ممارسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف، أو سعيهم إلى التعايش والتوافق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر مرتفعة. (Snyder,١٩٧٧:P٢٤٠)

المشكلة Problem: يشير مفهوم المشكلة إلى الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة ما من الحالات غير المرغوب فيها، والتي تحتاج في الغالب إلى جهد منظم للتعامل معها وحلها(عليوة، ٢٠٠٣ :٧٩-٨٠). وتمثل المشكلة مرحلة من مراحل الأزمة ولكنها لا تمثل الأزمة بجميع جوانبها (فهمي، ٢٠١١ : ٢٢٦). وفي تعريف آخر، فإن المشكلة هي عائق أو مانع يحول بين الفرد والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه (أحمد، ٢٠٠١ :٢٦). وبهذا المعنى، فإن ما يميز المشكلة عن الأزمة أن الأولى لا يشكل ضغط الوقت العنصر الرئيسي فيها، بمعنى أنها تتسم بمدى زمني أطول سواء فيما يتعلق بعمر المشكلة أو فيما يتعلق بالمدى الزمني المتاح لحل المشكلة وتسويتها، وذلك على العكس من حالة الأزمة. ومن ناحية أخرى، يمكن التمييز بين المشكلة والأزمة استنادًا إلى مدى قدرة المنظمة أو المؤسسة على تحمل موقف ضغط ما. وبمعنى آخر، بينما تستطيع المنظمة تحمل المشكلة لفترة زمنية طويلة، فإنها لا تستطيع تحمل موقف الأزمة التي ترتبط بتهديد حال كيان المنظمة وقدرتها على البقاء أو القيام بوظائفها الرئيسية، الأمر الذي يفرض على القائمين

بالعمل في المنظمة أو على فريق إدارة الأزمات بداخلها سرعة مواجهتها والتعامل معها. وقد حدد عدد من الباحثين الفترة الزمنية التي تستطيع أن تتحملها المنظمة عند حدوث أزمة بثلاثة أيام، بينما حددها آخرون بسبعة أيام، بحيث إذا استمرت المنظمة في أداء عملها بما يزيد عن تلك المدة دون انهيار، فإننا نكون أمام مشكلة وليس أزمة، ويرى بارتون Barton أن الأزمة شيء روتيني كثير الحدوث في العمل، والمشاكل شيء متوقع ولا يمكن تجنبه وكذلك الأزمات لها نفس الخاصية (Petersno, & Others. ٢٠٠١ :٢٣-٢٤).

وقد صوّر البعض العلاقة بين المشكلة والأزمة والكارثة باعتباره "تعبير عن تطور في خط متصل"، فالمشكلة قد تتحول إلى أزمة، التي قد تتحول بدورها إلى كارثة في حالة عدم النجاح في إدارتها والسيطرة عليها (أحمد، ٢٠٠١ :٢٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكارثة Catastrophe or Disaster: تتحدد الكارثة بأنها "اضطراب بيئي يفوق قدرة المواجهة العادية ويؤثر على المجتمع مما يتطلب مساعدة خارجية ، وتعبر الكارثة عن نكبة مفاجئة وضخمة(عليوة، ٢٠٠٣ :٨٥). وفي تعريف آخر هي حدث يرتبط بمأساة مميزة تتدرج من البلاء الشديد على التلف والدمار (أحمد، ٢٠٠١ :٢٩). وقد تُمثل الكارثة لحظة انفجار الأزمة، ولكنها ليست الأزمة بكل مراحلها. وبمعنى آخر، يمكن النظر إلى الأزمة في هذا الحالة باعتبارها وليدة كارثة ولكنهما لا يتطابقان في باقي المراحل. وعلى سبيل المثال تمثل البراكين والزلازل نوعًا من الكوارث التي تمثل لحظة ولادة لعدد كبير من الأزمات، مثل حدوث أزمة في الاتصالات وأخرى في الكهرباء (فهمي، ٢٠١١ : ٢٢٨)، ولذلك يعد مفهوم الكارثة من أكثر المفاهيم ارتباطًا بمفهوم الأزمة.

الصراع Conflict: يعبر الصراع عن حالة من تصادم الإرادات والمصالح بين طرفين أو أكثر، يسعى فيها كل طرف إلى إلحاق الدمار أو الهزيمة، كليًا أو جزئيًا، بالطرف الآخر. كما يلاحظ أن أحد العوامل التي تميز الأزمة عن الصراع هو المدى الزمني لكل منهما، سواء فيما يتعلق بعمر الصراع أو حجم الوقت الزمني المتاح لحل الصراع أو الأزمة، فبينما يتسم العمر الزمني للصراع بمدى زمني طويل قد يصل إلى ما يزيد عن نصف قرن كامل (حالة الصراع العربي – الإسرائيلي، والصراع الهندي – الباكستاني حول كشمير واللذان يعودان إلى منتصف القرن العشرين) أو فيما يتعلق بالمدى الزمني المتاح لتسوية الصراع (فإلى الآن لم يتم تسوية أي من الصراعين السابقين دون أن يترتب على ذلك اختفاء أو تعرض أطراف الصراع للفناء أو التدمير الكلي). ومن ناحية أخرى، ربما يشهد الصراع تطور العديد من الأزمات، ويقدم الصراعان السابقان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذجين واضحين على ارتباط الصراع بنشوء سلسلة من الأزمات الدورية في علاقات أطراف الصراع. مع ملاحظة أن الأزمة تنطوي على درجة من درجات الصراع، وكما سبق القول، تعد الأزمة – وفق أحد التعريفات السابقة – هي (الصراعات التي تنشأ بين عناصر علاقة ما وتهدد طبيعة هذه العلاقة (عليوة، ٢٠٠٣ :٨٧).

سابعاً: الدراسات السابقة:

شهدت الدراسات المتعلقة بتحليل العلاقات الدولية ثورة منهجية مفاهيمية، مع ظهور الاتجاه السلوكي في العلوم السياسية، شملت مناهج البحث، والموضوعات، والقضايا التي تتناولها، من حيث الأطر المرجعية والنظريات المتداولة. وثورة العلوم السلوكية، سعت إلى تحليل المقومات والعوامل المختلفة، التي تحدد السلوك الفردي والجماعي، وحاولت الوصول إلى الأنماط العامة والمتكررة لهذا السلوك، ثمّ تعمل بعد ذلك على تفسير هذه الأنماط. وبرز في هذا الإطار العديد من مناهج البحث، مثل تحليل النظم وصنع القرار، حيث عكست هذه المناهج الاهتمام المتزايد بتحديد وحدات التحليل.

الدراسات العربية:

دراسة جمال عبد الله (٢٠١٧) بعنوان: الأزمة القطرية- الخليجية، سعى الباحث في هذه الدراسة إلى تناول الأزمة الخليجية -القديمة الجديدة- بالعرضِ والرصدِ والتحليل، محاولًا الغوصَ في جذورها، والتنقيبَ في مسبباتها وربطها بسياقها الإقليمي والدولي؛ كما يجتهد الباحث انطلاقًا من نظريات العلاقات الدولية، وتلك التي تُعنى بإدارة الأزمات والوساطات في النزاعات بين الدول، في تقديم عددٍ من الرؤى للسيناريوهات الممكن طرحها للخروج من هذه الأزمة التي أحدثت شرخًا عميقًا في بنية منظومة إقليمية كان يُعوّلُ عليها لوقتٍ قريب في أن تكون تجربةً ناجحةً لاتحادٍ يضم ستًا من الدول العربية الخليجية يجمعها دينٌ واحد ولسانٌ واحد وثقافةٌ واحدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠١٧) بعنوان: أزمة العلاقات الخليجية.. المقدمات والأسباب والدوافع، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أسباب ودوافع أزمة العلاقات الخليجيية، وخلصت الدراسة إلى أنه قد تميّزت السياسة الخارجية القطرية منذ عام ١٩٩٥ بالدينامية والمرونة والقدرة على المناورة ومحاولة إيجاد علاقاتٍ متوازنةٍ مع أكثر القوى الإقليمية والدولية، فبنت قطر علاقاتٍ متينةً مع الولايات المتحدة الأميركية، واستضافت في "العُديد" إحدى أكبر القواعد العسكرية الأميركية في المنطقة، في وقتٍ انفتحت فيه على القوى الإقليمية الأخرى، على الرغم من التناقضات الكبيرة بين هذه الدول.

دراسة كزيز، صباح (٢٠١٥) بعنوان: دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن ٢٠١٠/٢٠١٤. تبحث هذه الدراسة في تنامي الدور الإقليمي القطري، خاصة وأن قطر تعد مثالاً بارزاً لدولة عربية صغيرة تمارس دوراً فاعلاً على المستوي الإقليمي، فخلال فترة وجيزة استطاعت إمارة قطر التحوّل من دولة محدودة القوة إلى دولة تضطلع بدوراً إقليمي يفوق حجمها الجغرافي والديمغرافي المتواضع. وهدفت الدراسة إلى معرفة درجة تفاعل دولة قطر مع العالم الخارجي في ظل الحراك العربي، وكذلك فهم المحددات العامة للسلوك الخارجي، من خلال معاينة مدى تأثير المقومات الداخلية في رسم السلوك الخارجي لدولة قطر، ومدى تأثير الظروف الإقليمية، إذ يمكن ملاحظة تنامي الدور القطري في ظل الحراك ويأتي ذلك بعد فترة محدودة من المفاجأة عايشتها دولة قطر، أخـــذت تتفاعل مـــع الحراك وذلك مــن منطلق أن السلوك القطري جاء في سياق قراءة محددة للتغيرات الإقليمية ومخاطرها وتحدياتها، ومن ثم قررت التحرك الفاعل في المنطقة العربية، والإمساك بزمام المبادرة كجزء من رؤيتها الأشمل للمنطقة، واتجاهات التغيير السياسي فيها. وتوصلت الدراسة إلى أن تنامي دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الحراك العربي تحكمه متغيرات داخلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاصة بطموح النخبة الحاكمة في قطر وأخرى خارجية تتعلق بتراجع أدوار الدول العربية المحورية، حيث رسمت قطر سياستها الخارجية من خلال اعتمادها على أدوات مكنتها من إكساب مكانة إقليمية وممارسة دور خارجي نشط وتمثلت هذه الأدوات بالأساس في الأداة المالية والأداة الإعلامية.

دراسة شراب، منذر أحمد زكي (٢٠١٤) بعنوان: السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية, ٢٠٠٣-٢٠١٢. سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على تعاظم وتنامي دور قطر في المنطقة, وتوصلت إلى أن السياسية القطرية اتسمت بالمبادرة والسرعة والمفاجأة، ولعل هذه السياسية تتشكل في مواقف قطرية إنسانية أو سياسية في قضايا مثل: حرب لبنان عام ٢٠٠٦, والعدوان الإسرائيلي على غزة عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩, والحراك العربي منذ أواخر العام ٢٠١٠, إضافة إلى الدور الإعلامي عبر قناة الجزيرة الذي يمكّن قطر من إمتلاك نفوذ داخل الشارع العربي.

دراسة خضير، ماجد حميد (٢٠١١). بعنوان: مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي. يعالج هذا البحث موضوع على قدر عالي من الأهمية وذلك لتنامي الدور القطري في الساحة العربية وازدياد فاعلية سياستها الخارجية رغم محدودية مكانتها الجيوبولتيكية. لذا فإن الدراسة تنطلق من فرضية مفادها إن تزايد الحضور القطري في المحيطين الإقليمي والدولي نابع من رغبة قطرية لبناء ذاتها وإيجاد سياسة خارجية فاعلة ومستقلة وبعيدة عن الدوران في فلك المحاور الإقليمية في المنطقة. وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية القطرية استطاعت وضع مجموعة من الركائز والأهداف، لبناء ذاتها وتعزيز مكانتها الإقليمية، رغم عدم امتلاكها لقدرات جيوسياسية. وهذه المكانة لا يمكن أن تُبنى وتتعزز في بيئة إقليمية تضم دولاً تملك مواصفات استراتيجية متعددة الأهداف، ما لم تعتمد السياسة الخارجية القطرية على أهداف ومداخل مهمة تمكّنها من تعزيز دورها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقليمي، وقد اعتمدت على مجموعة الدوافع لتحقيق هدفها الاستراتيجي الأعلى، تلك الدوافع تنوعت وتوزعت بين دوافع مادية، وقيمية، وخارجية لتشكل حلقة شبه متكاملة تعمل بإطار متكامل. إلى جانب الدعم السخي، استطاعت قطر أن تقدم نفسها كوسيط نزيه نسبياً في أي مفاوضات تتطلبها الأزمات العربية والإقليمية، كونها لا تملك مصالح متضاربة، إلى حدٍ ما، مع هذا الطرف أو ذاك، ولا تدخل ضمن سياسة المحاور الموجودة في الشرق الأوسط كمحور الممانعة أو محور الاعتدال، إنما شددت على الاستقلال في قرارها وموقفها، وما دعم هذا الاستقلال لجوؤها إلى محاور داخلية ساعدتها بنجاح سياستها الخارجية، كالمحور السياسي، والمحور العسكري، والمحور الاقتصادي، والمحور الإعلامي، لذلك فقد أصبح دورها في السياسة الإقليمية حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها.

دراسة أبو الرب، محمد (٢٠١٠)، بعنوان الجزيرة وقطر: خطابات السياسة وسياسات الخطأ. ركزت الدراسة على تحليل دور الجزيرة في الترويج لقطر كنموذج للدولة الفاعلة والقوية في المنطقة العربية، مقابل تركيز القناة على الأزمات والصراعات الداخلية للدول المنافسة لقطر في المنطقة، كذلك تناولت الدراسة الإعلام الفضائي العربي كأداة فعّالة لتحقيق أهداف إستراتيجية للدول واللاعبين الآخرين، وتقوم الدراسة بربط خيوط الإستراتيجية والسياسة والاقتصاد والإعلام ضمن تحليلات الخطابات السياسية لقطر كدولة مالكة لقناة الجزيرة وللقناة نفسها.

دراسة عبد الواحد، أثير ناظم (٢٠١٠). بعنوان: دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية. هدفت الدراسة إلى بيان دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والاقليمية، وقد بينت الدراسة إن قطر تلك الدولة الخليجية التي لا تبلغ مساحتها أكثر من ١١ ألف كم مربع، وتشبه خارطتها راحة اليد الطافية في مياه الخليج العربي المضطربة، أدركت، وبعد مشاكل حدودية مع جارتها الكبرى العربية السعودية، وسياسة إيرانية جامحة نحو الهيمنة والنفوذ، بأن الدبلوماسية والحوار السياسي يمكن أن يحل الكثير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المشاكل والأزمات ويجنبها الكثير من التحديات، وللعب دور أكبر في إطار التسويات والحلول الإقليمية والعربية، وحتى في إطارها الدولي، إذا سمحت الظروف الدولية بذلك، مستندة في ذلك إلى إمكانياتها المادية وعلاقاتها الخارجية والدبلوماسية التي أرتكزت على أسس وثوابت سياستها الخارجية في التأكيد على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وهو المبدأ الذي ترجمته السياسة القطرية على أرض الواقع إذ تمكنت من تسوية خلافاتها الحدودية مع السعودية، والتجأت إلى التحكيم الدولي في نزاعها على جزر الحوار مع البحرين بلا أن تفسح المجال للتدخلات الخارجية، ودعم القضايا العربية والإسلامية، وتطوير علاقات التعاون في إطارها الإقليمي والدولي بغية إيجاد مناخ طبيعي للاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي، وإيجاد بيئة مستقرة للاستثمار، وهو ما حاولت الدوحة الاستفادة من نتائجه الإيجابية، الأمر الذي جعلها تقف على رأس قائمة الدول المستثمرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

دراسة آل ثاني، عبد العزيز (٢٠٠٥)، بعنوان: "السياسة الخارجية لدولة قطر خلال الفترة من عام ١٩٩٥-عام٢٠٠٥م". يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في دراسة السياسة الخارجية لدولة قطر خلال الفترة من حزيران عام ١٩٩٥م وحتى عام ٢٠٠٥م، أي منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد من أجل التعرف على السمات الرئيسية التي اتسمت بها السياسة الخارجية لدولة قطر خلال هذه الفترة، والوقوف على درجة الاستمرارية والتغيير فيها. وكذا التعرّف على رؤية صاحب القرار في الدولة (أمير البلاد) بالنسبة لدوائر الانتماء المختلفة التي تنتمي إليها دولة قطر وبالنسبة للقضايا والمشاكل المختلفة الإقليمية والعالمية التي تواجه الدولة وتهدد أمن واستقرار دولة قطر بوجه خاص، هذا إلى جانب التعرف على مدى العلاقة والترابط بين السياسة الخارجية للدولة وسياستها الداخلية ومدى تأثير الإنجازات التي تتم في الداخل في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات الأجنبية:

دراسة للباحث كريستيان كوتس أولريكسن(٢٠١٤) Kristian Coates Ulrichsen بعنوان:

"Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications"

"قطر والربيع العربي : الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية"

هدفت الدراسة إلى تحليل أهم التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية القطرية تزامناً مع الحراك العربي, محاولاً الباحث إستشراف مستقبل هذه السياسة والتغيرات المحتملة بشأنها خلال المرحلة المقبلة, حيث بدت قطر خلال المرحلة السابقة تتخذ خيارات تحتوي في نظر الكثيرين على قدر كبير من المخاطرة خاصة بعد التعثر الكبير في مسيرة الحراك العربي.

ما تختلف به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بمحاولتها تحليل واقع وأبعاد السياسة الخارجية القطرية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧، ومحاولتها تحليل توجهات السياسة الخارجية القطرية تجاه الأزمات الخليجية ودورها في حل الأزمات بما يخدم مصالح دول الخليج العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

ماهية الأزمة السياسية وتوجهات السياسة الخارجية القطرية

أصبحت التحركات الدبلوماسية القطرية، تمثل ظاهرة لافتة للنظر لدى المحللين والباحثين، والمختصين في دراسة السياسات الخارجية الإقليمية والدولية؛ إذ تشير العديد من التقارير الرسمية ومراكز البحوث العربية والعالمية إلى الدور المتعاظم، الذي لعبته الدبلوماسيات الخليجية، ولاسيما القطرية منها، في دعم ومواكبة الحراك العربي، أو ما يصطلح عليه إعلامياً بـ"الربيع العربي"، وأحياناً في التأثير على مساره السياسي في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالرغم من أن دولة قطر لا تحتل إلاّ مساحة صغيرة من الجغرافية العربية – الإسلامية، حيث لا تتجاوز مساحتها (١١،٥٢١) كيلومترا مربعاً، فيما لا يتعدى عدد سُكّان قطر الأصليّين وفقاً لإحصاءات شهر كانون الثاني (يناير) من عام ٢٠١٧م، والصادرة عن وزارة التّخطيط التنمويّ والإحصاء في دولة قطر، إلى ٢،٥٧٦،١٨١ نسمةً (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، ٢٠١٧).

وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف الأزمة وإدارتها في العلاقات الدولية

المبحث الثاني: ماهية السياسة الخارجية ومفهومها

المبحث الثالث: توجهات السياسة الخارجية القطرية

المبحث الرابع: مقومات السياسة الخارجية القطرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: تعريف الأزمة وإدارتها في العلاقات الدولية

تعددت الدراسات التي تناولت عملية إدارة الأزمة الدولية في أدب العلاقات الدولية، وتنوعت تلك الدراسات في تناولها لمختلف أبعاد عملية إدارة الأزمة الدولية وفي تناولها بالتحليل لأدوات إدارة الأزمة. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الدراسات يحيط بها قدر من الغموض في تناولها لمفهوم إدارة الأزمة، وإدارة الأزمات بأنها: "سلسلة الإجراءات (القرارات) الهادفة إلى السيطرة على الأزمة، والحد من تفاقمها حتى لا تصل إلى مستوى نشوب الحرب"، كما أشار هانز بيتر نيوهولد إلى أن إدارة الأزمات تعني "احتواء الأزمة والتلطف من حدتها بشكل يستبعد مهمة حدوث اشتباكات عسكرية على نطاقٍ واسع" (مرعي، ٢٠١٠: ١٦).

يرى رواد مدرسة النسق أن الربط بين الأزمات وازدياد احتمال الحرب يعود أساساً إلى الربط بين الأزمات والصراع المستمر بين أطرافها إذا كان النظام الدولي القائم هو في الأساس نظام تنافسي يقوم على سعي كل طرف إلى تعظيم قوته القومية والحفاظ عليها، فالتنافس الموجود قبل الأزمة هو السبب وراء اتخاذ قرار الحرب، وتكتسب تحليلات مدرسة النسق للأزمة الدولية أهمية كبرى عند تحليل الأزمات التي تكون القوى العظمى في النظام الدولي أطرافاً مباشرة أو غير مباشرة فيها، حيث تزيد في هذه الحالات قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي، وتزيد معدلات تبادل الأفعال والتحركات الصراعية الدالة على استعراض القوة المادية أو استخدامها، ويمثل ذلك جوهر المدخل النسقي في دراسة الأزمة الدولية (العماري، ١٩٩٣ :٤٣).

ويرى الدكتور عبد القادر فهمي أن الأزمة الدولية "ظاهرة سياسية عرفتها المجتمعات الإنسانية في إطار العلاقات وأنماط التفاعلات القائمة بينها حتى قبل أن تأخذ هذه المجتمعات شكل الوحدة السياسية – القانونية التي تعرف بالدولة، ومن قبل أن تنعت الأزمات التي طرأت على علاقاتها بأنها دولة" (فهمي، ٢٠١١ : ٢٢٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من أن الأدبيات الخاصة بدراسة الأزمة وإدارة الأزمات قد حققت تقدماً واضحاً، إلا أن قدرًا من الخلط مازال قائمًا بين مفهوم الأزمة وغيره من المفاهيم الأخرى. وتأتي أهمية التمييز بين مفهوم الأزمة وغيره من المفاهيم الأخرى، ووضع حدود فاصلة بين تلك المفاهيم؛ أن هذا التداخل قد ينعكس سلبًا على طريقة إدارة الأزمة، فالخطأ في تشخيص موقف ما يؤدي في الغالب إلى خطأ في المعالجات. وفيما يلي عرض مختصر لبعض نماذج تلك المفاهيم وعلاقتها بمفهوم الأزمة:

مفهوم إدارة الأزمات:

تلجأ الدول في إطار تعاملها مع إدارة الأزمات إلى افتعال أزمات قد تكون متتابعة ومختلفة من خلال اتخاذ القرارات اللازمة ذات التأثير الجوهري على أهداف الدولة المعنية ومخططاتها. ويطلق على تلك النوعية من القرارات والأزمات المفتعلة الإدارة بالأزمات. وتعد في جوهرها ومضمونها وأهدافها جزءًا أساسياً مكملاً لإدارة الأزمات. والإدارة بالأزمات على الرغم من أنها ترتكز على الافتعال المستمر للأزمات إلا أنها ظاهرة تتطلب تنظيماً دقيقاً، ومتابعة مستمرة، وارتباطاً وثيقاً بالإستراتيجية العامة للدولة، ومن الضروري تحديد مفهوم للإدارة بالأزمات للتمييز بينها وبين إدارة الأزمات أولاً. ومن ثم نظراً للحاجة التي تميلها الضرورتان: الأكاديمية العلمية في آنٍ واحد. فمن حيث الضرورة الأكاديمية والعلمية: تنبثق أهمية هذا التعريف من ضرورة حصر نطاق البحث والاجتهادات وتحويلها إلى إطار علمي ومنهجي محدد، مما يسهم في تحقيق نتائج ملموسة للجهود المبذولة في هذا المجال. وذلك من خلال تركيزها في نطاق حدود معلومة، وعدم تشتيتها وتغييب فائدتها. والضرورة العلمية: وتتمثل في أهمية عدم اقتحام ظواهر سياسية، ربما لا تقع حقيقة في إطار الأزمات، ضمن دائرة الإدارة بالأزمات مما يؤدي إلى التعامل مع مثل هذه الظواهر دون أية مبررات أو فوائد. وربما تسبب هذا في فشل معالجة هذه الظواهر من ناحية وتعيب مصداقية أدوات التعامل مع إدارات الأزمات أو الإدارة بالأزمات من ناحية أخرى (شدود، ٢٠٠٢: ٥٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد تصدى العديد من المفكرين والباحثين لتعريف الإدارة بالأزمات، ويرى الدكتور عباس رشدي العماري أن الإدارة بالأزمات هي فعل ورد فعل إنساني، فعل يهدف إلى توقف أو انقطاع نشاط من الأنشطة، أو زعزعة استقرار وضع من الأوضاع، بقصد إحداث تغيير في هذا النشاط، أو الوضع لصالح مدبره، ويصل بعد ذلك إلى استنتاج أنه عند قيام أحد أطراف الأزمة باستخدام أسلوب الإدارة بالأزمات يلجأ إلى أسلوب إدارة الأزمات لمواجهته. وعلى الرغم ما أن النتيجة المفترضة نظرياً لتقاطع هذين الأسلوبين أو للتفاعل القائم بينهما، هي أن يحقق أحدهما قدراً من المكاسب يعادل ما يتكبده الطرف الآخر من خسائر، أو ما يعرف بالمباراة ذات الحصيلة الصفرية (فهمي، ٢٠١١ : ٢٢٩).

لكن من الملاحظ أن الواقع العملي لا يحتمل دائماً مكسباً كلياً مقابل خسارة تامة، وإنما يحقق كل من الطرفين قدراً من المكاسب والخسائر المزدوجة، وهناك بعض الأزمات التي تسفر عن فائدة مشتركة للطرفين. ويعرف جيمس ريتشاردسون الإدارة بالأزمات (بأنها الدراسات الخاصة بإدارة الأزمات التي

يجب ألا تؤدي إلى تجنب الأزمة، أو الحد من تساعدها، وهو الهدف الذي يسعى إليه كل أطرافها، حيث تلجأ الدول في سعيها لتحقيق مصالحها القومية إلى افتعال الأزمة، والتخطيط لها وتصعيدها). وعرف مجمع سلوك الأزمة الدولية (ICB) الإدارة بالأزمات (أنها موقف ناجم عن حدوث تغيير في البيئة الخارجية، أو الداخلية للقرار السياسي)، وحدد ثلاث سمات أساسية للأزمات وهي: الشعور بالخطر المحدق، واحتمال الدخول في مواجهة ملحة، وحدودية الوقت اللازم للرد على هذا الخطر. ولكن يلاحظ أن هذا التعريف يركز على مواقف تنطبق أيضا على من تحرك الأزمة هذه، وعلى من يفتعل الأزمة بآن واحد، أي: أراد الانطلاق من نظرة شمولية لإدارة الأزمات أو الإدارة بالأزمات. ويعرف الباحث (كويك) الإدارة بالأزمات (باتخاذ القرارات التي قد تؤدي إلى تفوق المنشأة أو بقائها أو انهيارها واختفائها ورأى أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مهمة صانع القرار أو أطلق عليه المدير الاستراتيجي اتخاذ القرارات التي تحقق الاستخدام الأفضل لموارد المنشأة التنظيمية في ظل بيئتها الداخلية والخارجية المتغيرتين)(شدود، ٢٠٠٢ :٥٩).

ويعرف الدكتور محمد رشاد الحملاوي الإدارة بالأزمات (بأنها وسيلة تعتمد على صناعة الأزمة بصورة حقيقية أو مفتعلة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال التخطيط لخلق الأزمة ثم استثمار الفرص التي يمكن أن تنتج عن أزمة حقيقية لتحقيق بعض الأهداف التي كان يصعب تحقيقها في الظروف العادية، وتقوم الإدارة بالأزمات على افتعال الأزمات وتغذيتها وتصعيدها واستقطاب عوامل مؤيدة لها وإجبار الكيان المستهدف على الخضوع لتأثيرها). ثم يصل إلى استنتاج أن الإدارة بالأزمات ليست عملية استراتيجية، ولكنها عملية وقتية هامشية تنتهي بسرعة. وإن هذا المفهوم يحاول أن يباعد ويفصل بين الإستراتيجية وإدارة الأزمات. ولكن لابد من القول إن الإدارة بالأزمات ترتبط في النهاية بالإستراتيجية العامة للدول، وهي وسيلة وأداة لتحقيقها وفق الظروف والمستجدات القائمة. أما الدكتور (فاروق السيد عثمان) فينطلق في تحديده مفهوم الإدارة بالأزمات من المقارنة بينها وبين إدارة الأزمات ويقول: (يخلط بعضهم بين إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات، فإدارة الأزمات هي كيفية التغلب عليها بالأدوات العلمية، في حين أن الإدارة بالأزمات تقوم على افتعال الأزمات، وإيجادها كوسيلة للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة لدى الفرد أو المنظمة، ومن هنا يطلق بعضهم على الإدارة بالأزمات علم صناعة الأزمة للتحكم والسيطرة في الآخرين وهي تتميز بإيقاعها السريع المتلاحق، فلكل أزمة هدف يتعين أن تصل إليه)(عثمان، ١٩٩٧: ٥٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقدم الباحث (كارل سلايكي) مفهوماً عام للإدارة بالأزمات بأنها (حالة مؤقتة من الاضطراب، ومن اختلال التنظيم تتميز بقصور الفرد في مواجهة هذه الحالة بالطرق المعتادة لحل المشكلات، كما تتميز بما تنطوي عليه تلك الحالة من إمكانات لحدوث نواتج ومترتبات موجبة أو سالبة بشكل جذري، ومن هنا يمكن النظر إلى الإدارة بالأزمة على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في العوامل والوسائل إلى تغيير فجائي وحاد في النتائج، وتبرز الأزمات المتتابعة بأنها نتاج مجموعة من التراكمات والتفاعلات تغذي كل منها الأخرى). ورأى الباحث (شومان) أنها علم (الذين يفرزون، ويعرفون متى وكيف يفوزون، إنها العملية التي يتسابق الناس من خلالها للسيطرة على الامتيازات والقوة، لأن القوة روح الحكم وجوهره). وحاول الباحث (الموند) أن يحدد تعريفاً يربط بين النظام القائم والإدارة بالأزمة. ورأى (أنهما يشكلان ذلك النظام من التفاعلات التي توجد في سائر المجتمعات المستقلة بحيث يسهم نظام التفاعلات هذا في تحقيق وظائف التكامل والضبط على الصعيدين الداخلي والخارجي، عن طريق استخدام قوة الإكراه المادية المشروعة أو التهديد باستخدامها بشكل من الأشكال) (الموند، ١٩٩٨: ١٦٦)

المبحث الثاني: ماهية السياسة الخارجية ومفهومها:

وتعرّف السياسة الخارجيّة للدول بأنها نشاطاتها وسلوكها السياسي الخارجي الساعي إلى تحقيق أهداف معينة تعبّر عن مصالحها. ويتم صنعها واتخاذ قراراتها من قبل الهيئات المسؤولة في الدولة وفقاً لنصوص دساتيرها. ولا تقتصر ممارسة حق التخطيط والتنفيذ للسياسة الخارجية على الدول، وإنما هناك منظمات عالمية وإقليمية وقوى ومنظمات غير حكومية وشركات متعددة الجنسيات، لها أهدافها وسياساتها اتجاه الدول والمنظمات الدولية (الحمداني، ٢٠٠٤ :٤٣٩-٤٤٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتكون السياسة الخارجية من معطيين؛ الأول القرارات السياسية الخارجية، والثاني الأفعال وردود الأفعال والتحركات التي تتم بناء على هذه القرارات، ويتم تنفيذها من خلال أدوات معينة ومختلفة (نوايسة، ١٩٩٤ :٢٠). وتطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطوراً نوعياً بعد الحرب العالمي الثانية، إذ لم تعد تتعلق بقضية الأمن العسكري وإنما تعدت ذلك لتصبح ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط بشتى الوظائف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات. ومع تزايد القضايا العالمية وتزايد عدد الوحدات العالمية في المحيط الدولي زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية كما زادت أهميتها(سليم، ١٩٩٧ :٧).

أما طبيعة السياسة الخارجية، فقد اختلف الفقهاء حولها من حيث تعريفها وتحديدها. ولعل السبب الرئيس يعود إلى اختلاف الفلسفة والأكاديميا بين هؤلاء الفقهاء. ويقول روى جونز "إن طبيعة السياسة الخارجية، أمر غير متفق عليه من قبل الباحثين، بل لدينا الاعتقاد بأنه لن يكون هناك اتفاق على طبيعة السياسة الخارجية مستقبلاً، وذلك كون الاختيار في حقل دراسة السياسة الخارجيّة وتحليلها متسعاً بشكل واضح"(هيئة تحرير مجلة السياسة الدولية، ١٩٧١ :١٧٢). وهذا مردّه إلى العلاقة بين موضوع السياسة الخارجية وبين كيفية دراستها(الهزايمة، ١٩٩٤ :٤٣٣). وقد ذكر ذلك هولستي الذي رأى أن "تعريف المصطلحات يتأثر بدوره بالاتجاه الأكاديمي للباحث، وبمنهجه العلمي الذي يتبعه وخلفيته الثقافية (الهزايمة، ٢٠٠٤ :٢١).

وبسبب ذلك فقد تعددت تعريفات السياسة الخارجيّة واختلفت وتنوعت. ففي الوقت الذي فهم بأنها مجموعة النوايا التي تدفع بالدول إلى انتهاج سلوك معيّن، فإنها فهمت أيضاً على أنها مجموعة الخطط، أو القرارات السياسية، أو الغايات والأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها، أو الأساليب والاستراتيجيات أو المبادئ العامة التي تتحكم في ردود الأفعال، أو النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى التأثير في البيئة الخارجية، أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنها مجموعة ردود الفعل على التغيّرات البيئية أو السياسية التي تنطلق منها الدولة تجاه غيرها، أو منهج العمل الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع القومي قصد تثبيت موقف دولي أو تغييره بما يتفق مع أهداف الدولة الفاعلة، أو أنها أفعال حكومات في علاقاتها مع حكومات أخرى (الرمضاني، ١٩٩١ :٢٥-٢٦).

ولقد عرفها آخرون بأنها هي برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في عمل المحيط الدولي (سليم، ١٩٨٤ :١٦). أو قالوا إنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي (بدوي، ١٩٧٢: ٤٠-٤١)، أو أنها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول (عيسى وغالي، ١٩٧٩ : ٣٠٩). وقد جمع كوبلان هذه التعريفات بقوله إنها "مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق من نحو الأهداف الأخرى، وهي، في العادة، نتاج تفاعل المؤثرات الخارجية والداخلية السلبية منها والإيجابيّة ومدركات صنّاع القرار في الدولة (William, ١٩٧١: ٨٥).

السياسة الخارجية وعلاقتها بالسياسة الداخلية:

تتصل السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية اتصالاً قوياً ووثيقاً، وهناك اعتماد متبادل بينهما. فأي تغيّر أو طارئ أو حادث يقع على ساحة السياسة الداخلية لدولة ما فإنه يؤثر على مسار السياسة الخارجية، وبالتالي فإن الاستقرار الداخلي والاستمرارية السياسية لهما علاقة وثيقة جداً بالسياسة الخارجية وصياغتها وبنائها. وهكذا فيمكن القول بأن العلاقة بين السياسة الخارجية وبين السياسة الداخلية هي علاقة طردية، بمعنى أن الاستقرار في السياسة الداخلية يؤدي إلى وجود سياسة خارجية واضحة المعالم محددة الأهداف، والعكس صحيح (الحلوة، ١٩٨٤ :٢٨٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالسياسة الخارجية، على هذه الحالة، ما هي، في كثير من وجودها، إلا انعكاس للسياسة الداخلية (مصطفى، ١٩٨٢ :١٩٣). ولعل الفرق بينهما يكاد ينحصر في أن ما يميز السياسة الخارجية عن الداخلية، هو أن عملية اتخاذ القرار في الثانية لا تزال تخضع لمعايير السيادة الوطنية ومفاهيمها، مما يجعل إمكانية التحكم في التشريع والتنفيذ أمر تختص به السلطة الداخلية القائمة وحدها. بينما القرار السياسي الخارجي يخضع لاستحقاقات المحيط الدولي وتحدياته وظروفه ومعطياته، ذلك المجتمع الذي تعمل فيه الدولة كأحد المكونات الدولية، وهو مُتشكل من إرادات وسيادات ومصالح مختلفة وأحياناً متناقضة أو متضاربة. وبالتالي فإن السياسة الخارجية تعمل في محيط ليس لها فيه مطلق الصلاحية سواء في توجيهه أم إخضاعه لإرادتها وأهدافها كما هو الحال في مجال السياسة الداخلية (القبّاع، ١٩٨٦ :٢٥).

لقد أكدت زارا ستايز أنه، بمعنى ما، شكّلت السياسات الداخلية والخارجية دائماً شكلاً استمرارياً متكاملاً، وإذا ما جرت أية محاولة للفصل بينهما فإن النتائج ستكون غير سليمة، إن لم تكن مأساوية. ويقول الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي في إحدى شهاداته؛ "خلال هذه السنوات، أصبحت الحرب الباردة الواقع السائد في الحياة الدولية. إننا نشهد اختفاء التمييز الذي كان قائما بين السياسة الخارجية وبين السياسة الداخلية. وقد زالت الحدود، الآن، تقريباً بينهما، لقد تضاعفت أدوات السياسة الخارجية بحيث أصبحت تضمن من الآن فصاعداً، العون الاقتصادي، والمساعدات التقنية والعلمية، والمبادلات التربوية والثقافية، والمساعدة العسكرية للخارج". أما ستانلي هوفمان فإنه يرى أنه "بسبب تنوع العوامل؛ خطر التدمير النووي، التداخل الاقتصادي، ضغط القضايا الداخلية في البلاد التي تسود فيها التعبئة الاجتماعية، فإن ثمة أنماط وقواعد جديدة للسلوك تؤدي، غالباً، لتشابه السياسة الدولية والسياسة الداخلية، ولا يمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن ذلك كله لا يعني اتفاق جميع المفكرين حول هذا الموضوع، فمنهم من قال بأولوية السياسة الداخلية على السياسة الخارجية، وقد اعتمدوا على عدّة معطيات منها الاعتداد بأن كل تفسير هو مرهون إلى المزاج الوطني، وقالوا إن التفسير بواسطة ميزان القوى إنما هو تفسير مادي لأولوية السياسة الداخلية.

المبحث الثالث: توجهات السياسة الخارجية القطرية

قامت دولة قطر بانتهاج سياسة تهدف إلى الانفتاح على العالم الخارجي فقامت بإنشاء (٣٠) بعثة دبلوماسية تنقسم إلى: (١٧) بعثة دبلوماسية مقيمة، (١١) بعثة دبلوماسية غير مقيمة، بالإضافة إلى البعثتين الدائمتين لدى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. إلا أن هذا التمثيل الدبلوماسي القطري لدى الخارج قد زاد إلى (٢٨) سفارة دائمة وثلاث قنصليات عدا السفارات غير المقيمة والتي تغطي معظم بلدان العالم وذلك مع بداية الثمانينيات (الكتاب السنوي قطر ١٩٨٣/٨٣م :٨-١٠) ثم زاد إلى (٤٠) بعثة دبلوماسية ما بين بعثة مقيمة وغير مقيمة، بالإضافة إلى ثلاث بعثات دائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وفرعها في جنيف، ولدى الجامعة العربية في القاهرة، وذلك مع نهاية التسعينيات. وبالنسبة لهذه البعثات الدبلوماسية فقد بلغ عدد هذه البعثات لدى الدول العربية (١٦) بعثة غطّت جميع هذه الدول باستثناء جيبوتي وليبيا والبحرين وفلسطين(الكتاب السنوي قطر ١٩٨٣/٨٣م :٤٩-٥٥) بالإضافة إلى عدد (٩١) بعثة دبلوماسية أجنبية لدى قطر. وهو ما يعكس درجة اهتمام أجنبية عالية بدولة قطر لترابط المصالح بينهم. وتبلغ نسبة هذا التمثيل الخارجي لقطر من إجمالي دول العالم في أول التسعينيات، حوالي (٢٥%)، ومن ثم تعتبر قطر ممثلة لدى (٧٥%) من دول العالم. كذلك فإن ما يقرب من نصف دول العالم لها تمثيل دبلوماسي في قطر، وهذا يعني أن النصف الآخر ليس له تمثيل. ومن استعراض أسماء الدول نجد أن ما يمثل أهمية كبرى في العالم لها تمثيل دبلوماسي في قطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن دولة قطر تدير علاقاتها الخارجية من خلال عضويتها الفعّالة في العديد من المنظمات والهيئات والمجالس والمكاتب على مختلف الأصعدة الإقليمية والعربية والدولية حيث تبلغ عددها (٢٦) منظمة وهيئة على مستوى الخليج ومجلس التعاون الخليجي، وعدد (٢٩) منظمة وهيئة على المستوى العربي وعدد (٤٣) منظمة وهيئة على المستوى الدولي ليصل مجموع العضوية القطرية إلى (٩٨) ثمانية وتسعين منظمة وهيئة على كافة المستويات الثلاثة الخليجية والعربية والدولية. ووزارة الخارجية القطرية

هي صاحبة الاختصاصات المباشرة في إدارة الشؤون الخارجية وعلاقات دولة قطر الدولية الخارجية، وأنه على الرغم من أن اختصاصاتها قد تحددت ضمن القانون رقم (٥) لعام ١٩٧٠م الذي حدد صلاحيات الوزراء وتعيين اختصاص الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والقوانين المعدلة له، إلا أنه حدث تطور في هذه الاختصاصات بعد ذلك حيث صدر قانون خاص بتنظيم وزارة الخارجية القطرية عام ١٩٧٦م يحمل رقم(٦)، تم تعديله بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٨٧م. ثم صدر قانون جديد وشامل رقم (١٣) في ١٨ يوليو ١٩٩٣م بشأن تنظيم وزارة الخارجية وتعيين اختصاصاتها، اعتمد أساساً على ما سبق إصداره من قوانين وقرارات وأوامر أميرية، وقد شمل (٦٧) مادة متضمناً أربعة أبواب، خصص الأول لتحديد اختصاصات وزارة الخارجية، والثاني لأجهزة وزارة الخارجية، والثالث للسلكين الدبلوماسي والقنصلي، والرابع للأحكام العامة (القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٣م :٢١: ٤٧).

تستند السياسة الخارجية القطرية منذ استقلال دولة قطر على وحدة المصير والهدف للدول الخليجية والعربية والإسلامية وتوثيق التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة المحبة للسلام في إطار من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وبما يدعم ويخدم الأمن والسلم الدوليين ويحقق الرفاهية والرخاء لجميع الدول والشعوب، وتصف السياسة القطرية بالوضوح والشفافية تجاه مختلف القضايا مما أكسبها التقدير والاحترام على مختلف الصعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والساحات لما تميزت به من بعد نظر ومواكبة لمستجدات الأحداث والمتغيرات والتطورات السياسية المختلفة في العالم. لقد تبلور هذا الدور بشكل واضح منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم حيث عمدت الدبلوماسية القطرية إلى الانطلاق من جملة من الثوابت تمثلت في (وكالة الأنباء القطرية، ٢٠١٠):

أ- الالتزام بحقوق السيادة والدولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتجنب سياسة المحاور.

ب- الالتزام بقواعد الشرعية الدولية، ومواكبة المستجدات والتطورات العالمية أو التكيف معها.

ج- تبني فلسفة (الدبلوماسية الواقعية) مع تقبل تبعات الإسهام في تحقيق السلام العالمي ورفض الاحتكام إلى القوة في فض المنازعات.

يستند التحرك الدبلوماسي والسياسي لدولة قطر على الساحة العربية الأوسع ويرسخ قناعتها الثابتة والقائمة على توحيد المواقف إزاء القضايا المصيرية ونبذ الخلافات وتدعيم التضامن العربي واعتماد

أسلوب الحوار وتغليب المصلحة القومية العليا على ما سواها. وتساهم دولة قطر وبشكل فاعل في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة الخليجية، وتولي أهمية كبرى لدعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتبذل قطر أكبر الجهود سعياً وراء تحقيق التضامن العربي وتعزيز قنوات الثقة والاتصال بين الدول العربية. كما تؤكد قطر على أهمية حل كافة الخلافات بين الدول بالطرق السلمية، وفي الساحة الدولية تؤيد قطر جهود الأمم المتحدة الهادفة إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين وتعمل على تبادل العلاقات مع كافة الدول والشعوب المحبة للسلام. هذا وتتميز السياسة الخارجية القطرية إقليمياً ودولياً بالوضوح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والخصوصية والأسلوب المباشر في معالجة القضايا المختلفة (Reflections on Gulf Cooperation, ١٩٨٦: ١٤-٣٥)

يتمثل الهدف الأول أو الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية لأي دولة من خلال المحافظة على وجودها أو ذاتها، وعلى كيانها القومي، فضلاً عن تدعيم أمنها القومي وعدم الاستعداد للتفريط به، واستناداً على ما سبق فإن حكومة قطر قد حددت منذ عهد استقلالها عام ١٩٧١م عدة مبادئ أساسية تحكم حركة السياسة الخارجية للدولة نستطيع أن نستخلصها بسهولة من الدستور الدائم لدولة قطر، ومن أحاديث وخطب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد في المناسبات المختلفة داخل البلاد وخارجها منذ توليه الحكم، والتي تكشف بوضوح الإطار العام للسياسة الخارجية لدولة قطر والتي يتمثل أهمها في الآتي (مقلد، ١٩٨٢: ١٣-١٤):

١. أن قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية (دستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (١)).

٢. تحافظ الدولة على استقلالها وسيادتها وسلامة ووحدة إقليمها، وأمنها، واستقرارها وتدفع عنها كل عدوان.

٣. تحترم دولة قطر الأعراف والمواثيق والمعاهدات الدولية التي تكون طرفاً فيها(الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (٦)).

٤. تقوم السياسة الخارجية لدولة قطر على مبدأ دعم السلام والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول(الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (٧)).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. تعمل الدولة بكل إمكانياتها على دعم وتعزيز الروابط بينها وبين جاراتها الشقيقة والصديقة، وعلى إنماء روح التعاون وتدعيم علاقات حُسن الجوار والتضامن في كل المجالات، كما تعمل على التعاون معها في المحافظة على تدعيم الاستقرار في المنطقة (الأمانة العامة،٢٠١٠).

٦. تؤمن الدولة بأخوة العرب وتسعى جاهدة لتوثيق عُرى التآزر والترابط مع كل الدول العربية، وتساعد بكل قواها الجهود المشتركة لتحقيق الوحدة العربية، والكفاح في سبيل تحقيق نصرة قضايا العرب، وفي مقدمتها القضية المحورية والأساسية وهي القضية الفلسطينية، وقضية الأراضي العربية المحتلة، وهما القضيتان الأساسيتان لكل عربي، حيث تؤيد دولة قطر تأييداً مطلقاً حق الشعب الفلسطيني العربي في استرجاع وطنه المغتصب، كما تؤيد تأييداً مطلقاً كل من سوريا ولبنان في نضالهما لاستعادة الأراضي المحتلة.

٧. تهدف السياسة الخارجية لدولة قطر إلى توثيق عُرى الصداقة مع جميع الدول والشعوب المحبة للسلام، على أساس من الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٨. تدرك دولة قطر أهمية الدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية، وتؤيد قراراتها تأييداً مطلقاً، وتلتزم بأحكام ميثاق الجامعة وخططها للإصلاح بصفتها عضواً فيها.

٩. تقبل دولة قطر بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتعتنق مبادئ هذا الميثاق التي تهدف إلى تدعيم حق الشعوب في تقرير مصيرها وتعزيز التعاون الدولي لخير البشرية، وإشاعة الأمن والسلام في أرجاء العالم، والتزام الدول بفض خلافاتها وحل مشاكلها بالطرق السلمية، وإقامة علاقاتها فيما بينها على أساس العدالة والمساواة في ظل أحكام القانون الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح مما سبق، أن السياسة الخارجية القطرية تتسم بالثبات في مبادئها ومرتكزاتها وتتحرك في دوائر أربع أساسية تتمثل في كل من: الدائرة الخليجية والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، ثم الدائرة الدولية والتي تعمل من خلالها على تدعيم مكانتها وموقعها إقليمياً ودولياً.

المبحث الرابع: مقومات السياسة الخارجية القطرية

السياسة الخارجية محصلة لعمليات سياسية تقوم بها الأجهزة العاملة في ميدان السياسة الخارجية متأثرة في ذلك بمجموعة من المتغيرات، فهذه المتغيرات لا تنتج أثرها بطريقة تلقائية، ولكن يقوم صانعو السياسة الخارجية بالتكيّف مع المتغيرات التي "يُعتقد" أنها تؤثر على دولهم، ومحاولة التأثير في تلك المتغيرات بشكل يتفق ورؤيتهم لما يجب أن يكون عليه موقع دولهم في النسق الدولي. ومن ثم، فإنّ صنْع السياسة الخارجية هو محصلة للمتغيرات الموضوعية والنفسية. وبهذا المعنى يعد صنع السياسة الخارجية متغيراً تابعاً. ولكنه في الوقت ذاته ينتج عنه، ويؤثر في أشكال السياسة الخارجية المتبعة، وهنالك مجموعة من المقومات التي تؤثر على السياسة الخارجية ومنها ما يلي:

أولاً: المقومات المادية:

يعتبر النفط عصب الحياة الاقتصادية ويؤثر بشكل كبير في طبيعة الحياة الاجتماعية السائدة ونوع القيم والتقاليد في منطقة الخليج العربي (المنصور، ١٩٨٤ :١٥). لقد ظلت اقتصاديات منطقة الخليج العربي وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي تخضع أو تعتمد على النفط كمصدر وحيد وأساسي لمدخولاتها القومية بالإضافة إلى المصادر الأخرى ومنها التجارة، وقد أثر النفط كذلك في سياسات هذه الدول الخارجية بشكل عام من عدة نواحي (راشد، ٢٠٠٨ : ٧٨):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- يخضع النفط في الأساس لاعتبارات السياسة العالمية لا لاعتبارات العرض والطلب.

٢- تميزت السياسات الخارجية الخليجية بدبلوماسية المعونات كنطاق تعاون بينها وبين باقي الدول العربية الأخرى وكذلك أفريقيا وآسيا.

٣- يشكل النفط عنصراً ضاغطاً على السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، بسبب الحرص على ضمان أمن النفط من منبعه إلى الأسواق العالمية، وهذا يفسر ما شهدته هذه المنطقة من ثلاثة حروب متتالية منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين.

يتسم الاقتصاد القطري بالحيوية والنشاط، ولإدامة الازدهار يتطلب الأمر إدارة حكيمة للموارد النفطية الناضبة للأجيال القادمة، موارد وإمكانات كافية لتلبية طموحاتها، وعلى هذه الإدارة أن تقوم بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد وصنع التوازن بين الاحتياطي والإنتاج، وبين التنويع الاقتصادي ودرجة الاستنزاف، إن ما تملكه قطر من موارد هيدروكاربونية وفيرة يمكن استثماره لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعية، ويغدو تحويل هذه الموارد الطبيعية إلى ثروة مالية وسيلة لتكوين قوة عمل ماهرة وعالية الإنتاجية، ودعم وتطوير القدرات المتعلقة بزيادة الأعمال والابتكار (ناصر، ٢٠٠٨: ٦٤).

قاد هذا الازدهار والتقدم دولة قطر إلى جعلها دولة عصرية متميزة ولها علاقات خارجية متميزة تتسم بالاعتدال وسياسة خارجية نشطة على الأقل في الآونة الأخيرة على خلاف العزلة أو شبه العزلة سواء كانت إقليمية أو دولية للمرحلة ما قبل تولي الشيخ "حمد بن خليفة" مقاليد الحكم في قطر عام ١٩٩٥. ويشكّل النفط عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر، وبسبب أن النفط يخضع لتقلبات الأسعار وتأثره بالأزمات العالمية، سواء السياسية كالحروب أو الأزمات الاقتصادية كالتضخم وزيادة المعروض منه أو زيادة الطلب عليه، ذلك دفع بقطر لممارسة دور سياسي متميز إقليمياً دولياً وإيجاد سياسة خارجية متوازنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحاول فهم واقع قطر والمنطقة والعالم والاتيان بأفضل الحلول وأوسطها من أجل رأب الصدع بين الفرقاء الدوليين دعماً للسلم والأمن الدوليين (راشد، ٢٠٠٨: ٨٠).

تم اكتشاف النفط داخل قطر لأول مرة – كما هو وارد في الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الخارجية القطرية - في حقل دخان منذ الثلاثينيات، قبل أن يتم تصديره تجارياً خلال الأربعينيات. وحتى تحمي صناعتها النفطية الناشئة وتضمن تطورها وازدهارها، انخرطت قطر في منظمة الأوبك(*)، التي أنشئت في ستينيات القرن العشرين، لاسيما وأن الكميات المستخرجة من البلاد كانت هائلة؛ إذ بلغت

الطاقة الإنتاجية لقطر من النفط الخام حوالي (٨٥٠) ألف برميل. بينما تجاوزت حصتها من الغاز الطبيعي المسال (١٨) مليار متر مكعب في اليوم من حقل الشمال(*).

إن ارتباط الصناعات في الدول الغربية المتقدمة والمصنَعة مثل دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة واليابان والصين والقوى الصاعدة كالهند وأندونسيا وكوريا الجنوبية بالطاقة النفطية، وكذا تزايد الطلب العالمي على الطاقة النفطية وفَر لقطر – باعتبار أن النفط يمثل الركيزة الأساسية لاقتصادها – رؤوس أموال هائلة لتحقيق التنمية الاقتصادية الداخلية؛ إذ يتمتع المواطن القطري بأعلى دخل للأفراد في العالم، ويبلغ معدَل دخله أكثر من (٨٥) ألف دولار سنوياً بحسب نشرة صندوق النقد العالمي لعام ٢٠٠٨، إلى جانب دول خليجية أخرى مثل الكويت والسعودية (بورزيكي، ٢٠١٢: ٢).

(*) تعدَ "أوبك" منظمة دولية بموجب المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة. و تعود نشأتها إلى سنة ١٩٦٠ وقد مثلت – منذ ذلك الحين– تكتلا للدول النامية، المصدرة للنفط، قصد حماية مصالحها والحفاظ على أسعار النفط العالمي في المستوى المقبول. وقد ارتبط أبرز ظهور لها على الساحة الدولية حينما اتفقتا السعودية وإيران على منع النفط عن الدول الداعمة لإسرائيل، إبان حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ وتضم في عضويتها راهنا كلا من : السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا، قطر، إندونيسيا، ليبيا، الإمارات، الجزائر، نيجيريا، وأنغولا.

(*) تجدر الإشارة إلى أن قطر تتوفر على (٩) حقول نفط وغاز برية وبحرية، تشمل حقل دخان، العد الشرقي، ميدان محزم، بوالحنين، البندق، الشاهين، الريان، الخليج وحقل الكركرة وطبقات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد عام ٢٠١٧ عام الإعلان عن زيادة حجم إنتاج قطر من الغاز الطبيعي المسال من ٧٧ مليون طن في السنة إلى نحو ١٠٠ مليون طن، وفق ما أعلنت عنه قطر للبترول. وتعد كل من شركتي قطر غاز وراس غاز أكبر منتجين للغاز الطبيعي المسال في العالم. وسيساعد اندماج قطر غاز وراس غاز في خفض تكاليف التشغيل بمئات الملايين من الدولارات في أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم. وستتعامل الشركة الاندماجية مع كل الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في قطر والبالغة ٧٧ مليون طن سنوياً، وتعد قطر، أكبر مصدر عالمي للغاز الطبيعي المسال، أعلنت عزمها زيادة إنتاجها من الغاز بنسبة ٣٠% في خضم الأزمة مع جيرانها الخليجيين التي تشهدها البلاد.

ثانياً: المقومات الاعتبارية أو القيمية:

تعكس التجربة التاريخية والخلفية الثقافية والأوضاع الداخلية والتطلعات المستقبلية لشعوب أي دولة الأهداف والعناصر الأساسية لأية سياسة خارجية توصف بأنها ناجحة (ربيع، ١٩٩٠: ١٥٥)، ولا يمكن عد المتغيرات الموضوعية وحدها المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، فالمتغيرات الذاتية لصنع القرار أيضاً تعد عاملاً مهماً في صنع السياسة الخارجية ومنهم من يذهب إلى إعطائها أدواراً أكبر من العوامل الموضوعية فسنايدر مثلاً يعد الدولة في النهاية هي واضعة القرارات فيها (مقلد، ١٩٨٧: ١٤٦).

يصوغ صانع القرار السياسة الخارجية لأي دولة، ويحددها معتمداً على فهمه وتصوره للمتغيرات الموضوعية، وليس بناءً على أهمية تلك المتغيرات الموضوعية، وقد أكد هولستي أن البيئة الداخلية والخارجية بمضمونها وأبعادها وعناصرها الأساسية كافة التي تتشكل منها لا تهم بقدر ما ترجع هذه الأهمية إلى الكيفية التي يتم تصورها في ضوئها من قبل الأجهزة المسؤولة عن وضع تلك السياسات. وفي هذا الصدد هناك خاصيتين أساسيتين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- الخصائص الشخصية:

يقصد بها مجموعة الصفات التي تتعلق بشخصية القائد السياسية والتي تؤثر في أسلوب صياغته لقرارات السياسة الخارجية وتعامله معها، ويكتسب القائد السياسي هذه الخصائص عبر مراحل حياته المختلفة وهي التسلط، القدرة على الابتكار، روح المغامرة، السعي نحو الشهرة، تحقيق الذات، القدرة على مواجهة الحالة الغامضة، وكيفية تعامل القائد مع المرؤوسين وكيفية ردود فعله لتصرفات الأطراف الأخرى ومدى مرونته وتقبله للحلول الوسط. وأثبتت الدراسات الامبريقية في علم النفس وعلم السياسة وعلم الاجتماع إن للفرد دوراً كبيراً قد يفوق القوى الهيكلية الأخرى في اتخاذ القرارات السياسية في العالم الثالث لظروف تلك البلدان التي لم تستطع عبر تجاربها السياسية أن تعزز دولة مؤسسات يأخذ القرار فيها الطابع المؤسسي (الكفارنة،٢٠٠٩: ٣٧).

ب- النظام العقيدي والقيمي لصانع القرار:

يقصد به مجموعة القيم والعقائد التي تتكون لدى صانع القرار عن البيئة الخارجية وتتميز هذه العقائد بالترابط وعدم التناقض فيما بينها حسب رؤية صاحبها أي صانع القرار، نظراً لأن صانع القرار يمتلك نظاماً عقائدياً يساعده على ضبط المعلومات الممكن قبولها واستيعابها من البيئة الخارجية لصانع القرار، فالأخير يتلقى أو يستقبل فيضاً من المعلومات من مصادر عدة غير واضحة المعالم والاتجاهات وبواسطة نظامه العقيدي يتجه نحو معلومات بعينها ورفض معلومات أخرى، ويتم تفسير هذه المعلومات في ضوء نظامه العقيدي، ومن ثم يصار إلى اختيار البديل الذي يراه مناسباً لمنظومته الفكرية والعقيدية. وإن معظم القرارات المهمة في حياة الأمم والشعوب تسبقها مدة من التوقع وإعادة الحسابات من جانب صاحب القرار الذي تتاح له فترة زمنية تتفاوت طولاً أو قصراً قبل أن يتوجب عليه الاختيار بين البدائل وهذه المدة الزمنية أحياناً يكون لها درجة عالية من القيمة إذ أنها تتيح له وقتاً لقياس البدائل المتنوعة ودراسة جزئياتها (الشيمي، ٢٠٠٩ : ٣٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترتكز الدبلوماسية القطرية على أسس وثوابت منها (عبد الواحد، ٢٠١٠ : ١١٧):

١- العمل على إقامة علاقات حسن جوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٢- حل جميع الخلافات بالطرق السلمية كالخلافات الحدودية مع السعودية وكذلك الخلاف حول جزر (الحوار) مع البحرين دون فسح المجال للتدخلات الخارجية.

٣- دعم مختلف القضايا العربية والإسلامية.

٤- تطوير علاقات التعاون في إطارها الإقليمي والدولي.

اختارت القيادة السياسية القطرية الدخول بقوة كطرف فاعل وفعّال في حل المسائل والخلافات التي تنشأ بين بعض الدول، وكسر حاجز الصمت وعدم المبالاة، فليس غريباً أن نجد قطر حاضرة في كافة الأزمات كوسيط نزيه. وينبغي على أي دولة ترغب في أن يكون لها رؤية ودور مؤثر في النظام الدولي أن تضع في حساباتها تحقيق هدفين رئيسيين (مختار، ٢٠١١: ١٣٨):

الأول: توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول محددة لتحسين الأوضاع الاقتصادية الداخلية والتي تعود بالنفع المباشر على المواطن.

الثاني: بلورة وضع متميز لهذه الدولة والظهور كفاعل مهم في الساحة الدولية بهدف تعديل بنية النظام الدولي ليكون نظاماً متعدد الأقطاب من الناحية الفعلية كل قوة بحسب ما تمتلك من مصادر قوة تشارك فيه أقطاب جنوبية صاعدة لا أن يظل منغلقاً على سيطرة الفاعلين الكبار.

ج- المقومات الخارجية:

تخضع العلاقات بين الدول للكثير من المحددات والاعتبارات التي يمكن أن تخلق الإدراكات المتبادلة بين هذه الدول، كل منها للأخرى على قاعدة (العدوان. الصداقة) أو على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قاعدة (الصراع.التعاون) بعض هذه المحددات والعوامل ذات طابع خاص بكل دولة وخصوصية نظامها السياسي، وكذلك النخب الحاكمة فيها، وبعضها الآخر إقليمي يتعلق بمنظومة التفاعلات الإقليمية وأنماط التفاعلات القائمة وآخرها دولية، خاصة ما يتعلق بدور القوى الدولية في الأقاليم، ومدى تنافس هذه القوى وأهمية كل إقليم وكذلك خصوصية هذه العلاقة بالنظام العالمي السائد (إدريس، ٢٠٠٩ : ١٨٨).

ويعد التوزان الاستراتيجي من مقتضيات البيئة الأمنية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، ويرتبط ذلك بمعضلة التوازن الأستراتيجي، أو لنقل بالإنتاج الجديد لهذه المعضلة، هذا الإنتاج الذي بدأ أكثر قدرة على تفتيت مقومات الأمن ومعضلة تحقيق خيار توازن القوى دونه معضلة عدم تكافؤ القدرات العسكرية من ناحية النوعية وحدة مشاكل الأمن الداخلي التي يعانيها عدد من دول المنطقة خصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وهو أمر من شأنه دفع هذه الدول إلى التركيز على الأمن الداخلي أكثر منه على سباق التسلح، ويمكن تحديد سبعة متغيرات أساسية على صعيد بيئة الأمن الخليجي، تتمثل في زيادة درجة العنف الداخلي المسلح، المتغير العراقي، قضية البرنامج النووي الإيراني والمقاربة الأمريكية الخاصة بها وتوجه الناتو الجديد وأدواره في المنطقة، واتجاهات الإصلاح السياسي وما تفرضه من أحداث والبيئة الراهنة للعلاقات الأمريكية بمنطقة الخليج العربي وما جاورها امتداداً إلى علاقات الولايات المتحدة بالهند في حين يدخل أمن الطاقة الصينية متغيراً أخيراً دخل على الساحة الخليجية بقوة بعد عام٢٠٠٣ (المرهون، ٢٠٠٦ :١٢).

المحور الاقتصادي:

تساهم الموارد الاقتصادية لأية دولة بقدرتها على لعب دور استقلالي في سياستها الخارجية، ودولة قطر رغم صغر حجمها تعتمد على مواردها الاقتصادية وعلاقاتها مع دول المملكة العربية السعودية والعراق وإيران، وفيما يتعلق بدور السياسة الخارجية فإن الحيوية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتمثلة في بيع مصادر الطاقة ومقاومة هيمنة الدول الإقليمية واستخدام القوى الخارجية موازنتها معاً لحماية نفسها وإبقاء العلاقات هادئة ضمن منطقة الخليج (الشلماني، ١٩٩٩ :١٧٧).

قامت قطر لتعزيز الوضع الاقتصادي بإنشاء مجلس للتخطيط يقوم على وضع خطط وبرامج التنمية والتطوير في مختلف القطاعات، فضلاً عن توفيره للمعلومات التفصيلية عن مجالات الأعمال والاستثمارات، وفي محاولة لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط والغاز قامت قطر بإيجاد فرص استثمارية كبيرة في مجالات عدة، ولدعم هذا التوجه أنشأت مركز قطر المالي عام ٢٠٠٦ لبناء القدرات في سوق المال وقام المركز بمنح رخص لأربعين شركة، وبذلك كان المركز رائداً في التمويل المالي الدولي ويساهم في الحد من تأثير البيروقراطية، وبحسب المدير التنفيذي للمركز فإن دولة قطر تملك أحد أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، فقد خصصت ١٤٥ مليار دولار لاستثمارها في القطاعات النفطية وغير

النفطية، وأوضح أن المركز يلتزم التزاماً عالياً بالمعايير العالمية والإصلاح والشفافية وهذا أمر ضروري لجذب الاستثمارات طويلة الأجل، يحمل الاقتصاد القطري عدة عوامل تعد جاذبة للاستثمار الخارجي، فعلى سبيل المثال وصل حجم الاستثمارات عام ٢٠٠٧ إلى ٥٢ مليار دولار، عدا عن الاستثمارات في المنشآت النفطية والغازية فإن دولة قطر تتجه نحو التركيز على مشاريع كبرى ذات بعد تنموي استراتيجي مثل المدينة العلمية التي بنيت على مساحة ٨٠ ألف كم مربع وتضم الكثير من فروع الجامعات الدولية العريقة فضلاً عن المراكز البحثية العالمية (عامور، ٢٠٠٨ :٥٦).

بالإضافة إلى ذلك قامت قطر بمجموعة من الخطوات الاقتصادية الهامة منها شراء حصة تقدر بـ(٢٠,٨٠%) من شركة بورصة لندن، وتملك (٢٥%) من سنسيبري، و(١٠%) من أومكس،(أبو عامود، ٢٠٠٨ :٥٦-٥٧) وذلك لتشبيك المصالح الاقتصادية بين مختلف الأطراف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في إطار المنافع المتبادلة وهذه الخطوات تشكل فرصة لتنويع بنية الناتج المحلي الإجمالي القطري وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط والغاز، فضلاً عن إسهامه في نقل الخبرات والتكنولوجيا العالمية المتطورة، إذ تعلب هذه الاستثمارات دور المغذي للأنشطة الاقتصادية الموجودة في الدولة، من خلال ربطها بالاقتصاد العالمي والشركات الكبرى الفاعلة في مجالاتها. وقد وضعت قطر للبترول وأكسون موبيل للكيماويات اتفاقية مشتركة لإنشاء مجمع للبتروكيمياويات بمقاييس عالية في مدينة (راس لفان) الصناعية باستثمارات تبلغ حوالي ٦ مليار دولار (مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٠: ١٢).

هذا ويبلغ حجم الصناديق السيادية الخليجية وحدها (١,٤٦٢) تريليون دولار يشكل حوالي (٤٠%) من الحجم الكلي للصناديق السيادية العالمية، ودفعت الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على العالم العربي هذه الصناديق إلى تغيير مسارها المعتاد والتوجه نحو العالم العربي للمساهمة في دعم الاقتصاد في بلدانها وبدأت تتحرك نحو الداخل في هذه المرحلة (خضير، ٢٠١٢ : ٢٢٩)، وكان جهاز قطر للاستثمارات الأبرز في التدخل على المستوى الداخلي، وطرح خطة بحجم (٣-٥) مليار دولار لشراء أسهم في البنوك المدرجة في البورصة القطرية لدعم ثقة المستثمرين بالبنوك بلغت نسبتها حوالي (٢٠%)، كما ضخ الجهاز (٢٠) مليار ريال في رأسمال البنوك القطرية لتعزيز قدرة البنوك الوطنية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة المقبلة بشكل أوسع وتأكيد الثقة الكبيرة بأوضاعها المالية، وكذلك اشترى الجهاز المذكور

أسهم في بنك قطر الإسلامي بنسبة ٥%، واستحوذ البنك على ١٠% من أسهم البنك نهاية عام ٢٠٠٩ (باكير، ٢٠١٠ : ٢٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقود الصندوق السيادي في قطر العودة للاستثمار الخارجي مدفوع بعدد من العوامل الرئيسة منها (باكير،٢٠١٠: ٢٦):

١- ارتفاع أسعار النفط عن الحد الأدنى الذي كانت عليه في الأزمة المالية العالمية وعودة الحديث عن إمكان تحقيق فوائض مالية بالنسبة للدولة الخليجية مع صعود السعر إلى أكثر من (٧٥) دولاراً وارتفع عن ذلك في وقت تعد الفوائض النفطية الممول الأساس والرئيس للصناديق السيادية في سائر دول الخليج.

٢- تفائل الكثير من الأوساط الاقتصادية العالمية بقرب عودة النشاط الاقتصادي إلى الوضع الاقتصادي العالمي على اعتبار أن الأسوء قد مر وقت الأزمة المالية العالمية، وأن الخروج من الكساد الذي بات يلف الدول الصناعية الكبرى أصبح وشيكاً في ظل الحديث عن المؤتمرات الاقتصادية الإيجابية المتتالية المحققة أخيراً في عدد من الاقتصادات العالمية الكبرى لا سيما اليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية.

٣- الاستفادة من الدروس والتجارب التي مرت بها الصناديق السيادية خلال مرحلة الأزمة المالية العالمية وما قبلها ومنها بطبيعة الحال ضرورة تنويع أماكن وطبيعة الاستثمارات التي تقوم بها الصناديق السيادية في الخارج وتأمين المنافع والخبرات الناجمة عن هذه الاستثمارات من أجل توظيفها في الداخل.

وتصل تقديرات حجم صناديق الثروة السيادية لقطر بعد الأزمة المالية العالمية إلى حوالي (٦٢) مليار دولار، إذ تعد قطر الرابعة خليجياً بعد السعودية والإمارات والكويت وذلك حسب تقديرات معهد صناديق الثروة السيادية (SWF) في ٢٠٠٩. ولدى جهاز قطر للاستثمار مجموعة من الحصص موزعة في كل من (فور سيزنزهيلث كاير) في بريطانيا بنسبة (١٤,٩%)، كذلك حصة في مجموعة (لاغاردير الفرنسية) بنسبة (٦%) وحصة في (كريدي سويس) بنسبة (٢%) وكذلك (ساينس بوري) في بريطانيا بنسبة (٢٧%). تختلف الاستراتيجية القطرية فيما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يخص الصناديق السيادية عن الاستراتيجيات الخليجية، إذ أنها لا تكتفي فقط بالمشاركة بحصص في شركات عالمية بل إنها أيضاً تشترط الحصول على حق التصويت خاصة

ما يتعلق بسياسة توزيع الأرباح وباتت الصناديق السيادية في موقف لتفرض وجهة نظرها في المفاوضات، الأمر الذي كان صعباً في مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية (باكير، ٢٠١٠: ٢٠٠).

تتنوع الأساليب القطرية في الاستثمار مع تغير خريطة المخاطر والعوائد على الاستثمار في العالم، وغيرت دولة قطر كثيراً من وجهتها باتجاه الدول العربية ودول شرق وجنوب شرق آسيا، وإن كان جانب منها موجهاً نحو القطاعات الخدمية وفي مقدمتها قطاعات العقارات والسياحة والاتصالات، ومن المهم وتأسيساً على ما سبق إعادة توجيه رأس المال نحو الداخل ليصب في الدورة التنموية الوطنية والعربية العامة، بيد أن ذلك يتطلب صياغة استراتيجيات تنموية فاعلة في مختلف الدول العربية تضع في اعتبارها تطوير القاعدة التكاملية العربية (ربيع، ١٩٩٠: ٨٨-٨٩).

فأصبح العامل الاقتصادي وتقديم العون المادي العنصر المعوض للسياسات القطرية ويدعم سياستها الخارجية متجاوزاً بذلك العجز العسكري وقلة عدد السكان، عبر أسلوب تبرع هي فيه ولها فيه ميزة نسبية كونها تساهم في المساعدة بحل بعض المشكلات والقضايا العالقة في بعض الدول، مما يجعلها تندرج على الخارطة السياسية العالمية وبقوة، وما حصول هذه الدولة الصغيرة المساحة على استضافة كأس العالم مستقبلاً إلا دليل على السمعة الدولية الطيبة التي باتت تتمتع بها دولة قطر.

المحور الإعلامي:

تساهم وسائل الإعلام بدور كبير وواسع في إدارة وتوجيه الرأي العام الداخلي والدولي إزاء قضايا معينة تطرأ هنا وهناك، وكذلك تبين اهتمام هذه الدولة أو تلك بقضية معينة، كذلك يمكن أن نعرف طبيعة السياسة الخارجية لدولة ما من خلال وسائل إعلامها وطبيعتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونوعيتها وتوجيهها وتسييسها بما يتلاءم وتوجهاتها السياسية. فوسائل الإعلام تقوم باستعراض أخبار العالم الخارجي وتطوراته يومياً من خلال برامج إعلامية مقتضبة أو مطولة وبرامج تلفزيونية تذاع كل مساء بوجه عام، كما تخصص الإذاعات ومحطات التلفزة برامج خاصة لقضايا السياسة الخارجية (عيسى، ٢٠٠٨ :٤٢). فالإعلام مهم جداً في السلم والحرب فقد قال الرئيس الأمريكي الأسبق (ريغان): "إن فشلنا بحرب فيتنام كان بسبب فشلنا باستخدام الإعلام" (مطر، ٢٠١١ :١٣٣).

فاختيار نوعية البرامج وأوقات تقديمها والقضايا التي تتناولها وأسلوب عرضها كل ذلك يدفع باتجاه تكوين رأي عام ضاغط باتجاه يتناسب وميول تلك الدولة التي صممت ورعت تلك البرامج، ومن ثم يصب في بوتقة السياسة الخارجية. وسأتناول الحديث عن هذا الموضوع من خلال قناة الجزيرة الفضائية، ومراكز الأبحاث.

أولاً: قناة الجزيرة الفضائية القطرية:

استطاعت دولة قطر أن تعوض ما تعوزه من إمكانية لعب دور عسكري ضخم في المنطقة بسبب صغر حجمها وقلة عدد سكانها عبر وسائل أخرى أكثر براعة فما تهيأ لها من إمكانات مادية ضخمة، تمثلت بعوائد النفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن فوائضها المالية في صناديقها السيادية الضخمة جعلها توجه هذه الإمكانات المادية نحو التميز في صناعة الإعلام وذلك عبر إيجاد وصنع أكبر قناة إخبارية في الشرق الأوسط وهي قناة الجزيرة الفضائية التي تكاد تكون أو تعد من كبريات القنوات الفضائية العالمية مثل B.B.C أو CNN، فلا نجد منطقة أو حدثاً في العالم إلا والجزيرة طرقت بابه أو سجلت بصمتها هناك، فما تقدمه الجزيرة من برامج سياسية كالاتجاه المعاكس الذي أثار الكثير من الجدل والنقاش فيما لو كان بخدمة قضايا العرب والأمة العربية أم مزيد من تعميق الهوة وتمزيق أواصر الألفة العربية عبر إثارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المزيد من الأحقاد والضغائن وهذا اللغط بعينه أشير إليه أيضاً بشأن هذه القناة (خضير، ٢٠١٢ : ٢٣٤).

أصبحت قناة الجزيرة الفضائية إحدى الأدوات الهامة للسياسة الخارجية القطرية وإن قناة الجزيرة هي القناة الإخبارية العربية التي تتحدى الغرب، إذ عارضت الجزيرة الحرب وعارضت نظام صدام حسين، هذا وتحيط بقناة الجزيرة مجموعة من الشائعات أو التساؤلات شبيهة بالخط الذي تسير عليه قناة الجزيرة فهي ليست مع أحد وليست ضد أحد أو قل مع الكل وضد الكل، لكننا نجد في ذات الوقت أن فضاء هذه القناة أتسع ليشمل دولاً إسلامية خارج الإقليم العربي أو الخليجي مثل باكستان وماليزيا وأندونيسيا وأفغانستان التي كان لقناة الجزيرة حضور متزايد هناك إذ أنها لعبت دوراً كبيراً في الإعلان لكافة الخطب التي ألقاها زعماء الجماعات الإسلامية هناك (الشلماني، ١٩٩٩ :١٧٨).

كانت بداية قناة الجزيرة الفضائية عندما أوعز الشيخ حمد بن خليفة إلى إنشاء صحيفة يومية في لندن، ثم تم العدول عن الفكرة مؤقتاً، ومن ثم التحول إلى إنشاء قناة فضائية استقطبت معظم الذين كانوا يعملون في قناة بي بي سي العربية التي أغلقت في ٢١ نيسان ١٩٩٦، وبذلك ولدت قناة الجزيرة من

دولة قطر لتكون منبراً لسياستها الخارجية إن صح التعبير ويمكن تلمس ذلك من خلال تركيزها على مواضيع الساعة والساحة الإقليمية وإفرادها أهمية خاصة لبعض القضايا التي تهم قطر بالدرجة الأساس، فكانت هذه القناة المنبر الإعلامي للحكومة القطرية وإن وصفت أو أدعت أنها مستقلة، فهي لطالما قد أثارت الحساسية والتوترات بين حكومات المنطقة وشعوبها، ونظراً لما يعرض على شاشة القناة من برامج تكشف الفساد على مستوى أشكاله فإن سمعة القناة قد تعرضت للعديد من الضغوط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: مراكز الأبحاث:

مثلما أصبحت قطر منبراً للمفاوضات حول مختلف القضايا المتنازع عليها، كذلك أصبحت قطر منبراً علمياً لاستضافة المؤتمرات والندوات العلمية العالمية وندوات الطاقة والبيئة والمناخ وغيرها. وفي ٣ إلى ٥ من أيار ٢٠٠٩ كانت الدوحة ملتقى لمؤتمرات عدة منها أعمال منتدى الدوحة التاسع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، ومؤتمر إثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط الرابع، إذ تناولت أعمال المنتدى أموراً عدة تدور حول الإستراتيجية والديمقراطية والإعلام والاقتصاد والتنمية والتجارة الحرة وحقوق الإنسان، فهذا المنتدى والمؤتمر ضمَّ العدد الكبير من المفكرين والسياسيين والدارسين الاستراتيجيين، وبما طرحاه من قضايا ومشكلات تهم دول وشعوب العالم كافة وتهم الدول العربية وشعوبها خاصة، يعدان مناسبتين مهمتين للاطلاع على الأفكار والرؤى الاستراتيجية، كما تطرح في مراكز الدراسات والبحوث الاستراتيجية العالمية، وكما تطرح أيضاً في أروقة السياسة الدولية وهو جهد كبير يسجل لدولة قطر (الحمش،٢٠٠٩ :١٧٩-١٨٠).

ومن المراكز البحثية المهمة على صعيد العالم العربي تم إنشاء مركز الجزيرة للدراسات والذي يعقد الكثير من المؤتمرات ويستضيف الندوات والحلقات النقاشية سواء بمفرده أو بالتعاون مع قناة الجزيرة الفضائية، ويقوم كذلك بكتابة البحوث وإعداد التقارير حول مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً قضايا الساحة الإقليمية، مما يرفد صانع القرار القطري بمزيد من المعلومات والتصورات حول المواقف الحاصلة والقضايا المستجدة، ومن ثم يكون المركز بمثابة وسيلة أولية للحصول على المعلومات التي يحتاجها صانع القرار، ومن ثم تكون له فكرة وتصور ومدى واسع حول أي قرار أو توجه يسلكه صانع القرار في قطر، بالإضافة إلى استخدام المركز كأداة من أدوات السياسة الخارجية القطرية عبر الترويج لمواقفها وسياستها من خلال النشاطات المختلفة للمركز. واستطاعت السياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية القطرية وضع مجموعة من الركائز والأهداف لبناء ذاتها وتعزيز مكانتها الإقليمية، رغم عدم امتلاكها للقدرات الجيوسياسية. وهذه المكانة لا يمكن أن تبنى وتتعزز في بيئة إقليمية تضم دولاً تملك مواصفات استراتيجية متعددة الأهداف، ما لم تعتمد السياسة الخارجية القطرية على أهداف ومداخل مهمة تمكنها من تعزيز دورها الإقليمي، وقد اعتمدت على مجموعة الدوافع لتحقيق هدفها الإستراتيجي الأعلى، تلك الدوافع تنوعت وتوزعت بين دوافع مادية، وقيمية، وخارجية لتشكل حلقة شبه متكاملة تعمل بإطار متكامل(خضير، ٢٠١٢ : ٢٣٩).

تلك الأهداف أنطلقت من بيئتها الإقليمية المليئة بالمشاكل المعقدة والمتشابكة، واستطاعت السياسة الخارجية القطرية تحقيق هدف مزدوج الأول يدعم دورها كشريك في بعض القضايا العربية كقضية لبنان، ودرافور، والعراق، وليبيا. والثاني قطع الطريق أمام تدخل أي قوة إقليمية غير عربية تحاول إيجاد موطء قدم لها في المنطقة، وهنا تمكنت قطر من بناء سياسة خارجية مدعومة بقدرتها الاقتصادية أولاً، وزيادة حضورها الدبلوماسي ثانياً. واستطاعت قطر أن تقدم نفسها كوسيط نزيه نسبياً في أي مفاوضات تتطلبها بعض الأزمات العربية والإقليمية، كونها لا تملك مصالح متضاربة إلى حداً ما، مع هذا الطرف أو ذاك، ولا تدخل ضمن سياسة المحاور الموجودة في الشرق الأوسط كمحور الممانعة أو محور الاعتدال، إنما شددت على الاستقلال في قرارها وموقفها، وما دعم هذا الاستقلال لجوؤها إلى محاور داخلية ساعدتها بنجاح سياستها الخارجية، كالمحور السياسي والعسكري والاقتصادي والإعلامي، لذلك فقد أصبح دورها في السياسة الإقليمية حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها.

واستخدمت قطر أدوات متعددة من القوة معتمدةً في ذلك على القوة الذكية (القوة الناعمة) بمعنى ممارسة النفوذ من خلال الطرق الدبلوماسية، والإكراه، وبناء القدرات، والتعاون المدعوم بالشرعية، والنفوذ الاقتصادي، وذلك في محاولة منها للتغلب على تواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجمالي قدراتها المادية، مقارنة بالدول الأخرى، ويتطلب فهم نزوع قطر لاستخدام هذا الشكل من القوة تحليل ما تمتلكه من عناصر القوة الأخرى. وتمتلك قطر قدرات اقتصادية مهمة إذ تعد واحدة من أغنى الدول العربية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستويات المعيشة بها من أعلى المستويات في العالم. ورغم أنها، مثل دول الخليج الأخرى، تقوم ثروتها بالأساس على صادرات النفط والغاز الطبيعي، ولم تكتفي دولة قطر بذلك بل إنها اتخذت خطوات لتنويع قاعدتها الاقتصادية، وبناء قطاع مالي قوي يدير استثمارات بقيمة تريليون دولار. كما تملك هيئة الاستثمار القطرية أصولاً

وحصصاً بقيمة ٧٠ مليار دولار في كبرى الشركات في مختلف أنحاء العالم. وكذلك، تستثمر قطر بصورة مكثفة في المنطقة العربية، حيث تستثمر نحو ملياري دولار في السودان، و١٠ مليارات دولار في ليبيا (كانت قد التزمت بها الحكومة القطرية قبل الإطاحة بنظام القذافي ولكنها لا تزال سارية) (الحمش،٢٠٠٩ :١٨٢).

بدأت قطر أيضاً بعملية إصلاح سياسي، حيث تحركت نحو تبني بعض الآليات الديمقراطية، خاصة أنها كانت ثاني دولة خليجية تمنح المرأة حق التصويت والانتخاب، بعد سلطنة عُمان. ولكن لا تزال هناك مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان، خاصة فيما يتصل بمعاملة العمالة الأجنبية الموجودة على الأراضي القطرية بكثرة، إلا أنها أيضاً وكسلوك ديمقراطي إيجابي منحت العمال حق تكوين نقابات عمالية عام ٢٠٠٤. وربما يؤدي النمو المستمر والإصلاح السياسي إلى حدوث المزيد من التقدم في الحريات العامة، وتمتلك قطر قوة عسكرية محدودة حيث أن عدد أفراد القوة المسلحة يبلغ فقط ١٢ ألف جندي، وتحافظ قطر على وضعها الأمني والدفاعي من خلال اتفاقيات دفاعية مع القوى العسكرية الكبرى مثل الولايات المتحدة، من خلال استضافتها لقاعدة جوية إقليمية رئيسية للولايات المتحدة. كما وقعت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قطر على اتفاقات دفاعية مع دول أخرى مثل بريطانيا وفرنسا بالإضافة إلى باقي أعضاء مجلس التعاون الخليجي. ونظراً لتعدادها السكاني الصغير، لا تستطيع قطر تكوين جيش كبير من مواطنيها إلا إذا أتبعت نفس طريقة مملكة البحرين، إذ دعت مواطني الدول العربية الأخرى للانضمام لقوة الأمن الخاص مقابل منحهم الجنسية البحرينية (خضير، ٢٠١٢ : ٢٣٩).

نشطت قطر في لعب دور في حل النزاعات الإقليمية، والمشاركة بدور قيادي في بعض المؤسسات الدولية، حيث نجحت في عام ٢٠٠٨ إلى التوسط لإبرام اتفاق الدوحة لإنهاء الأزمة السياسية في لبنان. كما أنها توسطت في عام ٢٠١٠ من أجل وقف إطلاق النار في السودان بين حكومة الخرطوم ومتمردي دارفور. وفي كلتا الحالتين، حققت قطر نجاحاً، بينما أخفقت القوى الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى في ذلك، الأمر الذي عزز من سمعتها كوسيط أمين ونزيه بين الأطراف المتنازعة. كما قادت قطر الجامعة العربية لاتخاذ إجراء لمحاولة إنهاء الأزمة في سوريا، بل وذهبت أخيراً إلى حد المطالبة بتدخل عسكري خارجي وهي خطوة جريئة ومحفوفة بالمخاطر، خاصةً بالنسبة لدولة كانت على علاقة طيبة بالنظام السوري لكنها خطوة تحظي قطر بالشرعية الإقليمية والدولية اللازمة للمطالبة بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

السياسة الخارجية القطرية

يعود تاريخ التوجه القطري تجاه الدائرة الخليجية إلى عام ١٩٦٨م، أي قبل إعلان الاستقلال بثلاثة أعوام، فقد حدث في نهاية عام ١٩٦٧م وأوائل عام ١٩٦٨م، منذ أن أعلنت بريطانيا عن عزمها الانسحاب من منطقة الخليج العربي (أحمد، ١٩٧٠: ٥٩)، وقد أشير في تلك الآونة عن قضية الفراغ الذي سوف يتبعه هذا الانسحاب البريطاني وتداعياته الأمنية في المنطقة (قاسم، ١٩٧٤ :٩٦٢-٩٦٥). حيث سارعت الإمارات الخليجية التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني آنذاك، وهي قطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة و(التي كانت عبارة عن عدة إمارات اتحدت فيما بعد)، للاجتماع ومناقشة هذا القرار البريطاني بالانسحاب، ونتج عن ذلك صدور إعلان بقيام "اتحاد تساعي" بين تلك الإمارات. وتم وضع أسسه في اتفاقية "دبي" التي حدثت في ٢٨ فبراير ١٩٦٨م، وكان لدولة قطر مساهمة كبيرة فيها (كامل، ١٩٦٨).

وقد عكست هذه المبادرة القطرية وما صاحبها من جهود في سبيل إنجاح كرة الإتحاد التساعي، مدى أهمية التوجه تجاه دائرة الخليج، فضلاً عن مدى أهمية التفكير الوحدوي التي رغبت قطر في إبراز أهميته، والتفاعل معه وشحذ همم الآخرين تجاه هذه الخطوة. إلا أن النجاح لم يكن حليفاً لهذه الفكرة الوحدوية، وحالت الخلافات بين المجتمعين، بحكم عوامل كثيرة، دون ظهوره إلى الواقع العملي أو الفعلي. وقد فشلت جهود الوساطة التي قامت بها كل من السعودية والكويت بل وبريطانيا ذاتها، وذلك لتضييق فجوة الخلافات وتقريب وجهات النظر، إلا أن اتساع هوة الانقسامات بين هذه الإمارات وقادتها آنذاك، حال دون تحقيق أولى خطوات الحلم الوحدوي الخليجي. فترتب على هذا الخلاف إعلان البحرين لاستقلالها، ثم تلاها قيام اتحاد بين عدد من الإمارات سمي بدولة الإمارات العربية المتحدة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودفع ذلك دولة قطر إلى إعلان استقلالها في الثالث من سبتمبر ١٩٧١م (العقاد، ١٩٧١: ١٤١). وعلى الرغم من ذلك ظل إيمان دولة قطر مستمراً من أن اتحاد دول تلك المنطقة ضرورة مصيرية تحتمها مصالحهم العليا وتقتضيها كل تلك الروابط العميقة الجذور التي تربطهم ببعضهم البعض، والتي قلّ أن توجد بلاد في العالم، تجمع بينها روابط تضاهيها قوة، وشدة وأصالة (وزارة الإعلام والثقافة القطرية، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٥). وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التعاون القطري الخليجي

المبحث الثاني: الأزمات الخليجية – القطرية

المبحث الأول: التعاون القطري الخليجي:

تعد قطر صاحبة الفكرة المنادية بإقامة السوق الخليجية المشتركة وأول المبادرين بطرحها إيماناً منها بأنها مقدمة لخطوة سياسية أكبر في اتجاه وحدة منطقة الخليج، ولا زالت هذه الفكرة تجد صداها وتستحق البحث والدراسة، بل يمكن أن تجد تطبيقاً لها في ضوء الواقع العملي الذي تمر به المنطقة الخليجية. ومنذ قيام مجلس التعاون الخليجي، فإن السياسة الخارجية لدولة قطر من منطلق التنسيق في المواقف، تتوافق في سياساتها مع أعضاء المجلس، بل وتعمل في إطارها. حيث لوحظ أن هذه المواقف تتسم بالتماثل والوحدة، ومن ذلك ما يتعلق بالمشاكل والقضايا الإقليمية والدولية مثل: الأمن الخليجي، والركود الاقتصادي، والتنسيق بشأن إقامة قوة دفاعية واحدة، والصراع العربي الإسرائيلي، والمشكلة الفلسطينية، والمشكلة العراقية، وحل المشاكل بين الدول بالطرق السلمية إلى غير ذلك من المشاكل ومشكلة الحوثيين في اليمن، والبرنامج النووي الإيراني، والأمن الخليجي (Robert, ١٩٩٢: ٨٢-١١٥).

وأصبح التعاون والتنسيق هو السمة السائدة في ظل هذا المجلس، مما أعطى له ثقلاً سياسياً كبيراً كتنظيم إقليمي سياسي واقتصادي وأمني، يقارن بمثيلاته في أوروبا أو آسيا أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمريكا. وقد أضفى ذلك أهمية كبيرة على طبيعة الدبلوماسية القطرية ودورها في المجال الخليجي (Alvin, ٢٠٠٢).

المطلب الأول: الانتماء القطري للخليج:

إذا كانت السياسة الخارجية لدولة قطر قد اعتمدت على مجموعة الأسس والمبادئ الثابتة والموضحة في إطار التزاماتها الخليجية والعربية والإسلامية والدولية، فإن تعزيز انتماء دولة قطر الخليجي يأتي في مقدمة هذه الالتزامات كما هو موضح في كلمات وتصريحات والخطابات الرسمية لأمير البلاد في المناسبات المختلفة داخلياً وخارجياً. ويقول أمير البلاد في خطاب له (مجلس الشورى، ١٩٩٥): "لقد حرصنا على الدوام على تعزيز انتمائنا لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتبني الغايات والأهداف السامية التي انشأ هذا المجلس من أجلها وعملنا مع أشقائنا قادة دول مجلس التعاون على دعم مسيرته ودفع العمل المشترك في إطاره، وحققنا في هذا السبيل نتائج طيبة". مشيراً إلى أن المجلس قد قطع شوطاً مهماً في مجال تحرير التجارة، وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية، وانه يمكن لدولة قطر أن تلعب دوراً

مميزاً في مجال المشروعات المشتركة التي تعتمد بكثافة على الغاز مثل ربط المنطقة بشبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي والربط الكهربائي (صحيفة الحياة، ١٩٩٥).

أن التوجه الاتحادي في إطار دائرة الخليج، يعد توجه مبكر، سبق وواكب إعلان الاستقلال، وحالت الظروف دون أن يظهر للنور بعد، وهذا التوجه ظهر أساساً في النظام الأساسي المؤقت لعام ١٩٧٠م، والمعدل لعام ١٩٧٢م. وبدأت في عام ١٩٨٠م، المشاورات والمباحثات بين دول الخليج العربية، في ظل سياق ظروف متباينة إقليمية ودولية، سعياً نحو الاتفاق على تأسيس شكل اتحادي يضم هذه الدول، وتمخضت هذه المشاورات عن قيام مجلس التعاون الخليجي في مايو ١٩٨١م، حيث ظهرت أبعاد جديدة لسياسة قطر الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد إعلان هذا المجلس والتوقيع على نظامه الأساسي واتفاقية إنشائه في أبو ظبي، حيث أصبحت الدائرة الخليجية هي مجال حركة السياسة الخارجية القطرية الأولى، بعد أن كانت بلا وجود حقيقي مباشر في السبعينات. ومع إعلان مجلس التعاون الخليجي حدثت تحولات مهمة في السياسة الخارجية القطرية على المستوى الخليجي تعكس الاهتمام القطري بهذه الدائرة:

١. التعاون والتنسيق مع دعم كافة مجالات دول المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وما يتفرع عنها من أنشطة مختلفة تحقيقاً لسياسة التعاون التي يتبناها المجلس، وطبقاً لما هو منصوص عليه في نظامه الأساسي للوصول إلى التكامل في كافة المجالات.
٢. المشاركة الفعلية وطرح المبادرات التي تعكس طبيعة الاهتمام القطري بتعزيز التعاون القطري الخليجية عن طريق حضور كافة المؤتمرات واللقاءات والاجتماعات والندوات سواء على مستوى القمّة أو المستوى الوزاري أو المستويات الأخرى، والاشتراك في اتخاذ القرارات التي تتمخض عنها.
٣. طرح المبادرات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو التقدم بأوراق عمل تساهم في معالجة الموضوعات والقضايا المطروحة أمام المجلس.

وفي افتتاح الدورة العادية الخامس والعشرين لمجلس الشورى، قال الأمير: "فقد استمرت دولة قطر في تبني الأسس والمبادئ التي وضعتها لنفسها في إطار التزاماتها الخليجية والعربية والإسلامية وأولها تعزيز انتمائنا لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والحرص على أن تحقق مسيرة المجلس الأهداف التي أنشئ من اجلها في تحقيق التكامل والتعاون والتنسيق بين دولنا، بما يلبي طموحات شعوبنا وتطلعاتها المشروعه في التنمية والازدهار"(مجلس الشورى، ١٩٩٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقول أمير البلاد في خطاب له: "يأتي اجتماعنا اليوم في ظل ظروف وتطورات إقليمية ودولية تحتم علينا أن نضاعف جهودنا في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، وغيرها لتحقيق التكامل بين دولنا وتعزيز مسيرة مجلس تعاوننا الخليجي لإدراك الغايات السامية التي أنشئ المجلس من أجلها، ولا شك أننا نستطيع في إطار المجلس أن نحقق لشعوبنا الكثير مما تعقده عليه من آمال، وإن من أهم الظواهر التي يتسم بها عالمنا المعاصر ظاهرة التكتلات الاقتصادية بين دول ومجموعات على اتساع العالم بأسره، تمضي بسرعة كبيرة نحو إزالة كل القيود والحواجز وصولاً إلى تحقيق الاندماج الكامل فيما بينها تعزيزاً لقدراتها على التنمية المتكاملة والمنافسة ورفع مستوى المعيشة لشعوبها، ومن ناحية أخرى فإن مبادئ الاقتصاد الحر، وآليات السوق، وتحرير التجارة الدولية هي التي تسود العلاقات الاقتصادية الدولية بما سيتتبعه ذلك من ضرورة إزالة القيود القائمة وإعادة النظر حتى في سياسات الحماية التي تأخذ بها بعض الدول لدعم اقتصادها الوطني، ويتعين علينا أن نضع جميع هذه الأمور في اعتبارنا فيما نتبناه من سياسات، وكذلك أهمية التقدم العلمي والتكنولوجي في تحقيق التنمية الشاملة لبلادنا"(مجلس التعاون الخليجي، ١٩٩٦).

المطلب الثاني: الخطابات الأميرية لتعزيز التعاون الخليجي:

وأن أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية كما حددها النظام الأساسي له لم تقتصر على تحقيق التنسيق والتكامل على المستوى الحكومي وحده، بل تطلبت بالإضافة إلى ذلك تعميق وتوثيق التعاون بين شعوب دول المجلس في مختلف المجالات إدراكاً منها إن هذه الشعوب ذاتها هي هدف التعاون ووسيلته في الوقت نفسه، وانه دون مشاركتها الفعلية يفقد التعاون حتى على المستوى الحكومي مضمونه الحقيقي، كما أن تلك الأهداف التي وضعت للمجلس لم تقتصر على الأمور ذات الطابع السيادي بل أتسعت لتشمل دفع عجلة التقدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلمي والتقني في مجالات الصناعة، والتعدين والزراعة، وإنشاء مراكز البحوث العلمية، وإقامة المشاريع المشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوب دول المجلس.

وإذا كان مجلس التعاون قد قطع مسيرته منذ سنة ١٩٨١ م في إرساء أسس وقواعد التعاون على المستوى الحكومي، فإننا مطالبون بأن نبذل المزيد من الجهد لإفساح المجال واسعاً أمام تعاون القطاع الخاص الذي يتطلب النظام الأساسي للمجلس خاصة مع تعاظم دور ذلك القطاع في دول العالم قاطبة،

وبتفعيل التعاون العلمي والتقني، وإنشاء مراكز البحوث العلمية المشتركة خاصة في المجالات الهامة لدول المجلس خاصة بالنسبة لقضايا المياه والطاقة وغيرها. وأن تعزيز مسيرة المجلس في هذه الأمور كلها على نحو ما يتطلبه نظامه الأساسي سيمثل إضافة كبرى تستجيب لتطلعات شعوبنا وتزيد من تلاحمها وتقوي المصالح المشتركة بينها، وتعزز قدرة المجلس على تحقيق أهدافه في توفير الخير والرفاهية لشعوبه والتوافق مع عصر التكتلات الاقتصادية.

وأشار الأمير في خطابٍ له إلى: "إن مجلسنا من واقع انتمائه الخليجي يسعى إلى دعم أمن واستقرار منطقتنا الخليجية وفقاً لأسس ثابتة تقوم على مبادئ حسن الجوار واحترام سيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام الشرعية الدولية. ولقد أثبتت الأيام وما زالت أن التعاون بين دولنا وشعوبنا وفق ظروفنا وإمكاناتنا ضرورة وواجب لا غنى عنه لتحقيق أهدافنا المشتركة، فالعالم اليوم يمر وهو على مشارف القرن الحادي والعشرين بمتغيرات سياسية واقتصادية متلاحقة تحتاج إلى تشاور وتعاون وعمل مشترك وانه من الصعب في اعتقادي أن نتفادى تأثير كل ذلك، وليس أمامنا إلا أن نتعامل مع هذه المتغيرات والمفاهيم ونؤثر فيها كما تؤثر فينا، ولنا في ديننا الحنيف وأرثنا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحضاري العريق، فضلاً عما حبانا به الله تعالى من إمكانات ما يجعلنا أهلاً لذلك لنأخذ بما أتت به من مزايا ونتفادى ما يمكن أن تؤدي إليه من مخاطر"(مجلس التعاون الخليجي، ١٩٩٦).

وفي الجلسة الختامية للقمة السابعة عشر للمجلس يقول الأمير: "إن خطواتنا المدروسة وقدراتنا على معالجة قضايانا بالحوار الأخوي المخلص وترجمة ما نتوصل إليه من قرارات إلى وقع ملموس، ومتابعتنا المستمرة لتنفيذ ما نتفق عليه سوف يسهم بعون الله في تحقيق الكثير مما نطمح إليه من أجل توسيع آفاق التكامل بيننا وزيادة قدراتنا على حماية مصالحنا في عالم التكتلات والكيانات الاقتصادية العملاقة، الأمر الذي يحتم علينا الالتزام بمجلس تعاوننا الخليجي وزيادة فاعليته وقدرته على تحقيق الأهداف السامية التي أنشأ من أجلها، وليبقى هذا الكيان الاستراتيجي الهام خير تجسيد للتضامن والتكامل بين دولنا وشعوبنا الشقيقة"(مجلس التعاون الخليجي، ١٩٩٦).

وفي جامعة جورج تاون ألقى الأمير خطابه قائلاً: "إذا أخذنا بالأهمية التاريخية لمنطقة الخليج كمورد للطاقة للدول الصناعية في عين الاعتبار، فلا بد أن يكون واضحاً إن استقرار منطقة الخليج يحظى بالأهمية القصوى لسلام وأمن العالم أجمع، وفي اعتقادنا بأن التغييرات الداخلية التي نقوم بها في دولة

قطر ستعزز هذا الاستقرار ولكن من الصعب أن يضمن التغيير الداخلي وحده تحقيق الاستقرار في الخليج ، فقد شاركت دولة قطر وأشقاؤها قبل ست سنوات بقواتها مع الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة ما هدد الاستقرار في منطقتنا، ولقد علمتنا حرب الخليج أهمية الاستعداد والحذر. وفي أعقاب ذلك النزاع أبرمنا اتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة تعود بالفائدة على مصالحنا الأمنية المشتركة، ونحن نعي أهمية السعي للسلام والاستقرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سواء في منطقة الخليج أو غيرها من مناطق العالم، فمثلما كان للولايات المتحدة دور قيادي خلال حرب الخليج أعاد الأمن والاستقرار إلى منطقتنا فإن هناك حاجة إلى أن تمارس الولايات المتحدة هذا الدور القيادي مجدداً من أجل تنشيط العملية السلمية التي جلبت الأمل في إقرار السلام بين العرب وإسرائيل"(جامعة جورج واشنطن الأمريكية، ١٩٩٧).

وفي مقابلة له مع جريدة الرأي الكويتية أضاف: "اعتقد أن وحدة دول الخليج العربي أمل يراود كل مواطن خليجي، وهدف يجب أن يتطلع إليه الجميع، ولكن الوحدة تحتاج إلى عمل شاق ومضنٍ، وتحتاج إلى أرضية صلبة، فالوحدة في اعتقادي تأتي كنتيجة لممارسات تقرب بين الشعوب وتوحد بين مصالحهم، فالوحدة القومية انتهى زمانها، والوحدة الخليجية قادمة لا محالة، ولكن اعتقد أنه ستسبقها عدد من الديمقراطيات في المنطقة، واعني منطقة الخليج"(جامعة جورج واشنطن الأمريكية، ١٩٩٧).

ويضيف الأمير قائلاً (صحيفة الرأي العام الكويتية، ١٩٩٧): "وإذا أردنا بالوحدة علينا أن نسعى إلى الوحدة الديمقراطية أولاً، إنني شخصياً أتمنى أن تكون لنا عملة خليجية واحدة، وقانون وظائف واحد، وقانون عمل واحد، لكن هذه المسألة تحتاج إلى الكثير من العمل والجهد لتحقيقها وهناك أمور على هذا الطريق تحققت بالفعل كالتنقل بالبطاقة الشخصية بين بعض دول المجلس مثلاً، والسماح بالتملك من قبل بعض دول المجلس لبعض مواطني الخليج الأخرى، كل هذه الأمور تعتبر أموراً ايجابية تزيد من تلاحم شعوب دول المجلس لكن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً، فهناك الكثير من العقبات التي يجب تذليلها، ولن يتسنى لنا ذلك بالعمل المستمر والتعاون المتواصل". ويضيف في خطاب أخر له (مجلس الشورى، ١٩٩٧): "إن تعزيز انتمائنا لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والحرص على تحقيق أهداف مسيرته هو من أولويات سياستنا".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أشار الأمير في افتتاح المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى: "إن عالمنا اليوم الذي نعيش فيه يفرض حقيقة اقتصادية واضحة وهي انه من الصعب على أي دولة من الدول أو أي مجتمع من المجتمعات أن يحقق التنمية الشاملة التي يسعى لها بمفرده بمعزل عن تعاون إقليمي ودولي، فالتنمية الشاملة في بلادنا مرتبطة بلا شك بالتعاون والتكامل في المنطقة بشكل عام، ومنطقة الخليج بشكل خاص من هنا برز حرصنا المستمر على التمسك بتجمعنا الإقليمي المتمثل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتأييدنا ودعمنا للجهود العربية والدولية في هذا الاتجاه"(المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ١٩٩٦).

وفي خطاب الأمير لرؤساء تحرير الصحف يقول: "إن مجلس التعاون الخليجي يعتبر تجربة ناجحة مقارنه بالتجارب العربية المماثلة وهو الوحيد بين تلك التجارب الذي ضمن الاستمرار وتحدي العديد من الصعاب والعقبات، وأنه رغم البطء والهزات التي تعرض لها المجلس، إلا أنه استطاع أن يتجاوز كل ذلك وهو ينطلق الآن انطلاقة قوية"(حديث للشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع رؤساء تحرير الصحف خلال العودة من الكويت، ١٩٩٧).

المبحث الثاني : الأزمات الخليجية – القطرية

تؤدي الاختلافات في وجهات النظر أحياناً إلى خلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي، ومن المعروف أيضًا أن بعض هذه الخلافات تبقى سريًّا؛ وذلك لطبيعة الثقافة السياسية في منطقة الخليج؛ رغم ذلك، يظهر بعضها للعلن ما بين الحين والآخر، ويتعلَّق بعضها بخلافات حدودية وتنافس ما بين العوائل الحاكمة، واختلافات الدول في رسم سياساتها الخارجية، وعدم توافق الرؤى في تحديد المصالح والتهديدات الأمنية؛ هذا إلى جانب اختلافات في طبيعة ودور مجلس التعاون الخليجي وأداؤه، وقد سبق وأدَّى بعض هذه الخلافات إلى أزمات سياسية في العلاقات البينية، حتى تطوَّرت أحيانًا إلى سحب السفراء؛ كما حدث عندما سحبت المملكة العربية السعودية سفيرها من الدوحة في عام ٢٠٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الأزمة الخليجية في عام ٢٠١٤

يعد الخلاف بين قطر وكل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ومملكة البحرين من أهم الخلافات التي كادت أن تؤدي إلى أزمة كبيرة في المنطقة، حيث أن هذا الخلاف كاد أن يهدد العمل

الخليجي المشترك ويُؤَثِّر سلبًا على منظومة دول مجلس التعاون واختلالها. فلقد شهد الخامس من مارس/آذار ٢٠١٤ لحظة فريدة في تاريخ دول مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك عندما سحب ثلاثة أعضاء بمجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين) سفراءهم من دولة قطر (قناة بي بي سي العربية، ٢٠١٤).

ويُعَدُّ هذا الحدث الأول من نوعه على مرِّ تاريخ مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته؛ التي تجاوز الثلاثة عقود. حيث جاء هذا التصعيد من قِبَل الدول الثلاث ردًّا على السياسة القطرية؛ التي تتنافى مع الاتفاق الأمني الذي وقَّعه قادة الدول الست الأعضاء بالمجلس في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤؛ والذي يكفل عدم التدخُّل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل مَنْ يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد؛ سواء عن طريق العمل الأمني المباشر، أو عن طريق محاولة التأثير السياسي وعدم دعم الإعلام المعادي، كما علَّلت الدول الثلاث موقفها بسحب السفراء بعدم التزام الحكومة القطرية باتفاق الرياض؛ الذي وقَّع عليه أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني (فتحي، ٢٠١٤).

تدخلت دول الخليج عسكرياً في مملكة البحرين، كما أنها دعمت سلطنة عمان لتجنب تأثرهما بالتحركات الشعبية ولدعم استقرارهما، كما وسَّعت دول الخليج عملها ذلك ليس فقط لاحتواء هذه التحركات ومحاولة كبح جماحها؛ بل حتى القيام بثورة مضادَّة لإعادة النظام العربي لما كان عليه قبل هذه الثورات. ورغم ذلك كان المسار الديمقراطي وصعود تيار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلام السياسي في عددٍ من دول الربيع العربي، خصوصًا حركة الإخوان المسلمين؛ التي استفادت من هذه الثورات من خلال قدرة التنظيم والحشد التي تتمتع بها في قطف ثمارها، والفوز في الانتخابات التي عقبت الإطاحة بالأنظمة الشمولية. وإلى جانب تحدِّي التغيرات والديمقراطية مثَّل صعود حركة الإخوان المسلمين حسب قراءة بعض الأنظمة تهديدًا لشرعية النظم الحاكمة في دول الخليج نفسها؛ مما قد يُؤَثِّر على استقرارها السياسي، وفي حين شرعت دول الخليج في مسعاها لمواجهة هذه الثورات، وما نجم عنها من تغيير في النظام العربي، بقت دولة قطر مستمرَّة في دعم هذه الثورات، وما أنتجته من تغييرات على المستوى السياسي والمالي والاقتصادي والإعلامي. وتقاطع الدعم القطري لهذه الثورات مع سياسات ومحاولات دول الخليج الأخرى لوأدها، ودعم استقرار النظام المصري؛ لما تمثِّله مصر من ثقل ووزن سياسي في المنطقة العربية. وفضَّلت قطر

الاستمرار في دعم الحركات الشعبية والثورات العربية، كما أن عملية سحب السفراء جاءت كعملية ضغط سياسي على دولة قطر من الدول الخليجية الثلاث؛ لثنيها عن الاستمرار في هذه السياسة، التي تراها هذه الدول تتعارض مع سياساتها.والجدير بالإشارة هنا هو الموقف القطري إزاء سحب السفراء؛ ففي بيان لوزارة الخارجية القطرية أكدت دولة قطر أنها لن تقوم بالمثل، ولن تسحب سفراءها من الدول الثلاث؛ بل إنها تحرص على علاقتها بأشقائها الخليجيين، وتعكس هذه الخطوة من قِبَل حكومة دولة قطر نضجَ سياستها واحتواءها للأزمة (الأسدي، وأحمد،٢٠١٤).

نجحت قطر في تحييد موقف المملكة العربية السعودية وذلك من خلال عدة لقاءات بين أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني والملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية؛ التي حوَّلت دور المملكة العربية السعودية إلى باحث عن حلٍّ لأزمة سحب السفراء بعد أن كانت جزءًا من هذه الأزمة، وظلَّت الأزمة قائمة ما بين دولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قطر وبين دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعادي علنًا تيار الإسلام السياسي، وتعتبر معظم الحركات الإسلامية "إرهابية"، ويخطَّى هذا الخلاف النطاق الرسمي، وانتقل إلى الإعلام في مرحلةٍ ما، وصارت وسائل التواصل الاجتماعي ساحة مباحة لهذا النزاع، ومجالاً واسعًا للتراشق الإعلامي.

شهدت الأزمة الكثير من الخصام والمقاطعة على المستوى الرسمي، والكثير من اللغط على المستوى الشعبي، كما أنها كادت تعصف بمنظومة مجلس التعاون الخليجي؛ حيث طفى على السطح إيماءات بإمكانية خروج أو انسحاب عدد من الدول الخليجية من المنظومة الإقليمية، وشهدت هذه المرحلة جهودًا مكثفة من دولة الكويت لرأب الصدع الخليجي داخليًّا بين الدول أعضاء المجلس، وبقي الحال كما هو عليه حتى ١٦ من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤؛ عندما أعلنت الدول الثلاث عودة سفرائها إلى الدوحة؛ وذلك بعد انعقاد قمة الرياض التشاورية والتي تم التوصل فيها إلى اتفاق الرياض التكميلي (اتفاق الرياض التكميلي" يُعيد السفارات الخليجية إلى الدّوحة، ٢٠١٤).

والجدير بالذكر أنه تمَّ الإشارة إلى "وثيقة الرياض واتفاق الرياض واتفاق الرياض التكميلي" غير مرَّة من قِبَل أطراف الأزمة دون توضيح بنود أيٍّ من تلك الاتفاقيات.

باتت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين في صراع سياسي مع دولة قطر؛ وذلك في حين أن سلطنة عُمان ودولة الكويت يمثلان تكتل عدم الانحياز داخل مجلس التعاون الخليجي، ومن ضمن المصالح المتضاربة التي تمَّ ذكرها على سبيل المثال دعم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة للنظام السياسي الحالي بجمهورية مصر العربية الذي يترأَّسه الرئيس عبد الفتاح السيسي والمؤسسة العسكرية، لدعم الاستقرار والحفاظ على مصالح هاتين الدولتين بالمنطقة، وهذا ما أشاد به مرارًا وتكرارًا الرئيس السيسي (الوزيري وحسن، ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يضاف إلى ذلك أنَّ ملف الإخوان المسلمين يُعَدُّ شأنًا داخليًّا يخصُّ أمن الدولة بالنسبة إلى دولة الإمارات المتحدة؛ خصوصًا بعد أن حكمت محكمة أمن الدولة بـ"أبو ظبي" على أعضاء بـ"خلية من الإخوان المسلمين" كما تم الإعلان عنه، بأحكام مشدَّدة لمساعيهم لقلب نظام الحكم (باعبود، ٢٠١٤)؛ بينما النظام في دولة قطر طالما ساند جماعة الإخوان المسلمين في مصر، ونددَّ بـ"الانقلاب العسكري"؛ الذي حدث في مصر في يوليو/تموز ٢٠١٤، وذلك على حدٍّ وصف الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر في حوار تليفزيوني إبان كلمته في الأمم المتحدة يوم ٢٥ من سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ (Thani, ٢٠١٤).

كما يُعَدُّ الصراع اليمني مثالاً آخر لتضارب المصالح للتكتلات السياسية بمجلس التعاون؛ ففي الوقت الذي تَعتبر فيه المملكةُ العربية السعودية الحوثيين جماعة إرهابية، ترى الحكومة القطرية أن جماعة الحوثي هي أحد مكونات المشهد السياسي في اليمن (العربية نت، ٢٠١٤). وبعد تجاوز الأزمة الخليجية وعودة السفراء إلى الدوحة، فإن دولة قطر قد وصلت إلى عمق سياسي جديد؛ حيث استطاعت دولة قطر التوصل إلى إنهاء الأزمة الخليجية دون تغيير أيٍ من مبادئ سياستها الخارجية، أو تخلِّيها عن حلفائها، وهذا ما صرَّح به الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في حواره التليفزيوني الذي بثته القناة الإخبارية الأميركية CNN في شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، بأن دولة قطر ستواصل مسار سياساتها، وستحافظ على علاقاتها مع حلفائها في المنطقة؛ وذلك في إشارة إلى جماعة الإخوان المسلمين (Thani, ٢٠١٤).

صرح خالد بن محمد العطية وزير الخارجية القطري في كلمته الذي ألقاها في معهد الدراسات السياسية في باريس، قائلاً: "أن دولة قطر اختارت ألا تبقى على هامش التاريخ، لقد قرَّرت الاضطلاع بدور كبير في الشؤون العالمية، والتواصل مع الدول الأخرى، والتوسُّط في النزاعات، والعمل على إنهاء النزاعات العنيفة ورعاية اللاجئين" (سي إن إن، ٢٠١٤). كما أضاف بأن قطر تنتهج مبدأين؛ الأول: هو استقلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياستها الخارجية؛ أما "المبدأ الأساسي الثاني للسياسة الخارجية لدولة قطر، هو التزامها بدعم حقِّ الشعوب في تقرير المصير، ودعمها التطلعات نحو إحقاق العدالة والحرية، وينبغي للمرء، في هذا السياق، أن يفهم دعم دولة قطر للديمقراطيات الناشئة التي أعقبت الربيع العربي (سي إن إن،٢٠١٤)" .أن هذا التصريح جاء بعد أزمة السفراء ببضعة أيام، وموقف قطر من عدم سحب سفرائها من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين؛ مما يدلُّ على أن دولة قطر قد استطاعت أن تحتوي الأزمة بكثيرٍ من الحكمة والحنكة السياسيتين مع تأكيد التزامها بسياساتها ومواقفها الخارجية.

تبقى المخاوف من التهديدات الأمنية، العامل المشترك الذي يجمع دول مجلس التعاون الخليجي على مائدة واحدة دون النظر إلى الخلافات القائمة بينهم؛ فالمخاوف المحتمل قدومها من كل من إيران والعراق التي أدَّت إلى نشأة المجلس عام ١٩٨١، لا تختلف كثيرًا عن المخاوف من الإرهاب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف بـ "داعش"؛ فمما لا شك فيه أن هذه المخاوف أدَّت دورًا أساسيًّا في توحيد الصف الخليجي وعودة السفراء إلى الدوحة في هذه المرحلة الفاصلة؛ وهذا ما أشار إليه المحلل السياسي الكويتي عايد المناع: "أصبح لدينا هاجس أكبر من مسألة التباين في السياسات الخارجية، وبات يسيطر داعش على ثلث العراق وثلث سوريا، وأن الخلافات السياسية (مع قطر) لم تَعُدْ تُشَكِّل أولوية؛ بل المشاكل المستجدة، وخصوصًا داعش؛ الذي لم يكن أحد يذكره قبل أشهر، نحن في خطر من شمال شرق سوريا إلى شمال غرب العراق، وهذا جرس إنذار حقيقي لدول المجلس لتُصَفِّي خلافاتها" (الدول الخليجية تحيد خلافاتها الداخلية لمواجهة "داعش"، ٢٠١٤).

دعا أمير قطر الشيخ تميم آل ثاني في افتتاح القمة الخليجية التي تستضيفها بلاده، إلى ما وصفها بـ"مواجهة الإرهاب والتطرف"، قائلاً: "إن ظاهرة الإرهاب التي يشهدها عالمنا المعاصر ومنطقتنا العربية على نحو خاص تتطلب اتخاذ كافَّة التدابير اللازمة لمواجهتها،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستئصال جذورها وعلاج أسبابها الحقيقية السياسية والاجتماعية والاقتصادية". كما ودعا إلى عدم الانشغال بـ"خلافات جانبية"؛ مشدِّدًا على أن "الظروف الإقليمية والدولية بالغة التعقيد، وتضعنا أمام مسؤوليات جسام". ودعا أيضاً إلى ألاَّ تتحوَّل الخلافات السياسية إلى "خلافات تمس قطاعات اجتماعية واقتصادية وإعلامية وغيرها. ويمكن أن نستشف تغلُّب المخاوف من الإرهاب على الخلافات الداخلية والرؤى السياسية من البيان الختامي للقمة الخليجية

الخامس والثلاثون في الدوحة؛ الذي تضمن موقفًا خليجيًّا موحدًا تجاه ملفي التهديدات الإرهابية وخطرها على الدول العربية والمجتمع الدولي"، إضافة إلى إدانته الصريحة لجرائم نظام الرئيس بشار الأسد بحق الشعب السوري. كما أوضح ذلك من خلال تأكيد البيان على مساندة المجلس بشكل جماعي لـ"خارطة الطريق" المصرية والرئيس عبد الفتاح السيسي، ووقوفه التام مع مصر حكومةً وشعبًا في كل ما يُحَقِّق استقرارها وازدهارها (المطيري، ٢٠١٤)، حيث يكشف هذا تغيراً في الموقف القطري تجاه الملف المصري بسبب التهديدات الأمنية التي تحيط بدول المنطقة.

بالرغم من انتهاء أزمة سحب السفراء، إلا أن هناك أزمة ثقة بين دول مجلس التعاون بجانب أزمة تضارب المصالح، وبينما تدلُّ قرارات القمَّة الخليجية التي عُقدت في الدوحة في التاسع من شهر ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤، على بعض التقارب والتفاهم في عددٍ من الملفات والقضايا تحت ضغوطات المرحلة، فإن القرارات التي نتجت عن هذه القمة على الرغم من أهميتها تظلُّ أقلَّ من التوقُّعات، وربما تدلُّ على أن بعض تداعيات هذه الأزمة ما زالت قائمة رغم محاولة تجاوزها؛ فالتباين بين مواقف دول الخليج ما زال قائمًا في كثير من الأمور والقضايا، ولا توجد هناك رؤى مشتركة لماهية التهديدات ومصادرها، ناهيك عن كيفية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعامل معها ومواجهتها؛ فعلى سبيل المثال لا يوجد هنالك موقف موحَّد بالنسبة إلى العلاقة مع إيران وملف برنامجها النووي، ولا حتى بخصوص انهيار أسعار النفط؛ الذي سيُؤَثِّر سلباً على معظم دول الخليج؛ في حين أن بعض الدول الخليجية ترفض تخفيض مستوى إنتاجها لتحقيق بعض التوازن في سوق النفط العالمي (حسن، ٢٠١٥).

ستتبع بعض دول الخليج الصغيرة سياسات تحقق مصالحها، والتوازن في سياسات المنطقة؛ وما محاولة سلطنة عُمان لإيجاد حلٍّ سلمي من خلال الحوار مع إيران واحتضانها لمفاوضات سرية بخصوص الملف النووي بين إيران من جهة والغرب ممثلًا بدول ٥+١ من جهةٍ أخرى إلَّا أحد الأمثلة لمساعي دول المجلس في التفرد بسياساتها الخارجية في لعبة توازن القوى في هذه المنطقة الشديدة التعقيد؛ ودولة قطر اختطَّت لنفسها سياسة خارجية فاعلة وجريئة، وربما تتقاطع هذه السياسة في المستقبل مع بعض الدول الخليجية المحافظة. وتشير بعض العوامل إلى عدم استمرار أزمة الثقة نظراً إلى انحصارها بين الحكومات في تعزيز ترابط هذه الدول على مستوى المواطن، والتجارة، والتعليم، والثقافة الخليجية المشتركة؛ هذا

إلى جانب علاقات القربى والجوار الجغرافي والتاريخ المشترك. وإنَّ أحد الأسباب الرئيسة وراء أزمة الثقة هذه هو افتقاد مجلس التعاون الخليجي لنظام راسخ وقوي وواضح يُنَظِّم علاقة الدول الأعضاء ويحكمها؛ فعلى سبيل المثال أن الدول الأعضاء يتشاورون حول اتفاق الرياض الذي ينظم العلاقة الأمنية بين دول المجلس بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على تأسيسه؛ ولكن لم يُعلن عن بنود هذا الاتفاق أو اتفاق الرياض التكميلي؛ ولا أحد يعلم تفاصيله سوى قيادات الدول الأعضاء بالمجلس(المطيري، ٢٠١٤).

قد نجحت التحديات الراهنة التي تواجه الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي، في تقريب السياسات الخارجية لتلك الدول وتوحيد صفوفها مرة أخرى؛ هذا التقارب ربما يكون مؤقتًا، وتختفي أسبابه مع تجاوز التحديات الراهنة، وسرعان ما تظهر حينها مرةً أخرى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلافات في الأجندات الخارجية بين التكتلات السياسية، التي ظهرت داخل المجلس؛ لافتقاد المجلس لنظام راسخ وقوي وواضح يُنَظِّم العلاقة بين دوله الأعضاء، ويُقَرِّب من مصالحهم، ويُوَحِّد من مواقفهم السياسية تجاه القضايا الخارجية؛ لذا ينبغي أن يُؤخذ بعين الاعتبار النضج الواضح للسياسة الخليجية؛ والذي يتجلَّى في المواقف الخارجية، ومساعي الدول وراء مصالحها المحلية؛ فمما لا شكَّ فيه أن هذا النضج وفي وجود مجلس التعاون الخليجي المؤثر على مستوى المواطن والتجارة والتعليم والبحوث والثقافة الخليجية المشتركة وعلاقات القربى والجوار الجغرافي والتاريخ المشترك بين الدول الأعضاء بالمجلس سيعزز مفهوم الاندماج، ويُوَحِّد من المصالح والمواقف الخليجية الخارجية.

المطلب الثاني: الأزمة القطرية الخليجية في عام ٢٠١٧

تمثلت الأزمة القطرية الخليجية بقطع بعض الدول علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر في ٥ حزيران ٢٠١٧، ومنها السعودية، البحرين، اليمن، الإمارات العربية المتحدة، مصر، ليبيا، وجزر المالديف، جزر القمر. أما بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية فقد أعلنت في ٦ حزيران ٢٠١٧، عن تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع قطر، وإلغاء تصريح مكتب قناة الجزيرة في الأردن. كما أعلنت سلطات موريتانيا عن قطع علاقاتها الدبلوماسية رسمياً مع دولة قطر. وفي ٧ حزيران أعلنت جيبوتي عن تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع قطر (صلاح، ٢٠١٧). ومن المطالب التي قدمتها الدول الأربعة (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية العربية المصرية) لقطر كانت للوفاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتعهدات سابقة تخص اتفاقية الرياض المبرمة عام ٢٠١٣م وآلية التنفيذ وإتفاقية الرياض التكميلية لعام ٢٠١٤م (وكالة الأنباء السعودية، ٢٠١٧).

أعلن وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش أن قطر سربت المطالب الخليجية معبراً عن عمق الأزمة ومحاولة قطر إفشال مساعي الوساطة التي تقوم بها الكويت بين دول الخليج الثلاث (السعودية والإمارات والبحرين) بالإضافة إلى مصر مؤخراً بمطالب الدول الأربع إلى قطر لتنفيذها كشرط لعودة العلاقات الدبلوماسية وتتضمن (١٣) بنداً وهي (القرطاس نيوز، ٢٠١٧):

١. قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وطرد أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني موجود على أراضيها، والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأميركية على طهران.
٢. إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة.
٣. قطع علاقات قطر بالإخوان المسلمين ومجموعات أخرى منها حزب الله وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش.
٤. امتناع قطر عن تجنيس مواطنين من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، وطرد من سبق أن جنستهم، وذلك كجزء من التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.
٥. تسليم قطر كل الأشخاص المطلوبين للدول الأربع بتهم إرهابية.
٦. وقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة كياناً إرهابياً.
٧. تقديم قطر معلومات تفصيلية عن كل وجوه المعارضة، من مواطني الدول الأربع، الذين تلقوا دعماً منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨. التعويض عن الضحايا والخسائر كافة وما فات من كسب للدول الأربع، بسبب السياسة القطرية خلال السنوات السابقة، وسوف تحدد الآلية في الاتفاق الذي سيوقع مع قطر.

٩. أن تلتزم قطر بأن تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي العربي على كافة الأصعدة، بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي وقيامها بتفعيل أتفاق الرياض لعام ٢٠١٣ وأتفاق الرياض التكميلي ٢٠١٤.

١٠. تسليم قطر كافة قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين الذين قامت بدعمهم وكذلك إيضاح كافة أنواع الدعم الذي قدم لهم.

١١. أغلاق كافة وسائل الاعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر.

١٢. يتم الموافقة عليها خلال (١٠) أيام من تاريخ تقديمها وإلا تعتبر لاغيه.

١٣. أن يتم أعداد تقارير متابعة دورية مرة كل شهر للسنة الأولى ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية، ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات.

لم تصرح الدول التي قاطعت على المستوى الدولي الأسباب والدوافع وراء الحملة وظلت في مساحة الإتهامات العامّة، وشككت الخارجية الأمريكية لاحقاً بكون تلك التحركات "فعلاً بشأن مخاوفهم إزاء دعم قطر المزعوم للإرهاب أم هي بشأن شكاوى تعتمل منذ فترة طويلة بين دول مجلس التعاون الخليجي"، وكانت تلك الدول وجهت لقطر العديد من الإتهامات، مثل: دعمها لجماعات متطرفة عدة من بينها جماعة الإخوان المسلمين والتي تعتبر تنظيم إرهابي في هذه الدول، أيضاً الحوثيين، مروراً بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، تأييدها لإيران في مواجهة دول الخليج وعملها على زعزعة أمن هذه الدول وتحريض بعض المواطنين على حكوماتهم، كما في البحرين ومصر. وصرحت وزارة الخارجية القطرية في ٢٠١٧ بأن الإتهامات مجرد أسباب مختلفة بدون مبررات شرعية، والهدف منها فرض وصاية على سيادة دولة قطر، وأن هذه الإجراءات غير المبررة لا صحة لها. وقالت وزارة الخارجية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيان "لقد تعرضت دولة قطر لحملة تحريض تقوم على افتراءات وصلت حد الفبركة الكاملة ما يدل على نوايا مبيتة للإضرار بالدولة". وأن قطر عضو فاعل في مجلس التعاون الخليجي وملتزمة بميثاقه وتحترم سيادة الدول الأخرى ولا تتدخل في شؤونها الداخلية كما تقوم بواجباتها في محاربة الإرهاب والتطرف" (صلاح، ٢٠١٧).

تأثيرات الأزمة الخليجية:

تشكل حصة دول الخليج العربي مجتمعة ١١% من حجم تجارة قطر بقيمة ١٠,٤ مليارات دولار، وحصة دول الخليج التي قطعت علاقاتها بقطر تبلغ ٩,٧ مليارات دولار، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري مع الإمارات ٧,١ مليارات دولار معظمها لإعادة التصدير، ويبلغ التبادل التجاري بين قطر والسعودية ١,٩ مليار دولار ومع البحرين يبلغ التبادل التجاري سبعمئة مليون دولار. وشركات الطيران الموجودة في تلك الدول، علقت رحلاتها من وإلى قطر، والتي اشتملت على طيران الإمارات، طيران الخليج، مصر

للطيران، فلاي دبي، العربية للطيران، الخطوط السعودية والاتحاد للطيران. أيضاً، حظرت البحرين، ومصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة تحليق الطائرات المسجلة في قطر في أجوائها. ونتيجة لذلك، قامت قطر بإعادة توجيه الرحلات الجوية إلى أفريقيا وأوروبا عبر إيران (الزيني، ٢٠١٧).

علقت الخطوط الجوية القطرية عملياتها الجوية إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين. وأرسلت الخطوط الجوية الباكستانية رحلات خاصة لإعادة أكثر من ٢٠٠ حاج باكستاني عالقين في مطار حمد الدولي بالدوحة. حيث تم نقل أكثر من ٥٥٠ حاجاً باكستانياً من الدوحة إلى مسقط. وفي يوم ٧ حزيران أعلنت الخطوط الملكية المغربية أنها ألغت رحلاتها عبر الدوحة إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية واليمن ومصر. كذلك أثرت الأزمة على السفر بالطائرات الخاصة. وقال مسؤولو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطيران أن الرحلات الخاصة بين قطر والدول التى قطعت العلاقات الدبلوماسية تحتاج إلى توقف فنى في دولة ثالثة. ولا يمكن للطائرات المسجلة في قطر أن تطير إلى البلدان التي قطعت العلاقات الدبلوماسية والعكس بالعكس. وفي الوقت الذى يمكن فيه لمشغلى طائرات رجال الأعمال طلب توجيه بدون توقف، قال مسؤولان أن الطلبات التي أرسلت حتى الآن تم رفضها، مما يتطلب توقفاً في دولة ثالثة. ومنعت الإمارات العربية المتحدة السفن التي ترفع علم قطر من الاتصال بالفجيرة. كما حظرت السفن القطرية من الرسو في الميناء ومنع السفن التي ترسو في الميناء من الإبحار مباشرة إلى قطر. كما وضعت قيود مماثلة في جبل علي. كما حظرت البحرين ومصر والسعودية السفن التي تحمل علم قطر من استخدام موانئها. ويأتي ما يقرب من ٨٠ في المائة من الاحتياجات الغذائية القطرية من دول الخليج العربية المجاورة، وينتج ١% فقط محلياً وحتى الواردات من خارج دول الخليج تأتي عادة عبر الحدود البرية مع السعودية المغلقة. وعقب قطع العلاقات مباشرة (صلاح، ٢٠١٧).

سحبت المملكة العربية السعودية ترخيص قناة الجزيرة وتم إغلاق مكاتبها ، كما ألغى الأردن تراخيص مكتب قناة الجزيرة. وانخفض سعر الريال القطري مقابل الدولار الأمريكي في التعاملات الفورية والآجلة بسبب المخاوف إزاء الأثر الاقتصادي في قطر على المدى الطويل بعد أن قطعت دولاً عربية العلاقات معها، فيما انخفض المؤشر القطري في التعاملات في الاثنين ٥ حزيران عقب قرار قطع العلاقات وسجل خسائر بلغت ٧,٣ في المائة. تعتمد طاقة الإمارات بنسبة من ٣٠% إلى ٤٠% على استيراد الغاز من

قطر ولمح وزير خارجية قطر إلى هذا الأمر، واستبعاد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش قطع الغاز وقال "لا أعتقد أننا سنرى هذا النوع من الانتقام." إلا أن بيانات ملاحية أظهرت أن رويال داتش شل أرسلت شحنة بديلة من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة إلى دبي تعويضاً لأي نقص قد يحصل من امدادات الغاز القطرية (الزيني، ٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فداخلياً لقيت القيادة في قطر دعماً شعبياً من المقيمين والمواطنين ورجال الأعمال على السواء، كما أن المؤسسات القطرية أثبتت كفاءة بردة فعلها تجاه الأزمة كالخطوط الجوية المدنية القطرية التي سارعت لفتح خطوط الإمداد للسوق القطري خلال ساعات فقط من بدء الحصار، إضافة للثقل الإعلامي القطري المتمثل بقناة الجزيرة وغيرها من الوسائل الإعلامية والصحف وما لها من تأثير واسع في المنطقة والعالم، نقلت وجهة النظر القطرية للخارج، كما استطاعت قطر نقل صورة للعالم الخارجي مفادها أنها تتعرض لحصار اقتصادي وليس مقاطعة كما أرادت الدول المهاجمة تصوير الأمر، وهو ما ساهم بكسب تأييد الرأي العام العالمي خصوصاً لصالح الموقف القطري. لكن رغم ذلك، لا شك أن أضراراً كبيرة اقتصادية ستلحق بقطر جراء الحصار الذي تم فرضه، حيث تراجع الريال القطري سريعاً أمام العملات الأخرى، وتراجعت البورصة القطرية، إضافة لأن الطائرات القطرية المدنية بات عليها قطع آلاف الكيلو مترات الإضافية للوصول إلى وجهاتها، ثم إن تكاليفاً متزايدة ستترتب على السبل الجديدة في تأمين الموارد الغذائية للسوق القطري، لكن كل التبعات الاقتصادية يمكن تداركها خلال الوقت، فقطر ليست معزولة عن العالم، فالحملة هدفها سياسي وليس اقتصادي، وما الإجراءات الاقتصادية سوى للضغط السياسي، فالجميع سيتضرر من تبعات القرارات المتخذة، اقتصادياً وحتى اجتماعياً ولو بنسب متفاوتة(صلاح، ٢٠١٧).

وإقليمياً، كانت إيران أولى الدول التي تفاعلت مع الازمة القطرية، وكان الاتجاه العام في إيران يميل لصالح الوقوف مع قطر، نظراً للتنافس التاريخي السعودي الإيراني، ولما يميز السياسة الإيرانية باستغلال مثل هذه الأحداث لفرض وجودها السياسي، فقد عبّرت وزارة الخارجية الإيرانية بداية عن قلقها من التطورات في علاقات بعض دول الخليج، ودعت إلى حل الخلافات عن طريق الحوار الشفاف وليس بأي أسلوب آخر، وكان حميد أبو طالبي، نائب مدير مكتب الرئيس الإيراني حسن روحاني قد حذر من أن قرار بعض الدول الخليجية ومصر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، لن يساهم في حل الأزمة بالشرق الأوسط. وكتب أبو طالبي، في سلسلة تغريدات على حسابه في موقع "تويتر": "عهد التحالفات

والشقيق الأكبر قد انتهى وأن الهيمنة السياسية واللعب على الورقة القبلية والأمنية والاحتلال والعدوان لن يفضي سوى إلى زعزعة الاستقرار" كما أبدت إيران استعدادها بمد قطر بكافة احتياجاتها الغذائية والمعيشية، وقد أرسلت بالفعل خمس طائرات و٣ سفن محملة بالمواد الغذائية (وكالة الأنباء السعودية، ٢٠١٧).

أما بالنسبة للموقف التركي، فقد دعت تركيا في البداية لضرورة حل الخلافات سلمياً بين دول الخليج، رافضة في الوقت نفسه إجراءات الحصار والمقاطعة التي نهجتها دول الخليج تجاه قطر، وأكد الرئيس التركي أردوغان خلال لقائه وزير الخارجية البحريني الذي زار أنقرة في سبيل تحييد الدور التركي أن "على عاهل السعودية أن يحل الأزمة باعتباره كبير الخليج"، إن تركيا كانت أسرع من بادر بخطوات عملية في خضم الأزمة الراهنة، فخلال ٤٨ ساعة فقط من الإجراءات الخليجية، انتشرت البضائع التركية الغذائية في الأسواق القطرية، وهو ما ساهم بشكل فاعل في التصدي إعلامياً للهجمة، إضافة لقرار نشر ٥٠٠٠ جندي تركي قطري في قاعدة الريان العسكرية في قطر والذي تم تمريره على عجل في البرلمان التركي، الذي أظهر رسالة تركية واضحة بالاصطفاف إلى جانب قطر بكافة الوسائل، رغم تأكيد الأتراك أن القاعدة تصب في حماية أمن الخليج ككل (الزيني، ٢٠١٧).

وتسعى تركيا في جهودها إلى محاولة الفصل بين الموقفين السعودي والإماراتي، حيث أن الأتراك ينظرون بعين الريبة تجاه الدور الإماراتي، لا سيما أن مسؤولين ووسائل إعلام تركية اتهمت الإمارات أكثر من مرة بالدعم والوقوف خلف الانقلاب الفاشل في تركيا، إضافة لإدراك صانع القرار التركي للفخ الذي تحاول الإمارات إيقاع السعودية فيه في الأزمة ، وإن نجاح تركيا في تخفيف حدة الأزمة يعني توجيه ضربة للامارات وسياساتها التدخلية في أكثر من مكان في المنطقة العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق، يمكن القول إن المواقف الدولية والإقليمية ساهمت في دعم قطر لاستيعاب الحملة الهجومية، كما أنه يمكن القول إن السعودية والإمارات قد خسرتا معركة الرأي العام في الأزمة الحاصلة، حتى أن لائحة "الإرهاب" التي صدرت عن الدول المقاطعة لقطر وضمت شخصيات دينية وسياسية ومنظمات سياسية وخيرية كان لها أثر عكسي لما أراد لها واضعوها، إن كل ما سبق دفع بهم للتعامل بمرونة أكثر مع جهود الوساطة الجديدة المغربية والتركية، لمحاولة لملمة ما يمكن من مكاسب قد هدفوا لها منذ بداية الحملة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

أدارة قطر للازمات الخليجية – القطرية

وَقَعَت الدولة القطرية منذ بداية الثورات العربية عام ٢٠١١ بالحسابات الخاطئة والتحدّيات المحلّية والضغط الدولي، والتي ترتبط جميعها إلى درجة كبيرة، بعلاقة قطر مع منافستها الإقليمية الرئيسة، المملكة العربية السعودية، ونتيجة لذلك دخل دور قطر الإقليمي مرحلة من الانحسار وبلغت التحدّيات التي تواجه قطر ذروتها في العام (٢٠١٤)، بسبب عاملين أثنين على وجه العموم، تمثّل ذلك بتورّطها في سورية ودعمها لجماعة الإخوان المسلمين في مصر. وفي كلا الحالتين، ارتبطت قرارات وتداعيات السياسة الخارجية القطرية بشدّة بتنافسها القديم مع المملكة العربية السعودية حول حجم النفوذ الإقليمي للبلدين الخليجيين. فقد كانت الدوحة منذ فترة طويلة لاعباً إقليمياً ثانوياً في ظل الرياض.

وقد أفضت رغبتها في زيادة نفوذها السياسي إلى حدوث مواجهة مع المملكة حول ملفَّي سورية ومصر (Elizabeth,٢٠١٤)، وكان الخلاف بشأن مصر حادّاً بصورة خاصة، ذلك أن المملكة العربية السعودية آنذاك كانت تعتبر جماعة الإخوان المسلمين، أحد حلفاء قطر الرئيسين، واحداً من أكبر التهديدات السياسية التي تواجهها.

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الدبلوماسية القطرية في التعامل مع الأزمات الخليجية

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الخليجية ومستقبلها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الدبلوماسية القطرية في التعامل مع الأزمات الخليجية

جاءت هذه الأزمة الدبلوماسية في منطقة الخليج العربي في سياق التطورات الإقليمية التي تشهدها المنطقة، والتي يعتبر أهمها الأحداث الجارية في جمهورية مصر العربية بعد وصول عبد الفتاح السيسي للسلطة عام ٢٠١٢، بعد الإطاحة بحكم إحدى حركات التيار الإسلامي" الإخوان المسلمين" الذين استلموا السلطة وفق ما أفرزته نتائج صناديق الاقتراع بعد مشاركة واسعة من كافة شرائح المجتمع المصري، والقراءة الأولى لهذا التصعيد من قبل حكومات الدول الخليجية الثلاث (السعودية، الامارات، البحرين). وهذه الأزمة أن تؤثر بعمق على أداء منظومة مجلس التعاون الخليجي، بعد أن زعزعت الثقة بين أعضائه، ذلك انه ومنذ إنشاء هذه المنظومة الإقليمية والسعودية تسعى إلى الهيمنة عليها رغم أن التفاعلات الإقليمية قد أدت إلى تغير التوازنات والمفاهيم على حد سواء، ومن هذا المنطلق جاء رفض الدول الصغيرة في المنظومة الخليجية أن تملى عليها سياسات الدول الكبرى. وهذا ما يمكن رصده في هذا السياق، حيث لم تحذ دولة الكويت، وسلطنة عمان حذو السعودية والإمارات والبحرين في سحب سفرائها من قطر، ومن البديهي أن موقف هاتين الدولتين يمثل مؤشراً على رفض الانسياق للموقف السعودي، ويبرز وجود نوع من الانشقاق داخل المنظومة الخليجية مما يؤدي إلى عدم القدرة على اتخاذ قرار خليجي موحد (عبد الله، ٢٠١٧: ٣)[1].

وفي الاتفاق الخليجي الذي تم التوصل إليه خلال قمة استثنافية عقدت في الرياض ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٤، في ظل احتدام الأزمات الإقليمية والمخاوف من المتطرفين والحرب ضد تنظيم "داعش" في العراق وفي سوريا، جاء قرار إعادة السفراء الثلاثة بعد ثمانية أشهر من الغياب عن الدوحة، نتيجة وساطة قادة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، هذا القرار يدل على أنه من الصعب استمرار الانقسام بين دول مجلس التعاون ولأنه لاعتبارات تتعلق بالشرعية السياسية يصعب على نظام الحكم الجديد في قطر الاستمرار في هذا النهج، حيث شكّل قرار سحب السفراء مخاوف على قطر، كان أبرزها تهديدها بالاحصار والعزلة عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محيطها الخليجي، على الأقل مع ثلاث دول هامة ورئيسية، وحمل مؤشرات على تشكيل علاقات خليجية من نوع خاص مع مصر، وما يشبه محوراً إقليمياً مواجهاً لمحور قطر تركيا إيران، وكان مضي الدوحة في سياساتها المعاندة معناه تكثيف وتعميق هذا المحور، بما له من تأثير على

علاقات الولايات المتحدة بالمنطقة، وبالتالي يأتي السعي القطري على المصالحة وعودة السفراء انطلاقاً من هذا الأساس (حسن، ٢٠١٤ :٥٣ – ٥٤).

بلغت التحدّيات التي تواجه قطر ذروتها في العام ٢٠١٤، بسبب عاملين أثنين، على وجه العموم، تمثّلا بتورّطها في سورية ودعمها لجماعة الإخوان المسلمين في مصر وسورية، حاولت الدوحة إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، لكنها لم تنجح. لم تفشل الجماعات الجهادية المدعومة من قطر، أي جبهة النصرة، في ترجيح كفّة ميزان القوى ضد النظام وحسب، بل أصبحت الولايات المتحدة ودول الخليج تعتبر هذه الجماعات أيضاً مصدراً محتملاً لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. أما في مصر، فقد شدّدت الحكومة المدعومة من الجيش، والتي تولّت الحكم عقب الانقلاب على الرئيس السابق محمد مرسي في تموز/يوليو ٢٠١٣، قبضتها على أعضاء جماعة الإخوان المسلمين حليف قطر الرئيس في مصر، وحكمت على المئات منهم بالسجن. وتبعتها دول الخليج في آذار/مارس ٢٠١٤ بالإعراب عن قلقها من جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها تشكّل تهديداً للاستقرار في المنطقة، وحمّلت قطر المسؤولية عن مساعدة الإخوان (الخطيب، ٢٠١٤ :٧١).

في كلا الحالتين، ارتبطت قرارات وتداعيات السياسة الخارجية القطرية بشدّة بتنافسها القديم مع المملكة العربية السعودية حول حجم النفوذ الإقليمي للبلدين الخليجيين. فقد كانت الدوحة منذ فترة طويلة لاعباً إقليمياً ثانوياً في منطقة الخليج العربي. وقد أفضت رغبتها في زيادة نفوذها السياسي إلى حدوث مواجهة مع السعودية حول ملفَّي سورية ومصر. كان الخلاف بشأن مصر حادّاً بصورة خاصة، ذلك أن المملكة العربية السعودية تعتبر جماعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإخوان المسلمين، أحد حلفاء قطر الرئيسين، واحداً من أكبر التهديدات السياسية التي تواجهها. واقترنت المواجهة مع السعودية بعدد من التحدّيات الداخلية في قطر. وأثارت هذه التحدّيات مخاوف بشأن الاستقرار الداخلي في هذه الدولة، وكذلك بشأن مكانتها في منطقة الخليج، ما أدّى إلى وقف مؤقّت على الأقلّ لأنشطة الدوحة التوسّعية، وإعادة تركيز اهتمام الأمير على الشأن الداخلي (سلامة، ٢٠١٤).

نتيجة لتلك الضغوط الخارجية والداخلية في قطر، تمكّنت المملكة العربية السعودية من إعادة الدوحة إلى فلكها. لكن على الرغم من أن ذلك يشكّل خسارة لطموحات قطر الإقليمية، إلا أنه لا يعتبر مكسباً للمملكة العربية السعودية. فالتنافس السعودي- القطري أضرّ بحجم القوة الخارجية لدول الخليج

وزاد من مستويات عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. واستشرافاً للمستقبل، ستكون إرادة قطر وقدرتها على التغلّب على التنافس مع السعودية عند التصدّي للتحدّيات المشتركة جوهرية بالنسبة إلى نفوذها الإقليمي. وبالتالي، يتطلّب ذلك إعادة النظر في العوامل التي أدّت إلى تضاؤل استقلالية السياسة الخارجية القطرية (صلاح، ٢٠١٧).

رأت قطر في الانتفاضات العربية التي اندلعت في العام ٢٠١١ فرصة سياسية لفرض نفسها كلاعب إقليمي. بيد أن مسار الربيع العربي شكّل اختباراً لبراغماتيتها. ويعود السبب في ذلك، جزئياً، إلى علاقاتها الإيديولوجية مع جماعة الإخوان المسلمين، التي ظنّت الدوحة أن من شأنها أن تضمن ولاء حليفتها الإسلامية هذه. ولذا ألقت قطر بثقلها وراء جماعة الإخوان في البلدان التي تشهد تحوّلات، أي مصر وتونس واليمن وليبيا. ونشأ دعم الدوحة لجماعة الإخوان أيضاً من توجّه قطر البراغماتي في اختيار ذوي النفوذ، حيث تحالفت مع الأطراف الفاعلة التي اعتقدت أنها ستنتصر سياسياً أو عسكرياً في مختلف البلدان. رغبة قطر في أن تكون طرفاً معنياً وصاحب مصلحة في الحكومات الجديدة في البلدان التي تمرّ في مرحلة تحوّل، دفعتها إلى أن تدعم الجماعة التي كانت تتصوّر أنها تملك أفضل فرصة للوصول إلى السلطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مالياً وسياسياً، وبالتالي لحماية مصالح قطر. عقب اندلاع الربيع العربي مباشرة، بدا أن جماعة الإخوان المسلمين هي الكيان السياسي الأكثر احتمالاً لتحقيق النجاح في أول انتخابات ديمقراطية في البلدان التي تشهد تحوّلاً، لأنها كانت الجماعة الأكثر تنظيماً بين الحركات السياسية الكثيرة التي ظهرت في تلك الدول (الشرنوبي، ٢٠١٤).

رغبة قطر في أن تكون طرفاً معنياً وصاحب مصلحة في الحكومات الجديدة في البلدان التي تمرّ في مرحلة تحوّل، دفعتها إلى أن تدعم الجماعة التي كانت تتصوّر أنها تملك أفضل فرصة للوصول إلى السلطة مالياً وسياسياً، وبالتالي لحماية مصالح قطر، ومع ذلك، لم تنجح الفرص التي أتيحت لجماعة الإخوان التي أثبتت أنها تعاني من أوجه قصور خطيرة في العديد من البلدان، لم تَفُز جماعة الإخوان بأغلبية المقاعد في البرلمان في الانتخابات الليبية. وعندما انزلقت ليبيا إلى دورة من العنف بين العديد من الجماعات المسلحة، أكّدت التحدّيات الأمنية المتصاعدة في البلاد أنه ما من كيان سياسي يمكنه الإمساك بزمام السلطة في البلاد بمفرده، بما في ذلك الإسلاميون المرتبطون بجماعة الإخوان. في اليمن، حصلت جماعة الإخوان على مناصب حكومية رئيسة. بيد أنها فشلت في الحفاظ على علاقاتها مع شركائها

السياسيين بعد مبادرة مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية التي نقلت السلطة من الرئيس آنذاك علي عبد الله صالح إلى نائبه، وبالتالي أنهت الانتفاضة وأبقت على الإشراف السعودي على البلاد (الخطيب، ٢٠١٤ :٧١).

تمكّنت جماعة الإخوان المسلمين من الحصول على أغلبية المقاعد في البرلمانَين المصري والتونسي، غير أن نفوذها السياسي في هذين البلدين تراجع بسرعة. ففي تونس، أسفرت محاولات "النهضة"، الحزب السياسي الرائد المرتبط بجماعة الإخوان، للهيمنة على المناصب الحكومية الرئيسة عن نتائج عكسية، حيث دفعته المعارضة العلمانية إلى قبول تسوية سياسية. وفي مصر، كان انتخاب محمد مرسي، المدعوم من جماعة الإخوان، رئيساً للبلاد في العام ٢٠١٢ مؤشراً على بداية عام من محاولات جماعة الإخوان لاحتكار السلطة. وقد أغضبت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جهودها الجيش المصري والنشطاء العلمانيين الذين بدأوا سلسلة من الاحتجاجات ضد مرسي والجماعة. واستمرت قطر في دعم جماعة الإخوان المسلمين بغضّ النظر عن هذه الأخطاء السياسية التي رأت المملكة العربية السعودية أنها تتجاوز الحدود المقبولة. فدعم دولة قطر غير المشروط على مايبدو للجماعة، خاصة في مصر، حدا بالسعودية إلى القيام بعدد من الإجراءات العقابية التي جرى إظهارها على أنها تحذيرات حول دور الدوحة كعنصر عدم استقرار في منطقة الخليج. ولذا دعمت الرياض وموَّلت الانقلاب الشعبي المدعوم من الجيش على مرسي، والذي أقصى جماعة الإخوان المسلمين من السلطة. كما ضغطت الرياض على حاكم قطر آنذاك، الأمير حمد بن خليفة آل ثاني، للتنازل عن الحكم لابنه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني قبل تنفيذ الانقلاب. فقد كان تسليم السلطة بعد الانقلاب سيضعف صورة قطر ومكانة الأمير الجديد، الأمر الذي خشيت المملكة العربية السعودية من أن يعرّض الخليج إلى مزيد من عدم الاستقرار (Khatib, ٢٠١٣: ٤١٧)

تصاعد الضغط السعودي ليصل إلى مستويات غير مسبوقة في آذار/مارس ٢٠١٤، عندما بادرت المملكة مع اثنتين من دول الخليج الأخرى، هما البحرين والإمارات العربية المتحدة، إلى سحب سفرائها من الدوحة، ما تسبّب في إحراج علني لدولة قطر. كما صنّفت الحكومة السعودية جماعة الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية ودعت الدول الأوروبية إلى أن تحذو حذوها. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، بعد سيطرة الكتائب الإسلامية المدعومة من قطر على مطار طرابلس في ليبيا، نفّذت دولة الإمارات ضربات جوية ضد تلك الميليشيات وفي الوقت نفسه، أرسلت السعودية وفداً إلى قطر والبحرين والإمارات العربية

المتحدة في محاولة لتسوية التوتّرات ودفع الدوحة إلى قبول "العمل المشترك" في منطقة الخليج. (الشرنوبي، ٢٠١٤)

تسبّب دعم قطر الثابت لجماعة الإخوان المسلمين ببعض الضرر لعلاقاتها مع الولايات المتحدة أيضاً. فحين فاز الإخوان بأغلبية المقاعد البرلمانية ومن ثم الرئاسة في مصر، قدمت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قطر نفسها للولايات المتحدة كوسيط مع الجماعة. وقد ساعدت تطمينات الدوحة، بصورة جزئية، في ضمان أن تُظهِر واشنطن نوعاً من "الصبر" تجاه تجاوزات قيادة الإخوان السياسية والحقوقية، مثل مرسوم مرسي الرئاسي الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والذي منحه سلطة شبه مطلقة. وقد أكدت قطر للولايات المتحدة ثقتها بأن الوضع في مصر يمكن أن يكون تحت السيطرة، ونصحت واشنطن بالانتظار وتجنّب ممارسة الضغوط الدبلوماسية على القيادة المصرية. وعندما أُقصي الإخوان من السلطة، اتّضح أن هذه التطمينات لم تكن في محلّها، وخسرت قطر بعض نفوذها لدى الولايات المتحدة(الخطيب، ٢٠١٤ :٧٣).

نتيجة لهذه الخسارة أصبحت قطر في موضع التابع للمملكة العربية السعودية. فبعد انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر في أيار/مايو ٢٠١٤ بدعم من المملكة العربية السعودية، أعلنت قطر دعمها للنظام المصري الجديد بسبب الضغوط السعودية والأميركية التي مورست عليها للقيام بذلك، وبسبب براغماتيتها ورغبتها في إنقاذ موقفها الإقليمي. ولكن على عكس السعودية، لم تُقدِّم قطر دعماً مالياً لإدارة السيسي. وكان للتصرّف السعودي تأثير مقيّد على النفوذ الإقليمي لقطر. إذ تضيّق الحكومة المصرية الحالية المدعومة من السعودية الخناق على جماعة الإخوان المسلمين، ولا تتيح للإخوان الفرصة لاستعادة السلطة في مصر في المستقبل المنظور. هذا يعني أنه لا يمكن لقطر استعادة نفوذها في مصر في المدى المتوسط لأن مصر أصبحت تحت رعاية السعودية. وقد استجابت الدوحة إلى ضغوط الرياض عبر تخفيف علاقتها مع جماعة الإخوان، ومواصلة تمويل التنظيم في مصر وليبيا وسورية وتونس ولكن بوتيرة أقلّ من ذي قبل. والمفاوضات التي جرت في القاهرة في صيف العام ٢٠١٤ بشأن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأزمة بين إسرائيل وحماس، توضح بجلاء هذه الديناميكية الجديدة. فقد اختارت المملكة العربية السعودية أن تضطلع بدور ثانوي بعد مصر في المفاوضات التي تهدف إلى التوسّط في وقف إطلاق النار في الصراع، حيث اقتصر دورها على إعلان دعمها استضافة القاهرة للمحادثات غير المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. أما قطر، التي كانت تفتخر تقليدياً بتأدية دور قيادي كوسيط في الصراعات المختلفة في الشرق الأوسط، فقد دعتها السعودية إلى لعب دور ثانوي كمحاور مع حركة حماس (الخطيب، ٢٠١٤ :٧٣).

يمثّل إسناد السعودية هذا الدور إلى قطر استجابة ضمنيّة لعلاقة الدوحة المستمرة مع حماس، والتي تشكّل جزءاً من ارتباطها الأوسع على المدى الطويل مع جماعة الإخوان المسلمين. ومن المرجّح لهذه العلاقة أن تستمر، خصوصاً أن قطر بارعة في استخدام عملية إعادة الإعمار التي تعقب الصراعات كأداة في مجال الدبلوماسية العامة، وستكون حريصة على المساهمة في إعادة إعمار غزة، كما فعلت في أعقاب المواجهة التي وقعت بين إسرائيل وحماس في العام ٢٠١٢. وفي الوقت نفسه، تسعى المملكة العربية السعودية إلى إعادة تعريف العلاقة بين حماس وقطر، بحيث تصبح قناة مفيدة لتنفيذ السياسة السعودية. كما أن دعم المملكة لمبادرة وقف إطلاق النار التي قدمها حليفها السيسي، يشكّل بدوره محاولة لتمكين النظام المصري الجديد وتشجيعه، وهو ما من شأنه أن يزيد الضغط على جماعة الإخوان المسلمين وحليفيها حماس وقطر، مايجعل هذه الأطراف الثلاثة تلعب دوراً ثانوياً بالنسبة إلى الرياض(Khatib, ٢٠١٣: ٤١٨).

تؤدي الاختلافات في وجهات النظر أحياناً إلى خلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي، ومن المعروف أيضًا أن بعض هذه الخلافات تبقى سريه؛ وذلك لطبيعة الثقافة السياسية في منطقة الخليج. رغم ذلك، يظهر بعضها للعلن ما بين الحين والآخر، ويتعلّق بعضها بخلافات حدودية وتنافس ما بين العوائل الحاكمة، واختلافات الدول في رسم سياساتها الخارجية، وعدم توافق الرؤى في تحديد المصالح والتهديدات الأمنية، هذا إلى جانب اختلافات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في طبيعة ودور مجلس التعاون الخليجي وأداؤه، وقد سبق وأدَّى بعض هذه الخلافات إلى أزمات سياسية في العلاقات البينية، حتى تطوَّرت أحياناً إلى استدعاء السفراء، كما حدث عندما استدعت المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٢ سفيرها من الدوحة (الموقع الرسمي لقناة العربية الاخباري، ٢٠٠٨).

وفي ظل ذلك، اجتمع قادة دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض في ٢٣ تشرين الثاني عام ٢٠١٣م، وتم التوقيع على" اتفاق الرياض الأولى"، وقد ساد حول هذا الاتفاق الكثير من الغموض، حيث إنه حتى لم يُعرف تفصيلًا ما تمَّت مناقشته في ذلك الاجتماع، إلاَّ أنه يمكن أن يُفَسَّر اجتماع واتفاق الرياض كردٍّ فعل خليجي لما آلت إليه المنطقة العربية من فوضى سياسية، وعدم استقرار من جرَّاء تبعات ما يُعرف بثورات "الربيع العربي" التي أطاحت بقادة أربع دول عربية، وبشَّرت بتحول نحو الديمقراطية والتعددية، وإنهاء الحكم المستبد، وحكم الحزب الواحد، وانتشرت موجة ثورات التحركات الشعبية في

عددٍ من الدول العربية، وشملت بعض دول الخليج كمملكة البحرين وسلطنة عُمان، واستدعت هذه الظاهرة وما آلت إليه من تحوُّلات أن تعمل بعض دول الخليج التي تسعى لحفظ الاستقرار وسياسة الأمر الواقع أن تتحرَّك لوقف موجات "الربيع العربي"، وتحصين دول الخليج من ارتداداتها (الموقع الالكتروني لقناة العربية الاخباري، ٢٠١٤).

تدخلت دول الخليج عسكرياً في مملكة البحرين، كما أنها دعمت سلطنة عمان لتجنب تأثرهما بالتحركات الشعبية ولدعم استقرارهما، كما وسَّعت دول الخليج عملها ذلك ليس فقط لاحتواء هذه التحركات ومحاولة كبح جماحها؛ بل حتى القيام بثورة مضادَّة لإعادة النظام العربي لما كان عليه قبل هذه الثورات. ورغم ذلك كان المسار الديمقراطي وصعود تيار الإسلام السياسي في عددٍ من دول الربيع العربي، خصوصًا حركة الإخوان المسلمين التي استفادت من هذه الثورات من خلال قدرة التنظيم والحشد التي تتمتع بها في قطف ثمارها، والفوز في الانتخابات التي عقبت الإطاحة بالأنظمة الشمولية. وإلى جانب تحدِّي التغيرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والديمقراطية مثَّل صعود حركة الإخوان المسلمين حسب قراءة بعض الأنظمة تهديدًا لشرعية النظم الحاكمة في دول الخليج نفسها، مما قد يُؤَثِّر على استقرارها السياسي، وفي حين شرعت دول الخليج في مسعاها لمواجهة هذه الثورات، وما نجم عنها من تغيير في النظام العربي، بقت دولة قطر مستمرَّة في دعم هذه الثورات، وما أنتجته من تغييرات على المستوى السياسي والمالي والاقتصادي والإعلامي. وتقاطع الدعم القطري لهذه الثورات مع سياسات ومحاولات دول الخليج الأخرى لودها، ودعم استقرار النظام المصري لما تمثِّله مصر من ثقل ووزن سياسي في المنطقة العربية (برادلي، ٢٠١٢ :١٤٧).

فضَّلت قطر الاستمرار في دعم الحركات الشعبية والثورات العربية، كما أن عملية استدعاء السفراء، جاءت كعملية ضغط سياسي على دولة قطر من الدول الخليجية الثلاث لثنيها عن الاستمرار في هذه السياسة التي تراها هذه الدول تتعارض مع سياساتها (الأسدي، ، وأحمد، ٢٠١٤)، ويُعَدُ الخلاف بين قطر وكل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ومملكة البحرين، من أهم الخلافات التي كادت أن تؤدي إلى أزمة كبيرة في المنطقة العربية، حيث أن هذا الخلاف كاد أن يُهدد العمل الخليجي المشترك، ويُؤَثِّر سلبيًّا على منظومة دول مجلس التعاون واختلالها. ففي ٥ آذار ٢٠١٤م تم استدعاء ثلاثة أعضاء بمجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين) لسفرائهم من دولة قطر. وشكّل هذا الحدث الأول من نوعه منذ نشأة مجلس التعاون الخليجي، حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء هذا الحدث كردٍّ على السياسة القطرية والتي بنظرهم أنها تتنافى مع الاتفاق الأمني الذي تم توقيعه في كانون الثاني ٢٠١٤ بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، والذي يكفل عدم التدخُّل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل مَنْ يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد، سواء عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي، وعدم دعم الإعلام المعادي (تقرير موجز لإنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠١٤).

من هنا، يمكن القول بأن الصراع اليمني يعد مثالاً لتضارب المصالح للتكتلات السياسية بمجلس التعاون، ففي الوقت الذي تَعتبر فيه المملكةُ العربية السعودية الحوثيين جماعة إرهابية، ترى الحكومة القطرية أن جماعة الحوثي هي أحد مكونات المشهد السياسي في اليمن (موقع مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥). وبعد تجاوز الأزمة الخليجية وعودة السفراء إلى الدوحة، فإن دولة قطر قد وصلت إلى عمق سياسي جديد حيث استطاعت التوصل إلى إنهاء الأزمة الخليجية دون تغيير أيٍ من مبادئ سياستها الخارجية، أو تخلِّيها عن حلفائها، وهذا ما صرَّح به الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في شهر سبتمبر٢٠١٤، بأن دولة قطر ستواصل مسار سياساتها، وستحافظ على علاقاتها مع حلفائها في المنطقة وذلك في إشارة إلى جماعة الإخوان المسلمين (قناة سي ان ان، ٢٠١٧).

وفي ضوء استدعاء السعودية والإمارات البحرين لسفرائها من قطر، فإنها ترى، أي دولة قطر، أنها استطاعت أن تحتوي الأزمة بشيء من الحكمة السياسية مع تأكيد التزامها بسياساتها ومواقفها الخارجية، وتبقى المخاوف من التهديدات الأمنية، العامل المشترك الذي يجمع دول مجلس التعاون الخليجي على مائدة واحدة دون النظر إلى الخلافات القائمة بينهم، فالمخاوف المحتمل قدومها من كل من إيران والعراق التي أدَّت إلى نشأة المجلس عام ١٩٨١، لا تختلف كثيراً عن المخاوف من الإرهاب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف بـ "داعش" فمما لا شك فيه أن هذه المخاوف أدَّت دورًا أساسيًّا في توحيد الصف الخليجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعودة السفراء إلى الدوحة في هذه المرحلة الفاصلة. بالرغم من انتهاء أزمة استدعاء السفراء، إلا أن هناك (أزمة ثقة) بين دول مجلس التعاون بجانب أزمة تضارب المصالح، وبينما تدلُّ قرارات القمَّة الخليجية التي عُقدت في الدوحة في التاسع من شهر كانون الأول٢٠١٤، على بعض التقارب والتفاهم في عددٍ من الملفات والقضايا تحت ضغوطات المرحلة، فإن القرارات التي نتجت عن هذه القمة على الرغم من أهميتها تظلُّ أقلَّ من التوقُّعات (عيد، ٢٠١٥).

فالتباين بين مواقف دول الخليج ما زال قائمًا في كثير من الأمور والقضايا، ولا توجد هناك رؤى مشتركة لماهية التهديدات ومصادرها، ناهيك عن كيفية التعامل معها ومواجهتها، فعلى سبيل المثال لا يوجد هنالك موقف موحَّد بالنسبة إلى العلاقة مع إيران وملف برنامجها النووي، ولا حتى بشأن انهيار أسعار النفط الذي سيُؤَثِّر سلبيًّا على معظم دول الخليج. في حين أن بعض الدول الخليجية ترفض تخفيض مستوى إنتاجها لتحقيق بعض التوازن في سوق النفط العالمي (منصوري، ٢٠١٤).

أدت الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية في ظل الحراك العربي إلى تغيير موازين القوى في المنطقة، الذي دفع السياسة الخارجية لدولة قطر بإحداث تحولات في تعاملها مع محيطها الجيوسياسي، فبعد أن اتسمت سياسة الدولة الخارجية بالوساطة والحياد خلال العقد الأول من الألفية الثالثة تحول مسارها بعد انطلاق الحراك العربي لتدخل في طور التأثير، وذلك بعد تبني صانع القرار القطري موقفاً مؤيداً للحراك في المنطقة العربية، ونظراً لطبيعة الدور الإقليمي الذي تسعى الدوحة أن تلعبه، والذي بُنيَ عليه مجمل سياساتها الخارجية، من أجل ممارسة أدوار طلائعية في المنظومة الإقليمية على الصعيد الخليجي والعربي خاصة في ظل الحراك العربي الراهن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في جميع البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، والتي راهنت فيها الدوحة على جماعة الإخوان المسلمين، كانت محاولات قطر لاختيار النافذين قصيرة النظر تماماً. فقد تراجعت جماعة الإخوان تقريباً بالسرعة نفسها التي برزت فيها على الساحة. الرهان على اللاعب الخطأ، ومن ثم التمسّك بالإخوان، أضعفا مكانة قطر السياسية في الشرق الأوسط ككل، وكذلك أمام المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة على وجه الخصوص.

فاعلية الدبلوماسية القطرية في التعامل مع أزمة ٢٠١٧

ركزت الاتصالات القطرية مع قادة الكويت وتركيا وإندونيسيا حول سبل الوساطة الممكنة وعبرت عن التعاضد واللحمة ما بين شعوب هذه الدول العربية والإسلامية وما بين شعب قطر بل ومبادرتهم بتقديم كافة أوجه العون والدعم اللامحدود لقطر حكومة وشعباً (المكتب الإعلامي، ٢٠١٧).

كما حددت ألمانيا موقفها حيال الأزمة الخليجية وضرورة حلها عبر الحوار وذلك خلال الاتصال الذي تلقاه الأمير من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي أكدت خلاله على ضرورة حل الأزمة الخليجية عبر الحوار وأشارت إلى سعي برلين لرفع الحصار الذي تفرضه كل من: السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين على دولة قطر معربة عن قلقها إزاء العواقب المحتملة لأي تصعيد على المنطقة برمتها. وجنباً

إلى جنب مع تلك الاتصالات كانت الدوحة محطة مهمة للقادة وكبار المسؤولين في الدول الصديقة والشقيقة الحريصة على إيجاد حل للأزمة وكسر الحصار المفروض على دولة قطر وما ترتب عليه من آثار، حيث جاءت الزيارة التي قام بها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت إلى الدوحة لتؤكد أهمية حل الخلاف داخل البيت الخليجي الواحد والأمر ذاته عززته زيارة معالي السيد يوسف بن علوي بن عبدالله الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية بسلطنة عمان (Khatib, ٢٠١٣: ٤١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأكيداً على الموقف التركي الداعم دائماً لقطر وشعبها جاءت الزيارة السيد مولود جاويش أوغلو وزير الخارجية والسيد نهاد زيبكجي وزير الاقتصاد بالجمهورية التركية الشقيقة لتبرهن على عمق العلاقات القطرية التركية والدور التركي الفاعل في احتواء الأزمة ورفض الحصار المفروض على دولة قطر. وتسير دبلوماسية دولة قطر في التعامل مع الأزمة الخليجية الراهنة بشكل متواز تتلاقى فيه جهود وزارة الخارجية مع كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية بالدولة ليتحقق بذلك أكثر من هدف في وقت واحد تصب كلها في اتجاه التأكيد على سيادة القرار الوطني القطري والعمل على تخفيف أية آثار محتملة لإجراءات الحصار على الحياة اليومية للمواطن والمقيم على أرض دولة قطر(بوابة الشرق، ٢٠١٧: https://www.al-sharq.com/news).

ومنذ الإعلان عن قرارات الحصار نشطت الدبلوماسية القطرية في الداخل وعبر سفرائها المعتمدين بعواصم العالم المختلفة في التواصل مع نظرائهم ومع كبار المسؤولين في تلك الدول لشرح حقيقة ما تتعرض له دولة قطر، حيث بدأ التواصل الدبلوماسي القطري واستمر باتصالات هاتفية بين الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني وزير الخارجية ونظرائه في الدول الصديقة والشقيقة ووصلت وجهة النظر القطرية لوزراء خارجية عدد من الدول العربية والأوروبية والإفريقية والآسيوية والأمريكية واللاتينية إضافة إلى الاتحاد الأوروبي (المكتب الإعلامي، ٢٠١٧).

وقد مثلت تلك الاتصالات التحرك الأولي تبعتها بعد ذلك خطوة ناجحة في اتجاه عرض وجهة النظر القطرية على شاشات أكبر أربع محطات إخبارية عالمية (سي إن إن) الأمريكية و(ار تي) الروسية وتليفزيون (بي بي سي) وقناة (الجزيرة) حيث تم التأكيد فيها على أن الإجراءات التي تم اتخاذها ضد دولة قطر كانت صادمة وتمثل عقاباً جماعياً من قبل ثلاث دول في هذه المنطقة حاولت أن تفرض الحصار على دولة قطر وعلى شعبها مع ضرورة حل جميع النزاعات من خلال الحوار وفق المبادئ التي أقرها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قادة مجلس التعاون. واستمر التحرك القطري على مستوى وزير الخارجية من خلال الزيارات واللقاءات المباشرة مع نظرائه وكافة صناع القرار في خمس عواصم كبرى (برلين - بروكسل - موسكو - لندن - باريس) إلى جانب لقائه مع نظيره التركي في الدوحة. وقد بدأت الجولة الأوروبية بزيارة إلى ألمانيا، حيث تم خلالها اللقاء بوزير خارجيتها السيد زيغمار غابرييل الذي عبّر عن دعم بلاده لدولة قطر بعد أن قطعت عدد من الدول علاقاتها معها وقال خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في برلين "إن دولة قطر شريك استراتيجي في مكافحة الإرهاب"، مشدداً على رفض بلاده لقطع العلاقات وفرض الحصار واصفاً هذا الأمر بأنه غير مقبول (الخطيب، ٢٠١٤ :٧٧).

كما أكد وزير الخارجية الألماني على ضرورة التوصل إلى حل لهذه الأزمة ورفع الحصار الجوي والبحري عن دولة قطر وقال إن "دولة قطر جزء مهم من التحالف الدولي لمواجهة تنظيم /داعش/ ولا نريد إضعاف هذا التحالف ويجب التركيز على مواجهة هذا التنظيم". وفي بروكسل اجتمع وزير الخارجية مع مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي السيدة فيديريكا موغيريني التي أعربت عن أملها في حل الأزمة الراهنة بين دولة قطر وعدد من الدول الخليجية من خلال الحوار والمحادثات السياسية داعية إلى تفادي تصعيد الموقف في المنطقة مؤكدة أن التعاون والحوار الإقليميين هما السبيل إلى اتباع نهج تعاوني بين دول المنطقة. وخلال زيارة وزير الخارجية إلى روسيا ولقائه مع نظيره سيرغي لافروف شددت روسيا على دعمها لحل الأزمة عبر الحوار وعدم تدخل موسكو في شؤون الدول الأخرى، معربة عن قلقها إزاء الوضع الحالي وتدهور العلاقات بين الجيران (العالم الإسلامي، ٢٠١٧).

وفي لندن أتفقت دولة قطر وبريطانيا على ضرورة دعم الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت في جهوده للوساطة بين دولة قطر ودول الخليج الثلاث كما اطلع وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون على تطورات الأزمة الخليجية وكافة الإجراءات غير القانونية التي اتخذت ضد دولة قطر. كما أعلن الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني وزير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية من العاصمة الفرنسية باريس أن دولة قطر لا تقبل أي إملاءات خارجية وأنها بصدد اتخاذ إجراءات ضد الحصار غير القانوني عليها وذلك بعد اجتماع مع نظيره الفرنسي جان إيف لودريان. ويستمر الجهد والتحرك الدبلوماسي القطري على كافة الاتجاهات فمن لقاءات لشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني وزير الخارجية في قارة أوروبا إلى جولة في إفريقيا لسلطان بن سعد المريخي وزير الدولة للشؤون الخارجية لتكتمل الصورة وتغطي دولة قطر بدبلوماسيتها البعدين الأوروبي والإفريقي. وعلى مدار ثلاثة أيام مثل الحضور القطري على الصعيد

الإفريقي نجاحاً كبيراً من خلال جولة وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى القارة السمراء، حيث تعكس تلك الزيارة حرص دولة قطر على التواصل مع الدول الصديقة والشريكة في الدائرة الإفريقية التي باتت تتمتع بتأثير على المستوى الدولي. ويتناغم ذلك التحرك مع تواصل سفراء دولة قطر مع المسؤولين وصناع القرار في عواصم الدول المعتمدين لديها ليكتمل المشهد ويعزز الجهد المبذول لتوضيح حقيقة ما تتعرض له دولة قطر من حصار وإجراءات جاوزت حدود المقبول ومثلت خرقاً لكافة القوانين الدولية (الخطيب، ٢٠١٤ :٧٩).

وتمكنت دولة قطر عبر دبلوماسيتها "الرصينة" من الرد على كافة الاستفسارات والشواغل التي دارت حولها الاتهامات الباطلة الملقاة عليها وفندت كافة الادعاءات وكشفت إلى أي مدى تفتقر تلك الادعاءات لدليل واحد يرجحها وعززت دولة قطر عبر تلك التحركات من مكانتها في وجه دعوات المقاطعة والحصار وكشفت للرأي العام لعالمي حقيقة ما يراد بها. وقد ترجمت كل ذلك الجولة الأوروبية للدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كل من لندن وجنيف لشرح الآثار الإنسانية السلبية التي يخلفها الحصار على دولة قطر أمام كل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكتب الإجراءات الخاصة المعني بكافة المقررين الخواص بالأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية والفدرالية الدولية للصحفيين وغيرها. وأيد العديد من المنظمات الدولية وجهة نظر دولة قطر ورفضت رفضاً باتاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضغوط التي تمارس عليها حيث أكد سليل شيتي الأمين العام لمنظمة العفو الدولية أن الإجراءات التي اتخذتها الدول الثلاث لمعالجة تداعيات الحصار وتأثيره على الأسر المشتركة غير كافية ومبهمة وتفتقر للآليات كما لا يمكن أن تنزع الحقوق ثم تمنح جزءا منها باستثناء، مشدداً على أن الحقوق أصيلة في الإنسان ولا يمكن التنازل عنها أو تجزئتها، وأكد أن هذه الإجراءات تمس كافة الحقوق الأخرى التي ينتهكها هذا الحصار وطالب برفعه بقوله "إن منظمة العفو الدولية مستمرة في تحركاتها الدولية لتحقيق هذه الغاية".

وأعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد بن رعد الحسين عن قلقه من التأثير المحتمل على حقوق الإنسان لعديد من الأشخاص وقال "إن التدابير التي تم اتخاذها واسعة بشكل مفرط في نطاقها وتنفيذها وتعرقل بشكل خطير حياة الآلاف من النساء والأطفال والرجال". كما عبرت الفدرالية الدولية للصحفيين عن استنكارها الشديد لما يحدث من مضايقات حدّت من الحق في حرية الرأي والتعبير

وأكدت على ضرورة التدخل السريع لوقف الإجراءات التعسفية التي طالت القنوات الفضائية الرافضة للحصار وإغلاق مكاتب قناة (الجزيرة) الفضائية ومنع بث القنوات القطرية والقنوات المتضامنة مع دولة قطر فضلاً عن حجب الصحف القطرية عن مواطني الدول الثلاث الأمر الذي يعتبر خرقاً واضحاً لحرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات (العالم الإسلامي، ٢٠١٧).

سعت قطر إلى تقليص حدة الضغوط التي تفرضها عليها الأزمة المتصاعدة مع السعودية والإمارات والبحرين ومصر، حيث ترى أن إبقاء الأزمة في إطارها الخليجي-المصري يفرض خيارات محدودة، ويُقيّد من حرية الحركة وهامش المناورة أمامها، خاصة في ظل التنسيق عالي المستوى، على الصُّعُد المختلفة السياسية والأمنية والاقتصادية، بين الدول الأربع، والذي اتضح -على سبيل المثال- في وضع الدول الأربع قائمة تُدرج ٥٩ شخصًا و١٢ كيانًا قطريًّا على قوائم الإرهاب، ما أحدث مزيدًا من الارتباك القطري، وجعل الدوحة تنحو باتجاه توسيع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخيارات المتاحة أمامها، على الرغم من تأكيد وزير خارجية المملكة العربية السعودية عادل الجبير أن حل الأزمة خليجي-خليجي (المكتب الإعلامي، ٢٠١٧).

في هذا الإطار، تحركت قطر على المستوى الإقليمي، فبدأت في إجراء اتصالات مباشرة مع كلٍّ من إيران وتركيا، من أجل التعامل مع الضغوط المباشرة للأزمة، ممثلة في تأمين الموارد الغذائية التي يمكن أن تحتاج إليها، وفتح الأجواء الإيرانية والتركية أمام رحلاتها الجوية، ورفع مستوى التعاون العسكري مع أنقرة من خلال مصادقة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على إرسال قوات عسكرية إلى القاعدة العسكرية التركية التي تم تأسيسها في قطر بناءً على اتفاق مُسبق في عام ٢٠١٤. وبالتوازي مع ذلك، ومع دخول الولايات المتحدة على خط الأزمة، خاصة بعد التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في ٨ حزيران ٢٠١٧، والتي اتهم فيها قطر بدعم الإرهاب، وطالبها بالتوقف عن ذلك؛ بدأت الدوحة في محاولة استقطاب دعم بعض القوى الدولية التي تمارس أدوارًا متباينة المستوى في أزمات الشرق الأوسط، على غرار روسيا وألمانيا(بوابة الشرق، ٢٠١٧).

لم تكن الأزمة الخليجية التي أنفجرت بين ثلاث دول خليجية (السعودية، والإمارات العربية، والبحرين) ومعها مصر يوم ٥/٦/٢٠١٧ مُنبتَّة الصلة عن أزمات سابقة عرفها مجلس التعاون الخليجي وجرى سحب سفراء فيها، وكان بعضها معلناً، كما في سنة ٢٠٠٢ وفي سنة ٢٠١٤، وبعضها كان صامتاً يمكن تلمُّسه من خلال فتور العلاقات بين بعض دول مجلس التعاون أو رفض إنشاء مزيد من الإجراءات

التكاملية بين دول المجلس، ويتمحور جوهر هذه الأزمات حول أربعة أبعاد رئيسية يَمسُّ كل منها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الموضوع الفلسطيني، وتتمثل في الآتي(العالم الإسلامي، ٢٠١٧):.

١-حدود العلاقة الخليجية مع إيران، وهذه العلاقة مع إيران لها بعدان، هما: السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية بشكل عام من ناحية، والسياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية من ناحية ثانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- حدود العلاقة الخليجية مع تنظيمات "الإسلام السياسي"، وخصوصاً جناح الإخوان المسلمين، حيث تنظر دول خليجية محددة (السعودية والإمارات بشكل خاص) إلى أن الإخوان المسلمين يشكلون التنظيم الأكبر حجماً والأكثر خبرة سياسية في العالم العربي، وأن هذا التنظيم يسعى لتولي السلطة في الدول العربية، وقد كان دوره السياسي بارزاً وبأشكال مختلفة في مصر، وتونس، والمغرب، وفلسطين، والأردن، وسورية. وهو ما يعني —من وجهة نظر السعودية— احتمال انتقال تأثير هذا التيار للمجتمع الخليجي، خصوصاً السعودي، وهناك جذور تاريخية وبنية مجتمعية خليجية قابلة للإنصات للأدبيات السياسية لهذا التنظيم، وهو ما ينطوي، بناء على هذا الفهم، على احتمال "القفز على السلطة في هذه الدول الخليجية خصوصاً في السعودية". ومن هنا لا بدّ من وأد هذا التيار. ولما كانت القوى الفلسطينية الأكثر نشاطاً في الصراع مع "إسرائيل" ذات صلة تاريخية بالإخوان المسلمين، فإن ظلال الأزمة الخليجية امتدت لتصيب هذه التنظيمات، وخصوصاً حركة المقاومة الإسلامية (حماس) (Michael and Guzansky, ٢٠١٧).

٣- حدود سياسة الحريات الإعلامية الخليجية وفي قلبها السياسة التحريرية لقناة الجزيرة القطرية. إذ ترى دول الخليج (خصوصاً السعودية والإمارات) أن قناة الجزيرة تمثل منبراً "تحريضياً"، وأنه الأكثر تعبيراً ضمنياً عن توجهات الإخوان المسلمين، ناهيك عن أنه يتجاوز الكثير من السياسات التحريرية الإعلامية التقليدية التي اعتاد عليها الإعلام العربي، وهو ما يشكل "خضاً" للمياه الراكدة في اتجاهات الرأي العام العربي، وبدا أثر ذلك كله خلال الفترة الممتدة من بداية الثورات والتغيرات العربية مع نهاية ٢٠١٠، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه السياسة التحريرية للجزيرة تجعل من الموضوع الفلسطيني مادة رئيسية لها.

٤- مركزية الدور السعودي في القرار السياسي في مجلس التعاون الخليجي: منذ أن نشأ مجلس التعاون الخليجي سنة ١٩٨١ كرد فعل على قيام الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، كانت السعودية ترى فيه أداة للجم تداعيات الثورة الإيرانية في الخليج، وبأن الدور السعودي يجب أن يكون مركزياً، في هذا المجال، بحكم الثقل السعودي في الإقليم الخليجي. وبعد الإعلان عن المبادرة العربية لتسوية القضية الفلسطينية سنة ٢٠٠٢، والتي كانت السعودية مهندسها الرئيسي، تعزز الإحساس السعودي بمركزية دور المملكة في صياغة التوجهات الاستراتيجية العربية بشكل عام وليس الخليجية فقط،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو ما اصطدم بنوع من "القلق" بين دول خليجية محددة أبرزها قطر، وعزوف عُماني عن مجاراة النزعة المركزية السعودية، مضافاً إليه قدر من الحرج الكويتي من هذه النزعة. ولما كان الموضوع الفلسطيني يشكّل أحد أهم ملامح الإستراتيجيات العربية (بغض النظر عن جدواها) فإن السعودية رأت ضرورة تطويع الموضوع الفلسطيني لصالح توجهات أخرى، وهو ما لم يَرُق لعدد من دول الخليج أو الدول العربية الأخرى (مركز الزيتونة، ٢٠١٧).

الجولات الخارجية للشيخ تميم وتعزيز مكانة قطر ومواجهة الحصار:

الجولة الأميرية الأفريقية الأولى دبلوماسية استباقية أجهضت مساعي لاحقة لدول الحصار ٩ زيارات للأمير في أفريقيا أطلقت شراكة واعدة مع دول القارة ٧زيارات آسيوية وأوروبية وأمريكية كشفت للعالم عدالة قضيتنا وأسست قاعدة صلبة للتعاون زيارتان للأمير للكويت أكدت اعتزاز قطر بالوساطة الكويتية وتمسكها بالمنظومة الخليجية الأمير حرص على تمثيل قطر في القمم العربية والخليجية والأمريكية الخليجية والأمريكية الإسلامية وقمة إسطنبول. وقام حضرة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى بعدة زيارات خارجية خلال ٢٠١٧، هدفت إلى تأكيد مواقف دولة قطر الثابتة تجاه القضايا العربية والدولية وتعزيز علاقات دولة قطر الخارجية وإطلاق شراكات اقتصادية واعدة زادت من رصيد دولة قطر ومكانتها الإقليمية والدولية. وحرص الأمير خلال القمم التي انعقدت في عام ٢٠١٧ على تمثيل دولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قطر حيث ترأس الأمير وفد الدولة في القمة العربية في عمان والقمة الخليجية الأمريكية والأمريكية الإسلامية في الرياض والقمة الخليجية في الكويت وقمة اسطنبول الإسلامية في تركيا. ففي شهر اذار شارك أمير قطر في القمة العربية في دورتها العادية الثامنة والعشرين، «قمة عمان ٢٠١٧ التي انعقدت في العاصمة الاردنية عمّان، حيث جدد الأمير أمام القمة أن دولة قطر سوف تظل على عهدها، لا تألو جهداً في المساهمة الفاعلة في العمل العربي المشترك. وفي شهر ابريل بدأ الأمير اولى جولاته الخارجية بجولة افريقية نجحت في تعزيز علاقات دولة قطر مع عدة عواصم بارزة خاصة في اثيوبيا مقر الاتحاد الافريقي، وظهرت آثار تلك الزيارات السامية في عدم التجاوب الدولي والإقليمي مع ضغوط دول الحصار لإفساد علاقات دولة قطر الخارجية ولم تستطع المحاولات الحثيثة لدول الحصار في اتساع رقعة حصارها الذي اقتصر على دول هامشية ضعيفة لا تأثير لها وتم شراء ولائها بالمال من قبل دول الحصار، في حين عززت دولة قطر علاقاتها مع الدول الكبرى ونجحت دبلوماسيتها الناجحة في تعزيز مكانتها وإظهار عدالة قضيتها وعكس انفتاح دولة قطر على العالم واهتمامها بتعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية مدى وعي وإدراك القيادة القطرية بأهمية ترسيخ العلاقات مع إفريقيا (بوابة الشرق، ٢٠١٧).

الدبلوماسية الاستباقية القطرية في التعامل مع الأزمة الخليجية ٢٠١٧

واكتسبت زيارة الأمير لجنوب افريقيا في الثاني عشر من ابريل أهمية كبيرة ، ففضلاً عن محادثات الأمير ورئيس جنوب افريقيا كشف منتدى الأعمال القطري — الجنوب أفريقي الذي عُقد في العاصمة بريتوريا بمناسبة زيارة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد، عن امتلاك البلدين إمكانات هائلة تتيح لهما زيادة أوجه التعاون في مجالات مختلفة. وتم خلال الزيارة بحث العلاقات الثنائية والسبل الكفيلة بتطوير مجالات التعاون القائمة إلى آفاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أرحب بما يحقق المصالح المشتركة، وذلك في عدة مجالات منها الزراعة والطاقة والصناعة والسياحة، والاقتصاد والتجارة، فقد اتفق الجانبان على رفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين ليصل إلى أكثر من مليار دولار أمريكي تقريباً بحلول عام ٢٠٢٠ (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٧).

ونجحت هذه الجولة المبكرة في تعزيز مكانة دولة قطر كأبرز الدول الإقليمية على الساحتين السياسية والاقتصادية، وأكثرها نشاطاً ومساهمة في حل العديد من الخلافات والقضايا بين الدول سواء في إقليمها أو خارجه وبالطرق السلمية والدبلوماسية واجهضت هذه الدبلوماسية الاستباقية محاولات دول الحصار للتضييق على قطر. وقبيل قيام دول الحصار بأفتعال الأزمة مع قطر كانت زيارة الأمير إلى الرياض في الحادي والعشرين من مايو ٢٠١٧ ، وحضور الأمير القمتين الخليجية الأمريكية والإسلامية الأمريكية حيث أكدت المشاركة القطرية مواقف دولة قطر الرافضة للارهاب ومشاركتها الفاعلة في جهود مكافحته ووقف أنشطة تمويله. ومع بودار الأزمة الخليجية في أعقاب قرصنة موقع وكالة الأنباء القطرية "قنا" يوم ٢٤ مايو٢٠١٧ ، وتجاوباً مع جهود الوساطة الكويتية التي يقودها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت جاءت زيارة أمير قطر إلى دولة الكويت ٣١ مايو ٢٠١٧، حيث جرى التباحث في جهود الوساطة التي تقوم بها دولة الكويت في بوادر الأزمة والتشديد على رفض قطر التدخل في سيادتها والمساس باستقلالها وهي المبادئ التي أكدتها الوساطة الكويتية كمنهاج لحل الأزمة الخليجية.

وحملت جولة أمير قطر لبعض الدول الاوروبية في ١٤ سبتمبر ٢٠١٧ لعرض رؤية دولة قطر للأزمة الخليجية ولحل الأزمة انطلاقاً من عدم المساس بسيادة الدولة وكرامتها مع الترحيب بالحوار حول أي مخاوف قد تكون لدى دول الحصار التي لم تقدم مبررات مقنعة للمجتمع الدولي قامت على أساسها بحصار قطر، وقد كانت الأزمة الخليجية وتعامل دولة قطر معها محور المباحثات التي أجراها الشيخ تميم بن حمد آل ثاني خلال جولته الأولى بعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحصار في شهر سبتمبر ٢٠١٧ والتي قام خلالها الأمير بزيارة لكل من تركيا حيث التقى الأمير مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، كما زار الأمير برلين والتقى المستشارة الالمانية انغيلا ميركل ومن ثم زار باريس والتقى الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون قبل أن يتوجه إلى نيويورك حيث حضر الأمير اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة والتقى الرئيس الأمريكي

دونالد ترامب الذي أكد حرصه على تعزيز العلاقات والشراكة القطرية الأمريكية في مكافحة الارهاب كما الأمير منتدى امريكا والعالم الإسلامي (موقع دي بل يو (٢٠١٨).

وكان تعزيز علاقات دولة قطر الخارجية حجر الزاوية في الجولة الثانية للأمير بعد الحصار في شهر اكتوبر٢٠١٧ والتي بدأها الأمير بزيارة مملكة ماليزيا الاتحادية، حيث جرى استعراض العلاقات الثنائية وسبل فتح آفاق جديدة لتعزيزها، ثم تبعها بجمهورية سنغافورة وخلال زيارة الأمير إلى سنغافورة انعقد منتدى الأعمال القطري السنغافوري والذي يعد منصة تفاعلية مهمة جمعت عدداً من كبار المسؤولين والمستثمرين والخبراء الاقتصاديين من كلا البلدين للاطلاع على الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات لاسيما قطاع التجارة والطاقة والزراعة والسياحة. كما شكلت زيارة الأمير إلى اندونيسيا أهمية بالنظر إلى المباحثات التي أجراها أمير البلاد وفخامة الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو، والتي تناولت القضايا والملفات المهمة على الصعد الثنائية والإقليمية والدولية وبحثت سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارات بين الدوحة وجاكرتا.

آليات قطر في إدارة الأزمة الخليجية :

تحاول قطر تكوين ظهير إقليمي مساندٍ لها في الأزمة الخليجية، ممثلٍ في إيران وتركيا في مواجهة كلٍّ من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، وظهير دولي ممثلٍ في بعض الدول الأوروبية وروسيا في مواجهة الولايات المتحدة. وقد استندت في هذا السياق إلى ثلاث آليات رئيسية، وهي (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٧):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. المظلومية: أي الترويج إلى أن ما تتعرض له قطر من قِبَل دول الخليج الثلاث ومصر يدخل في نطاق "الحصار" وليس "المقاطعة"، وذلك في محاولة إضفاء طابع غير قانوني على الإجراءات التي اتخذتها الدول الأربع، حيث قال وزير الخارجية القطري "محمد بن عبد الرحمن آل ثاني": "الحصار المفروض على قطر انتهاك للقانون الدولي"، وهو ما لا يتوافق مع المعطيات الموجودة على الأرض، حيث إن ثمة حرصًا من الدول الأربع على مراعاة البعد الإنساني الخاص بالأسر المشتركة، فضلاً عن تصريح السعودية بأنها مستعدة لتقديم مساعدات إغاثية إلى قطر، وكذلك توضيح الدول الأربع المقصود بـ"الحظر الجوي"، والذي يشمل حصرًا شركات الطيران القطرية، ولا يشمل شركات الطيران والطائرات غير المسجلة في دولة قطر أو في أي من الدول الثلاث، والراغبة في عبور أجواء هذه الدول من وإلى دولة قطر". ورغم ذلك، تعول قطر على وجود أكثر من اتجاه داخل الإدارة الأمريكية في التعامل مع

٢. الأزمة الخليجية - القطرية، وعلى وجود مشكلات داخلية تواجه الرئيس "ترامب"، بشكل قد يؤدي، في رؤيتها، إلى إضعاف تأثير الموقف الأمريكي المؤيد للدول الأربع في الأزمة.

٣. الدفاع: بمعنى تفنيد الاتهامات التي توجهها السعودية والإمارات والبحرين ومصر ضد قطر، والخاصة بدعم الإرهاب، حيث وصفت الدوحة "قائمة الإرهاب" التي أصدرتها الدول الأربع بأنها "لا أساس لها من الصحة"، وادعت أنها بذلت جهودًا حثيثة في مكافحة الإرهاب، كما هاجمت تصريحات الرئيس "ترامب".

٤. الضغط غير المباشر: وذلك من خلال محاولة استغلال الاستثمارات القطرية في بعض الدول الكبرى من أجل التأثير في مواقعها من الأزمة، وهو ما يبدو جليًّا، على سبيل المثال، في حالة بريطانيا، التي تصل فيها استثمارات قطر إلى نحو ٤٠ مليار جنيه إسترليني، بحسب بعض التقديرات في مارس ٢٠١٧. وقد أعلنت قطر، في الشهر ذاته، أنها سوف تستثمر نحو ٥ مليارات جنيه إسترليني إضافية في بريطانيا في غضون الأعوام الخمسة المقبلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثمة بعض الاتجاهات التي تربط الموقف الذي تبنته بريطانيا من الأزمة بالاستثمارات القطرية فيها، وهو ما ظهر في مطالبة وزير الخارجية القطري الحكومة البريطانية بالتدخل لدعم جهود بلاده في رفع الإجراءات التي فرضتها دول الجوار، وفي تصريحات وزير الخارجية البريطاني "بوريس جونسون" خلال لقائه نظيره القطري، في ١٢ حزيران ٢٠١٧، والتي طالب فيها الدول الأربع "باتخاذ إجراءات لتخفيف الحصار، ووقف التصعيد، والعمل على الوصول إلى حلٍّ عبر التفاوض". وتسعى قطر، من خلال توسيع هامش الخيارات المتاحة أمامها على الصعيدين الإقليمي والدولي، إلى كسب مزيد من الوقت، خاصة في ضوء اعتقادها أن تمكّنها عبر تلك الآليات الثلاث من التعامل مع الضغوط التي تفرضها الأزمة، لا سيما على المستوى الداخلي، دون أن تضطر إلى تقديم تنازلات خاصة بالاستجابة للمطالب التي تتبناها الدول الأربع، سوف يُضعف تدريجيًّا، في رؤيتها، مواقف هذه الدول، خاصة كلما مر الوقت دون أن يطرأ جديد على موقفها. ويعني ذلك أن الدوحة ربما ترى أن مرور الوقت قد يكون في صالحها، خاصة فيما يتعلق بالعمل على بلورة مواقف إقليمية ودولية قريبة من مواقفها تجاه الأزمة. ولكن تواجه الجهود التي تبذلها قطر من أجل تقليص حدة الضغوط التي تفرضها الأزمة مع الدول الأربع، عقبات عديدة ، ويتمثل أهمها فيما يلي:

١- مواجهة إيران أزمات عديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي: إذ إن إيران، التي تسعى قطر إلى الاعتماد عليها كظهير إقليمي، تواجه حشدًا إقليميًّا رافضًا لتدخلاتها المستمرة في الشئون الداخلية لدول المنطقة، ودورها في دعم الإرهاب وزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط. كما تتعرض طهران لضغوط دولية قوية، خاصة منذ تولي إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" مهامها في البيت الأبيض في ٢٠ يناير ٢٠١٧، والتي اتجهت إلى التركيز على ملفات خلافية أخرى مع إيران، على غرار دعمها للإرهاب ودورها في دول الأزمات، وربما ترفع من مستوى الإجراءات العقابية تجاه طهران خلال المرحلة المقبلة، خاصة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حالة ما إذا أكد التقرير المتوقع أن تصدره الوكالات التابعة لمجلس الأمن القومي الأمريكي أن الاتفاق النووي مع إيران لا يتوافق مع المصالح الأمريكية. لكن اللافت في هذا السياق، أن إيران باتت تواجه اتهامات من جانب بعض القوى الأوروبية بأنها تسعى إلى تغذية الصراعات في الشرق الأوسط، وهو ما يبدو في تصريحات الناطق باسم وزارة الخارجية الألمانية "مارتن شيفر"، في ٩ حزيران ٢٠١٧، التي طالب فيها إيران بتجنب اتخاذ أية خطوات من شأنها تصعيد التوتر في الخليج، في إشارة إلى الأزمة الخليجية - القطرية، حيث قال: "من المهم عدم القيام بأي شيء على الجانب الآخر من الخليج لصب الزيت على النار" (حبريري، ٢٠١٧).

٢- معاناة تركيا من مشكلات إقليمية ودولية عديدة: حيث إن المسارات للصراع في سوريا ربما لا تتوافق بشكل كبير مع رؤية تركيا، ويبدو أن خلافاتها مع إدارة "ترامب" قد تتسع تدريجيًّا، خاصة مع الخطوة التي اتخذتها الأخيرة برفع مستوى تسليحها لـ"قوات سوريا الديمقراطية" لخوض معركة الرقة ضد تنظيم "داعش". كما أن التوتر يتصاعد في علاقات تركيا مع الدول الأوروبية، على غرار ألمانيا، التي قررت، في ٧ حزيران ٢٠١٧، سحب قواتها العسكرية من قاعدة إنجرليك التركية، وإعادة نشرها في الأردن. إلى جانب ذلك، فإن تركيا نفسها قد تواجه، في مرحلة لاحقة، اتهامات مماثلة لتلك التي تواجهها قطر حاليًّا، خاصة فيما يتعلق بدعمها لبعض الجماعات الإرهابية، بشكل قد يؤثر على موقفها من تطورات الأزمة.

٣- تبني الأطراف الدولية مواقف حذرة: إذ إن كثيراً من الأطراف الدولية لديها علاقات، بمستويات مختلفة، مع الدول الأربع المنخرطة في الأزمة مع قطر، وهو ما سوف يدفعها، في الغالب، إلى تبني سياسة حذرة تجاه الأزمة بشكل لن يدعم جهود الدوحة في هذا السياق. فقد دعت روسيا، على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سبيل المثال، إلى تسوية الأزمة عن طريق الحوار، مشيرة إلى إمكانية قيامها بدور وساطة في هذا السياق، بما يعني أنها حريصة على تبني موقف متوازن، وأنها أحرص ما تكون على علاقاتها بكلٍّ من السعودية ومصر والإمارات، ولهذا لا يُتوقع أن تتخذ موسكو مواقف داعمة واقعيًّا للجانب القطري (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٧).

ركزت قطر على توضيح وجهة نظرها والدفاع عن نفسها أمام حزمة اتهامات دول المقاطعة. وشهدت الدبلوماسية الخارجية القطرية حراكاً غير مسبوق عبر جولات قام بها أمير الدولة ومسؤولون قطريون لدحض "الاتهامات" بدعم وتمويل الإرهاب. كما هدفت هذه الجهود إلى تعزيز الموقع السياسي لقطر، التي باتت بشكل ما خارج إطار الغطاء السياسي، الذي كانت تستظل به ضمن المنظومة الخليجية. وهذه المنظومة الخليجية تهددتها عوامل التفكك والإنهيار، لولا تدخل أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، بالأزمة، عبر لعب دور الوسيط، محاولاً لم الشتات الخليجي. ونجح أمير الكويت في جمع الدول الخليجية الست (السعودية وقطر والإمارات والبحرين والكويت وسلطنة عمان) بالكويت، في مؤتمر القمة الخليجية (رغم التمثيل المنخفض للرياض وأبوظبي والمنامة)، بعد أن حامت شكوك كبيرة بشأن إمكانية عقدها، وإن لم يسفر الاجتماع عن تقدم يذكر على صعيد حل الأزمة.

شملت جولات أمير قطر ومسؤولين آخرين معظم الدول الأوروبية الفاعلة والولايات المتحدة ودول آسيا وإفريقيا، لبناء علاقات خارجية أساسها التعاون مع المجتمع الدولي، بهدف إيجاد نوع من الشراكة السياسية، وصولاً إلى تسوية مرضية للأزمة على أساس السياسة القطرية المتمسكة بالحوار مع دول المقاطعة. ولمواجهة الاتهامات لقطر بدعم الإرهاب وتمويله، وقّعت الدوحة اتفاقاً ثنائياً مع الولايات المتحدة، في يوليو/تموز ٢٠١٧، للتعاون في مجال مكافحة تمويل الإرهاب (عكاظ، ٢٠١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو الاتفاق الذي أسهم في قبول وجهة النظر القطرية في دفاعها عن نفسها أمام دول العالم، مثل روسيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، ويرى محللون أنه سيشكل تهديداً وجودياً لاستمرار كيان مجلس التعاون قائماً وفاعلاً. وفي كل الأحوال أضرت الأزمة الخليجية بسمعة الدول الخليجية الست على المستويين الإقليمي والدولي، وكشفت عن إمكانية تراجع ثقة الغرب بدول مجلس التعاون كشركاء أمنيين موثوق بهم. كما أثبتت الأزمة عجز الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي عن لعب دور فاعل لحل الأزمة بين دول حليفة لهما(الفقيه، ٢٠١٨).

التكيف القطري على الصعيد الاقتصادي مع الازمة الخليجية ٢٠١٧:

قامت الجهات الحكومية القطرية بالعمل على التكيف مع إجراءات المقاطعة، بالعمل على رفع مستوى الإنتاج المحلي، وتنوع مصادر الدخل القومي، وفتح منافذ جديدة لتسويق المنتجات القطرية. وتوقّع أحدث تقرير لصندوق النقد الدولي توقفَ نمو الاقتصاد القطري غير النفطي عند معدل ٤,٦% لعام ٢٠١٧، فيما سيسجل الاقتصاد القطري معدل نمو متوقع بـ٤,٥% في ٢٠١٨. لكن توقعات أخرى أفادت بأن معدلات النمو ستتجاوز توقعات صندوق النقد الدولي، لتبلغ نحو ٦%، مع الزيادة المتوقعة في أسعار النفط بالأسواق العالمية، خلال ٢٠١٨. ومنحت الأزمة الخليجية قطر الفرصة لإعادة تقييم واقع الأمن الغذائي للدولة، والاتجاه نحو إيجاد بدائل محلية (موقع دي بل يو (٢٠١٨).

وهو ما فعلته دولة قطر التي أدرجت في الموازنة العامة لعام ٢٠١٨ ما يؤكد إيلاء أهمية خاصة للقطاع الخاص والأمن الغذائي، مع استمرار الإنفاق على البنية التحتية، ومواصلة الاستعداد لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٢٢، دون إغفال جوانب تعزيز القدرات العسكرية للدولة. وتشير تقارير إلى أن ما يزيد عن ٨٠% من حاجة قطر للمواد الغذائية كانت تستوردها من دول الجوار الخليجية. وفي مواجهة الإجراءات "العقابية"، التي اتخذتها دول المقاطعة، لجأت قطر إلى منح تسهيلات استثنائية للمستثمرين المحليين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأجانب، ومنح حق التملك للأجانب، ورفع قيد منح التأشيرة المسبقة لمواطني نحو ٨٠ بلداً. وكذلك قامت بتوسعة ميناء حمد الدولي، للانفتاح على بقية موانئ العالم في تصدير المنتج القطري وتوريد منتجات الدول الأخرى، فضلاً عن زيادة لافتة في أسطول طائرات الخطوط الجوية القطرية بشراء المزيد من طائرات الايرباص، وزيادة عدد الوجهات التي تستهدفها. واستحوذت الخطوط الجوية القطرية على ٤٩% من شركة "ميرديانا" الإيطالية، وعلى نحو ١٠% من شركة "كاثي باسيفيك" الجوية، التابعة للحكومة المحلية في منطقة هونغ كونغ الصينية. وما يمكن استخلاصه من نتائج مقاطعة نصف عام على الصعيد الاقتصادي أن قطر نجحت في امتصاص زخم إجراءات المقاطعة، بينما كان مراقبون قد ذهبوا في بداية الأزمة إلى احتمال عجز الدوحة عن الصمود في مواجهة إجراءات المقاطعة إلى أجل بعيد، مما سيرغمها على القبول بتنفيذ الشروط التي وضعتها دول المقاطعة، وهو ما لم يحدث في ٢٠١٧ (الفقيه، ٢٠١٨).

لكن صمود قطر أمام مثل تلك الإجراءات "العقابية" قد لا يستمر إلى الأبد، وهو ما يدفع بمحللين إلى التكهن باحتمال قبولها تقديم تنازلات لدول المقاطعة لبلوغ تسوية لأسوأ أزمة واجهتها منظومة العمل الخليجي المشترك، منذ إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عام ١٩٨١.

الاستجابة القطرية للازمة على الصعيد العسكري

منذ بداية الأزمة، عملت قطر على تعزيز قدراتها العسكرية جراء تخوفها من احتمالات تعرضها لعمل عسكري من دول المقاطعة، لتغيير النظام الحاكم. وأبرمت صفقات لتوريد أسلحة ومعدات وطائرات عسكرية من دول عدة. من بين أهم الصفقات: شراء مقاتلات F١٥ من الولايات المتحدة، بأكثر من ١٢ مليار دولار، وسبع قطع بحرية من إيطاليا بخمسة مليارات يورو، إضافة إلى شراء طائرات رافال من فرنسا بـ١,١ مليار يورو ونحو ٥٠٠ آلية مدرعة بحوالي ١,٥ مليار يورو. كما اشترت الدوحة من بريطانيا طائرات تايفون المقاتلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وطائرات هوك بثمانية مليارات دولار، لتعزيز التعاون العسكري والدعم المتبادل في المجالات العسكرية والتقنية. وتضطلع قطر بدور رئيس في دعم الحرب، التي تقودها الولايات المتحدة، على تنظيم "داعش" الإرهابي، انطلاقاً من قاعدة "العديد" في قطر، التي تدار منها العمليات الجوية ضد التنظيم في العراق وسوريا وأفغانستان. ومراراً حذرت وزارة الدفاع الأمريكية (بنتاغون) من أن استمرار الأزمة الخليجية يمثل تشتيتًا لجهود الحرب على "داعش" (موقع دي بل يو (٢٠١٨).

ومن المتوقع أن تتجه الدوحة في ٢٠١٨ نحو الاستقلال في القرار العسكري، بعيداً عن التنسيق مع المنظومة الخليجية، مع إمكانية زيادة مساحة التعاون والتنسيق العسكري مع تركيا. وتحتفظ أنقرة بمئات من جنودها في الدوحة، تمت زيادة عددهم، ضمن اتفاقية التعاون العسكري، الموقعة بين البلدين في ديسمبر/كانون أول ٢٠١٤، والتي تسمح بنشر قوات مشتركة بين البلدين عند الحاجة (الفقيه، ٢٠١٨).

موقف قطر من جهود الوساطة الدولية والإقليمية لحل الأزمة القطرية

دور دولة الكويت في الوساطة لحل الأزمة:

حيث كان من أبرز الدول التي شرعت في التهدئة والوساطة دولة الكويت، فقد أجرى أميرها "صباح الأحمد الجابر الصباح" زيارات إلى قطر والإمارات والسعودية لمحاولة حل الأزمة والتأكيد على وحدة وتماسك دول مجلس التعاون الخليجي. وقد طلب أمير الكويت من نظيره القطري، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، التحلي بضبط النفس والتوقف عن اتخاذ خطوات من شأنها التصعيد، وفقاً لبيان نشرته وكالة الأنباء الكويتية الرسمية "كونا"، وذلك خلال اتصالات هاتفية تمت بين الأميرين، وانطلاقاً من تلك المحادثة الهاتفية، قرر "آل ثاني" تأجيل الخطاب الذي كان مقرر إلقائه على الشعب القطري بسبب الأزمة الدبلوماسية، وذلك لإعطاء أمير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت وقت لكي يقوم بـ "اتصالاته مع أطراف الأزمة لمحاولة احتواها"، وأكد الخطاب على أن "الكويت لعبت دوراً هاماً في الأزمة الدبلوماسية بين قطر وجيرانها في منطقة الخليج في عام ٢٠١٤"، وأكد "أحمد ناصر المحمد الصباح" مسؤول بوزارة الخارجية الكويتية، أن بلاده تواصل نهجها القائم على "الاعتدال والاتزان" تجاه قضايا المنطقة لحل الأزمات من خلال "الحوار المباشر"، وذلك طبقاً للبيان الذي نشرته "كونا." (عرفات، علاء الدين، ٢٠١٨).

د- دور دولة تركيا في الوساطة لحل الأزمة:

في ظل تصاعد أزمة قطع العلاقات مع دولة قطر بالإضافة إلى أن المحاولات الكويتية من أجل الوساطة يبدو بأنها باءت بالفشل، وعليه عرضت تركيا الوساطة، حيث أكد وزير خارجيتها "جاويش أوغلو" على أهمية عودة العلاقات بين البلدان العربية والخليجية إلى طبيعتها، مؤكداً بأن بلاده ستبذل قصاري جهدها من أجل عودة الأوضاع عما كانت عليه، حيث ترى تركيا أن استقرار منطقة الخليج من استقرار تركيا. وبناءً على ذلك، توجه جاويش أوغلو إلى الدوحة والتقى بأمير قطر "تميم" وذلك في زيارة تأتي ضمن إطار الوساطة لحل أزمة قطع العلاقات بين قطر ودول خليجية أخرى، بالإضافة إلى توجهه إلى دولة الكويت بعد انتهاء زيارته في دولة قطر، وتأتي زيارته للكويت في إطار سعيه لإجراء مباحثات وتبادل الآراء حول أزمة قطع العلاقات مع دولة قطر، فضلاً عن زيارته للسعودية بدعوة من الملك "سلمان بن عبدالعزيز"، وذلك من أجل القيام بدور الوساطة وتقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة والمساعدة في إنهاء الخلاف قطر والدول الخليجية وعدد من الدول العربية (وديع، ٢٠١٧).

في حين أن أردوغان قد دافع عن قطر رافضاً الاتهامات الموجهة إليها بدعم الإرهاب، كما أعتبر العقوبات المفروضة على قطر بأنها غير إنسانية ومخالفة للإسلام. ولم تلق الوساطة التركية ترحيباً من قبل الأوساط الخليجية، ويظهر ذلك من خلال إتهام تركيا في بعض الصحف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعودية بدعمها لقطر في إطار ما يوصف بدعم مشروع "الإخوان المسلمين"، والدليل على ذلك، ما نشرته جريدة "عكاظ" تحت عنوان؛ مصادر لـ "عكاظ": مخطط إخواني مشبوه برعاية تركية لدعم قطر. وعليه، يمكن التأكيد بأن تركيا وقطر بينهما تحالف في دعم الجماعات الإسلامية التي تعمل على ممارسة العنف، وعليه، لا يمكن أن تكون تركيا وسيطاً، في أزمة قطع العلاقات مع قطر، بالدرجة الأولى.

دور الاتحاد الأروربي في الوساطة لحل الأزمة:

أعلن السفير إيفان سوركوش سفير الاتحاد الأوروبي بالقاهرة، إن الاتحاد ليس لديه مبادرة محددة لحل الأزمة القطرية، موضحاً أن الحلول يجب أن تخرج من الدول المقاطعة نفسها لأن التصعيد لا يخدم أحد، وأضاف في رده على الصحفيين أن الممثلة العليا للسياسة الخارجية الأوروبية قد أجرت محادثات بشكل مباشر مع الشركاء بدول الخليج واستقبلت وزير الخارجية القطري ببروكسل لبحث الأزمة ولاتزال المحادثات جارية. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي، عن دعمه للوساطة الكويتية في حل الأزمة، ودعا الاتحاد الأوروبي أطراف الأزمة للحوار وتخفيف التوتر، مضيفاً أنه من المقرر أن يعقد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي اجتماعًا لبحث الأزمة القطرية، موضحاً أنه من الممكن أن يتوسط الاتحاد إذا وجد حلال مباشر وحاولت عدة دول أوروبية التوسط من أجل حل أزمة، وكان منها فرنسا وروسيا وغيرها وأنضمت بريطانيا مؤخراً لتلك الدول (عرفات، علاء الدين، ٢٠١٨).

د - دور فرنسا في الوساطة لحل الأزمة:

حيث أنه في إطار مواصلة دول الاتحاد الأوروبي للمساعي الدبلوماسية لاحتواء أزمة قطر مع دول الخليج ومصر، فقد أعلنت باريس أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون التقى بشكل منفصل بأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد، وذلك لأجراء مباحثات حل الأزمة (وديع، ٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور بريطانيا في الوساطة لحل الأزمة:

ذكرت وسائل الإعلام البريطانية أن رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي قد أجرت محادثات هاتفية مع العاهل السعودي "الملك سلمان" وملك البحرين "حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة" وأمير قطر "تميم بن حمد" للحوار حول الأزمة الخليجية، حيث قال المتحدث باسم رئيسة الوزراء البريطانية "إنها تحث كل الأطراف على تهدئة التوتر بشكل عاجل والانخراط بحكمة في الحوار لاستعادة وحدة مجلس التعاون الخليجية، قد وأضاف أيضاً أن قطر يجب أن تواصل البناء على التقدم الذي أحرزته للتصدي لآفة التطرف والإرهاب في المنطقة بالمشاركة مع حلفائها في الخليج (العربية، ٢٠١٧).

هـ- دور روسيا في الوساطة لحل الأزمة:

أكد وزير خارجية روسيا "سيرغي لافروف" على ضرورة حل الأزمة القطرية من خلال الحوار، وقد أعلن أيضاً من خلال اجتماع مع نظيره القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في موسكو" إن روسيا لا تتدخل في شؤون الدول الأخرى أو العلاقات بينها، لكنها قلقة من الأزمة بين قطر ودول خليجية وعربية وتدعو إلى حلها عبر الحوار، وقد أشار أيضاً إلى أن قرار بعض الدول العربية قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة أثار قلق موسكو، إذ إن روسيا لا يُسرها تدهور العلاقات بين شركائها، كما أكد أيضاً إلى أن الطريق إلى تسوية الوضع حول قطر يمر عبر الحوار المباشر، موضحاً أن موسكو تواصل محادثاتها مع أطراف الأزمة الخليجية، وأنها مستعدة لاتخاذ خطوات إضافية لدعم جهود التسوية.

و- :وساطة الولايات المتحدة الأمريكية لحل هذه الأزمة وكان لها دور في الوساطة كالآتي

حيث أجرى الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" سلسلة اتصالات هاتفية مع قادة الدول المعنية من أجل فتح الحوار بين هذه الدول ومحاولة التوصل لحلول لهذه الأزمة، فبينما أعلن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترامب عن دعمه الاجراءات العقابية المتخذة تجاه قطر، إلا أنه عاد وعرض مساعدته لنزع فتيل الأزمة غير المسبوقة داخل مجلس التعاون الخليجي, وقد أشار ترامب في اتصال هاتفي مع الأمير تميم "إلى استعداده لإيجاد حل للأزمة الدبلوماسية في الخليج، مؤكداً حرصه على استقرار المنطقة", وأشار أيضاً إلى إمكانية استضافة المعنيين بالأزمة في البيت الأبيض للتشاور والحوار. وانطلاقاً من هذه الجهود المبذولة من قبل العديد من الدول للتوسط لحل الأزمة، فقد أعلنت الدوحة استعدادها لقبول جهود الوساطة، إلا أن رد فعل الإمارات والبحرين كان مشككاً في أن قطر ستغير من سلوكها، وعليه فقد اعتقدا أن جهود الوساطة لن تؤدي إلى نتيجة وجاء ذلك مع إعلانهما احترام وتقدير هذه الجهود (وديع، ٢٠١٧).

فاعلية الدبلوماسية القطرية في التعامل مع الازمة الخليجية :

اتسمت الدبلوماسية القطرية منذ بداية الأزمة مع السعودية والامارات والبحرين ومصر في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧ بالهدوء والثقة والاتزان والتعامل بعقلانية في التعامل مع تطورات الأزمة الخليجية، وأتسمت ردة فعل قطر الرسمية بالهدوء والتروي، بحيث يمكن تفسير هدوء الدوائر السياسية القطرية في التعامل مع الأزمة بانتفاء عنصر المفاجأة وتوقعها بحدوث أزمة مع الدول الخليجية، إذ كانت تتوقع انفجار أزمة في الإقليم سواء كانت طرفاً فيه أم لم تكن.

واستندت التوقعات القطرية إلى مجموعة حقائق جيوسياسية وتاريخية راهنة، كانت ماثلة أمام صانع القرار في الدوحة، أول هذه الحقائق هي أن دولة قطر الصغيرة جغرافياً وديمغرافياً كانت تعي أن الجغرافيا الطبيعية فرضت عليها خيارات سياسية قاسية التضاريس ومعقدة المناخ، ولم تتجاهل قطر يوماً أن موقعها بين فكي إيران زعيمة الاسلام الشيعي، والسعودية زعيمة الاسلام السني، يفرض عليها السير على حبل مشدود، يتهدده تصاعد الصراع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعودي – الايراني على الجغرافيا، واتساع نطاق التنافس بينهما على النفوذ. ولطالما أيقنت قطر أن تبني دبلوماسية الوساطة، ونهج استراتيجيات الحياد، والبقاء خارج لعبة المحاور، ربما حميها من زجها في أتون صراع اقليمي يفرض عليها الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك، وهو مايعني الخصومة مع هذا الطرف أو ذاك (عبد الواحد، ٢٠١٠).

وتتجلى الحقيقة الثانية في معرفة قطر المسبقة بتاريخ الاقليم المائج بالصراعات الجيوسياسية، منذ ما قبل حرب الجهراء بين الكويت وآل سعود عام ١٩٢٠، وصلاً إلى الخلاف السعودي مع الكويت حول حقلي نفط الدرة البحري والخفجي البري، مروراً بتاريخ حافل بالخلافات الحدودية وصل إلى ذروته بالاحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى عام١٩٧١، والاحتلال العراقي للكويت عام١٩٩٠، كما أن لقطر تجربة مريرة من الصراع الحدودي مع السعودية، وصل إلى صدام مسلح عام ١٩٩٢ عرف باسم معركة الخفوس، أدت إلى سيطرة السعودية على منطقة الخفوس الحدودية. ثم مايصفه القطريون بـ "محاولة الانقلاب طبعة ٢٠١٧" ، لم تُفاجئ الدوحة التي كانت تعلم أن دولاً في الخليج منها السعودية، وأخرى عربية منها مصر، لم تكن تنظر بعين القبول للتغيرات السياسية التي حدثت في قطر منذ عام ١٩٩٥ عندما تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم. وقد اتهمت الحكومة القطرية أفراداً تدعمهم السعودية بتنفيذ المحاولة الانقلابية عام ١٩٩٦ بالتعاون مع السعودية، كما أتهمت الدوحة الرياض بتدبير محاولة انقلاب أخرى عام٢٠٠٥. وصلت الأزمة بين الرياض والدوحة إلى حد القطيعة عام٢٠١٤، عندما اتهمت السعودية والبحرين والامارات قطر بالتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول (خضير، ٢٠١١).

ولأجل حماية استقلالها الوطني، والحفاظ على سيادتها السياسية، وظفت قطر الدبلوماسية العامة وقنواتها، والسمة الوطنية وعناصرها، أدوات استراتيجية لتحقيق الحضور في الساحة الدولية، وإنشاء "منظومة ردع فعّالة" ناعمة، وبنهجها هذا النموذج، نوعت قطر قنوات الدبلوماسية العامة، وأدوات القوة الناعمة، ووزعتها على واجهات عدة، في إطار عملي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منسجم، يترجم كل الأهداف التي وردت في رؤية قطر ٢٠٣٠. وعلى الواجهة الدبلوماسية، سعت قطر لتعزيز دورها على الساحة الدولية من خلال تطوير مكانتها بصفتها مركزاً لاستضافة أحداث دولية كبيرة وبارزة، والمشاركة بدور ريادي في المؤسسات الدولية، بحيث تبوأت في عام ١٩٩٥ رئاسة القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن، وفي عام ٢٠٠١ فازت قطر بأحد المقاعد الأربعة المخصصة للقارة الأسيوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، كما نجحت في العام ذاته في استضافة مؤتمر منظمة التجارة العالمية، واستضافت في عام ٢٠٠٥ القمة الثانية لمجموعة الـ ٧٧(وديع، ٢٠١٧).

وتعاضدت عناصر القوة الناعمة القطرية مع عناصر القوة الصلبة في استراتيجيات قطر التي وقّعت في ٢٣ حزيران/حزيران ١٩٩٢، اتفاقية تعاون دفاعي مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفرت لها مظلة حماية أمريكية أكيدة، بحيث أصبحت قطر مقراً لأكبر قاعدتين أمريكيتين: الأولى هي قاعدة العُديد الجوية، وتضم ١١ ألف جندي و١٢٠ طائرة مقاتلة، وتضم القيادة العسكرية المركزية للمنطقة الوسطى (CENTCOM) والمركز المشترك للعمليات الجوية والمراقبة الفضائية (CAOC) والسرب ٣٧٩ للطلعات الجوية وقاعدة السيلية التي تُعد من أكبر القواعد العسكرية خارج الأراضي الأمريكية للإمداد اللوجستي المسبق للأسلحة، كما تضم القاعدة المركز المشترك للعمليات الجوية والمراقبة الفضائية (CAOC) المكلف بمهمة الإشراف على القوة الجوية الأمريكية في أفغانستان وسورية والعراق و١٨ دولة أخرى، كما يضم المركز قيادات عسكرية من القوات الجوية والبحرية والجيش وقوات مشاة البحرية الأمريكية "المارينز"، ونُظر إليه على أنه المركز العصبي للحملات الجوية في المنطقة (السلكاوي ، ٢٠١٧).

وبالتوازي مع ذلك، عززت قطر تعاونها العسكري مع تركيا بالإعلان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عن اقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر ، فقد جاء تدشين القاعدة العسكرية بعد توقيع البلدين عدداً من الاتفاقيات الأمنية والدفاعية، بدأت باتفاقية التعاون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدفاعي في المجالات الصناعية التي وقعها الطرفان في ٢٠٠٧، ثم اتفاقية التدريب العسكري المشترك التي وقعها الجانبان في ٢٠١٢ ، وصولاً إلى " اتفاقية وضع القوات" التي تم توقيعها في أنقرة في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، ونصت على تشكيل آلية من أجل تعزيز التعاون في مجالات التدريب العسكري والصناعة الدفاعية والمناورات العسكرية المشتركة، اضافة إلى تمركز القوات المتبادلة بين الجانبين، على أن يسمح لهما باستخدام الموانئ والمطارات والمجال الجوي، وتمركز قواتهما العسكرية على أراضي البلد المضيف واستفادته من المنشآت والوحدات والمؤسسات العسكرية (الجزيرة نت، ٢٠١٧).

حققت الدبلوماسية القطرية بأدائها وحضورها نجاحاً كبيراً في شرح وجهة نظر دولة قطر والحقيقة الغائبة وراء الاتهامات الباطلة التي وجهت إليها بدون سند أو برهان والتي أدت إلى قرارات وفرض إجراءات جزافية لحصار قطر في سابقة تاريخية بل إن النجاحات المشهودة للدبلوماسية القطرية "حاصرت" دول المقاطعة ووضعتها في خندق الدفاع عن النفس في أكثر من مناسبة. وعلى مدار عشرة أيام حشدت دولة قطر بفضل تلك الدبلوماسية الواعية وبتوجيهات من الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد تأييداً دولياً واسعاً وتفهماً من مختلف دول العالم الصديقة والشقيقة الأمر الذي ساهم في إزالة كل ما من شأنه تعكير صفو النجاحات التي راكمتها قطر على مدار سنوات طويلة كعضو فاعل في المجتمع الدولي وشريك يعتمد عليه في حل الخلافات وإرساء مبادئ السلم والأمن الدوليين (بوابة الشرق، ٢٠١٧).

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الخليجية ومستقبلها :

واجهت الدبلوماسية القطرية التصعيد بخطاب يقوم أولاً على رفض الاتهامات، والإصرار على احترام سيادة دولة قطر ورفض الوصاية، والدعوة المستمرة إلى الحوار، وفض الخلافات بالجلوس إلى طاولة المفاوضات، كما تمكنت الدبلوماسية القطرية من مواجهة سياسة "الشيطنة" بتعزيز نشاط دبلوماسيتها التقليدية بدبلوماسية عامة، إذ تحركت مختلف القطاعات الحكومية والأهلية القطرية لإطلاق المشاريع والمبادرات التي تؤكد عدم نيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحصار من رؤية قطر وخطواتها نحو المستقبل من جهة، وتعزز دور قطر العالمي من جهة أخرى. وفي هذا السياق، يمكن فهم الغاية من اعلان " قطر للبترول" رفع الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في قطر من ٧٧ مليون طن إلى ١٠٠ مليون طن سنوياً، من خلال مضاعفة القطاع الجنوبي لحقل الشمال وتطويره، في خطوة وصفها خبراء الاقتصاد بأنها ستعزز مكانة قطر عالمياً، وتجعل منها رقماً صعباً في المنظمات الدولية للطاقة، وفي السياق ذاته، جاء اعلان الخطوط الجوية القطرية عن تدشين خمسة خطوط جوية جديدة.

أولاً: التداعيات الجيوسياسية للأزمة الخليجية ٢٠١٧

يمكن رصد بعض التداعيات الجيوسياسية التي من المؤكد أن تترك بصماتها على سياسات مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور بالتالي (التميمي، ٢٠١٧):

١. تصدع الجبهة الخليجية: وجَّهت أزمة الخليج الحالية ضربة قوية لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك. وبغضِّ النظر عن آفاق حل تلك الأزمة، من المنطقي الاستنتاج أن قطر لن تنظر إلى الدول الخليجية التي أعلنت عليها الحصار باعتبارها دولًا حليفة، بل جيرانًا يُشكِّلون تهديدًا لأمنها الوطني. ومن المؤكد أن مثل هذه الاعتبارات لن تغيب أبدًا عن أذهان صانعي القرار السياسي في دول خليجية أخرى مثل الكويت وسلطنة عُمان. ولعل أهم الخطوات التي أقدمت عليها دول مجلس التعاون الخليجي سابقًا في إطار السياسات الدفاعية، مثل قوات درع الجزيرة، أو نظام الدفاع الصاروخي في الخليج، باتت موضع شكٍّ وتطرح العديد من التساؤلات حول آفاقها المستقبلية. ومن المرجح أيضًا أن تثير الأزمة الحالية الشكوك حول العديد من المشاريع الوحدوية بين دول الخليج. وهنا، يمكن القول: إن دولة مثل قطر (في حال بقائها في إطار مجلس التعاون الخليجي)، بالإضافة إلى الكويت وسلطنة عُمان، من المتوقع أن تصبح أكثر تحفظًا أو تدقيقًا تجاه مشاريع التكامل الإقليمي الخليجي (وديع، ٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. نصر سياسي لإيران : الفوائد السياسية التي قد تجنيها طهران على الأقل في المدى القريب لا يمكن تجاهلها؛ حيث إن الأزمة الخليجية الحالية أدَّت إلى تشتيت الجهات الفاعلة الرئيسية وإعاقة جهود السعودية في تشكيل تحالف عريض للتصدي لما تعتبره تزايدًا في الخطر/النفوذ الإيراني. كما أن تصدع الجبهة الداخلية لمجلس التعاون الخليجي قد يُسرِّع من تراجع مكانة مجلس التعاون الاستراتيجية على المستوى العالمي، وربما يعيد حسابات العديد من الدول الآسيوية الصاعدة مثل الهند والصين؛ الأمر الذي قد يؤدي بالمحصلة إلى تزايد أهمية إيران في نظر تلك الدول. وأن دولًا خليجية مثل الكويت وسلطنة عُمان وقطر ستُبقي خطوطها السياسية والاقتصادية مفتوحة مع إيران تحسبًا لأية تطورات مستقبلية. وهنا، يمكن القول إنه رغم المساعي الإيرانية لتسجيل المزيد من النقاط في الأزمة الخليجية لصالحها، فإن سياسة طهران تبدو إلى حدٍّ ما حذرة في استغلال الانقسامات الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي خوفًا، في حال تصاعدها، من أن تتطور إلى صراع إقليمي أوسع قد يكون له عواقب وخيمة على إيران وحلفائها في المنطقة. (التميمي، ٢٠١٧)

٣. إضعاف الدور السعودي :التطورات الإقليمية والدولية التي تترافق مع تصاعد الأزمة الخليجية قد تقود إلى نتائج عكسية لا تصب بالضرورة في مصلحة المملكة. لقد باتت دول خليجية مثل قطر، وسلطنة عُمان، وحتى الكويت، تنظر بشكل معلن أو مستتر إلى توجهات الرياض على أنها محاولات لفرض الوصاية السياسية والهيمنة على مصالح جيرانها. وفي هذا السياق، قد تسعى هذه الدول بشكل متزايد للتحوط ضد النفوذ السعودي من خلال تعزيز الروابط مع القوى الفاعلة الأخرى في المنطقة. ولا شك في أن العديد من الدول العربية أو شرق الأوسطية، بعد أن لمست الطريقة التعسفية وربما العدوانية في التعامل مع دولة قطر، باتت لديها مخاوف من احتمال استغلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية. كما أن الإجراءات التي تقودها السعودية ضد الجماعات الإسلامية السنية تهدد أيضًا بدفع حركات مؤثِّرة نسبيًّا، مثل حماس وبعض فروع الإخوان المسلمين في المنطقة، نحو الاقتراب أكثر من إيران. ويمكن لطهران استغلال هذه الظروف من أجل توسيع نفوذها في المنطقة والخليج. (العربية، ٢٠١٧)

كما أن البيئتين الإقليمية والدولية لم يعد يُعوَّل عليهما، وربما تحملان مفاجآت غير سارة للرياض؛ فعلى سبيل المثال، ليس هناك ما يضمن استمرار دعم الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، للتوجهات السعودية، وربما يكون رهينة للتطورات السياسية المتسارعة في الداخل الأميركي أو في مناطق أخرى من العالم ككوريا الشمالية على سبيل المثال. وقد يؤدي هذا الدعم، مع استمرار التهديد بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران، إلى تعميق الانقسامات السياسية في الشرق الأوسط بين واشنطن من جانب، والدول الأوروبية المؤثِّرة مثل فرنسا وألمانيا، وكذلك روسيا والصين من جانب آخر. وبالمحصلة، حتى لو نجحت السعودية في إجبار قطر على الاستجابة لمطالبها بطريقة أو بأخرى، فإن ذلك سيتحوَّل إلى سابقة تثير مخاوف الدول الأخرى بما في ذلك سلطنة عُمان والكويت وحتى إيران. في المقابل، إذا استمر صمود قطر في وجه ضغوط دول الحصار، فإنها قد توجِّه ضربة لهيبة السعودية الإقليمية، وهذا يمكن أن يتحوَّل إلى نموذج ضد الرياض (وديع، ٢٠١٧).

٤. تراجع مصداقية الولايات المتحدة الامريكية :أظهرت الأزمة الخليجية بشكل واضح أن وجود القواعد الأميركية غير كافٍ لتأمين الحماية، بل إن تلك القواعد تحوَّلت إلى ما يشبه أداة من أدوات الابتزاز السياسي. هذا الوضع من المرجح أن يدفع العديد من دول المنطقة إلى مراجعة سياساتها الخارجية، والعمل على تنويعها؛ الأمر الذي قد يفتح المجال لدول كبيرة مثل روسيا والصين وحتى تركيا إلى تعزيز وجودها في الشرق الأوسط وربما في منطقة الخليج نفسه. وهذه العوامل مجتمعة قد تؤدي إلى تراجع نفوذ السعودية الإقليمي وربما الدولي، وإلى إضعاف قدرة الرياض على تشكيل السياسات الإقليمية، وكل ذلك يصب في صالح إيران (التميمي، ٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخاطر الاقتصادية للازمة الخليجية ٢٠١٧ على دول الخليج العربي :

لا تقتصر تداعيات الأزمة الخليجية على السياسة، بل إن شظاياها الكبيرة بدأت تصيب العجلة الاقتصادية. في هذا الإطار، يمكن القول: إن مجلس التعاون الخليجي قد مثَّل فرصة تاريخية للدول الأعضاء لتشكيل تكتل يُحسب له حساب على الصعيد العالمي، نظرًا لما يمثله هذا الكيان الإقليمي من ثقل اقتصادي نتيجة إمكاناته المالية الهائلة، ودوره المحوري في أسواق الطاقة العالمية. كما تحوَّلت منطقة التعاون الخليجي إلى فضاء اقتصادي ينعم بالرخاء والاستقرار، وملاذ آمن في منطقة تعج بالصراعات. لكن الأزمة الخليجية الحالية التي تترافق مع حروب إقليمية دموية، خصوصًا تلك التي في اليمن وسوريا، قد أسهمت في الإضرار بسمعة منطقة الخليج بشكل كبير. وفي حال استمرار الأزمة لمدة طويلة، من المؤكد أن تتزايد المخاطر الاقتصادية على دول المنطقة ويظهر ذلك من خلال : (BMI Research,٢٠١٧:٩)

أ- ضرب المناخ الاستثماري : لقد عانت جميع دول مجلس التعاون الخليجي اقتصاديًّا منذ الهبوط الحاد في أسعار النفط في منتصف العام ٢٠١٤. وقد دفع تراجع الإيرادات المالية بشكل حاد إلى إعادة النظر في العديد من السياسات الاقتصادية للتأقلم مع الأوضاع الجديدة. في ظل هذه الأوضاع، فإن طول أمد الأزمة الخليجية سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالثقة في الأعمال التجارية وضرب فرص نمو الائتمان في المنطقة. وإذا ما رغبت دول المنطقة في اجتذاب أعمال جديدة، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها ستحتاج بالتأكيد إلى استعادة الاستقرار وتشكيل بيئة ملائمة للأعمال التجارية. ولكن على أرض الواقع، تضررت سمعة اقتصادات دول الخليج كملاذ آمن للمستثمرين، وتوالت عمليات تخفيض التصنيفات الائتمانية من قبل المؤسسات الدولية. ويلاحظ رجال الأعمال، الذين يعانون بالفعل من التباطؤ الإقليمي الناجم عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انخفاض أسعار النفط، أن الأزمة الخليجية تتسبب أيضًا في إشاعة أجواء عدم اليقين والارتباك وارتفاع في التكاليف. وكلما تصاعدت احتمالات عدم الاستقرار الذي أحدثته ديناميات الأزمة الخليجية، أصبح المستثمرون الأجانب أكثر حذرًا وترددًا تجاه أسواق المنطقة (جليدان، ٢٠١٥).

أحد المؤشرات على عدم اليقين في الأسواق هو السعر المخصص لما يسمى مقايضة الائتمان الافتراضي (The CDS Swaps)، وهي في الأساس علاوة مخاطر على معايير الاقتراض الدولية مثل سعر الفائدة بين المصارف في لندن (ليبور) في ظل استمرار تراجع أسعار النفط العالمية، واستمرار تداعيات الأزمة الخليجية فإن علاوات المخاطر من المرجح أن ترتفع بشكل متفاوت حسب الأوضاع الاقتصادية لكل دولة على حدة. وعلى المدى الطويل، يمكن للأزمة الخليجية أن تُغذِّي المشاعر السلبية تجاه المنطقة بأسرها، بشكل يُبعد المستثمرين الأجانب، ويحد من زيادة مشاركة القطاع الخاص .كما أن للأزمة الخليجية تأثيرات على تعطيل مفاوضات إقامة مناطق التجارة الحرة (المتعثرة أصلًا) مع شركاء تجاريين رئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي والصين وبريطانيا. ومن ناحية أخرى، فقد هزَّت الأزمة صورة منطقة الخليج كمركز أو حلقة ربط لشبكات الطيران العالمية بين الشرق الأوسط، وأوروبا، وآسيا .

ب- تراجع التجارة البينية :من المتوقع أن تؤثِّر الأزمة الخليجية سلبًا على التجارة البينية بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، خصوصًا مع مساعي قطر (وربما دول خليجية أخرى) إلى تنويع تجارتها بعيدًا عن دول الحصار. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن نسبة التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي هي في الأصل متدنية وتبلغ أقل من ١٠ في المئة . في المقابل، تصل هذه النسبة في أوروبا إلى ٦٠ في المئة، وفي منطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية "نافتا" ٤١ في المئة، وفي شرق آسيا ٣٥ في المئة (التميمي، ٢٠١٧) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- تعثر المشاريع المالية :من أهم المشاريع التي ستتأثر سلبًا بالأزمة الخليجية مشروع إصدار عملة خليجية موحدة، وهو مشروع تعثر في بدايته عام ٢٠١٠ بعد انسحاب الإمارات احتجاجًا على اختيار الرياض مقرًّا للبنك المركزي الخليجي، في حين لم تنضم سلطنة عُمان منذ البداية. وبالرغم من تواتر الدعوات بين الفينة والأخرى إلى إجراء محادثات لإحياء هذا المشروع، إلا أنه لم يحرز أي تقدم حقيقي. ويبدو أن الأزمة ستضيف مزيدًا من العراقيل أمام مساعي إطلاق عملة خليجية موحدة. ومن المشاريع الأخرى التي ستتأثر سلبًا بالأزمة الخليجية، مشروع ضريبة القيمة المضافة على مستوى منطقة الخليج بداية العام المقبل؛ فمن الصعب التنبؤ في الأجواء السياسية الحالية بكيفية المضي قدمًا في تنفيذ هذه الخطوة. هذا بالإضافة إلى المشاريع المتعثرة أصلًا قبل الأزمة الخليجية مثل الاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة التي بات تنفيذها ضربًا من ضروب الخيال (جليدان، ٢٠١٥).

د- نهاية شبكة الغاز الموحدة :على الرغم من إنتاج قطر الوفير من الغاز الطبيعي الذي يمكنه تلبية الطلب المتزايد في دول مجلس التعاون الخليجي بكل سهولة، إلا أن صادراتها لدول المجلس تبقى محدودة، رغم أنها تلبي نحو ثلث احتياجات دولة الإمارات العربية عبر خط أنابيب "دولفين". لقد فشلت في السابق خطط مد شبكات غاز موحدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة الخلافات السياسية وقضايا التسعير. ومن المرجح جدًّا أن تقضي الأزمة الخليجية على الآمال المتبقية بإنشاء شبكة الغاز الموحدة، لا بل إن التعاون عبر خط "دولفين" ربما يتعثر في حال تصاعدت الأزمة إلى مستويات خطيرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ- شكوك حول مشروع القطار الخليجي :كما ألقت الأزمة الخليجية بظلالها على مشروع القطار الخليجي الموحد، الذي تُقدَّر تكاليف تشييده بنحو ٢٠٠ مليار دولار. ورغم أن توفير التمويل يظل القضية الرئيسية، إلا أن المشروع يحتاج إلى التوافق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات الجمارك والهجرة والرسوم وقواعد البيانات.

و- حرب الموانئ :هناك خطر اقتصادي آخر يتمثل في احتداد التنافس من أجل التوسع في بناء الموانئ في دول الخليج، بشكل قد يؤثِّر على ربحيتها على المدى الطويل. في هذا السياق، تشير نشرة ميد الاقتصادية إلى أن هناك مشاريع تتعلق بهذا القطاع تقدر بمليارات الدولارات في دول مجلس التعاون الخليجي. وهي تشمل بناء ميناء مبارك الكبير في الكويت، ومحطة رابعة في ميناء جبل علي في دبي. بالإضافة إلى ذلك، تشهد الموانئ في الإمارات الشمالية لدولة الإمارات توسعًا كبيرًا، كما أعطت قطر الضوء الأخضر من أجل تنفيذ المرحلة الثانية من ميناء حمد. وبصرف النظر عن المنافسة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً: السيناريوهات المستقبلية للأزمة الخليجية :

في سياق التداعيات المذكورة آنفًا، يمكن رسم بعض التصورات أو السيناريوهات المستقبلية لما قد تؤول إليه الأزمة الخليجية (التميمي، ٢٠١٧):

١. استمرار الجمود الحالي :في سياق هذا السيناريو، يمكن أن تمتد الأزمة الخليجية لفترة طويلة نتيجة عدم إمكانية التوصل إلى حل توافقي يُرضي جميع الأطراف. وهنا، تتوقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية (الإيكونوميست) أن تستمر الأزمة على الأقل حتى العام ٢٠١٩، وأن تبقى قطر خاضعة للمقاطعة أو الحصار لعدة سنوات، بشكل يؤدي إلى خسائر اقتصادية لجميع الأطراف بما في ذلك الدوحة .

٢. في المقابل، تشير توقعات مؤسسة بي إم آي للأبحاث (BMI Research) إلى أن دولة قطر قادرة على الصمود في وجه الضغوط السياسية والاقتصادية، نظرًا لما تملكه من مصادر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للقوة الاقتصادية التي تتمثل في الأصول والاحتياطات المالية الكبيرة، فضلًا عن التحالفات الدولية الوثيقة، والقدرة على إعادة تنظيم طرق النقل والتجارة. بالمحصلة، هذا الوضع له تداعيات سلبية، ولكنه سيقوِّي موقف الدوحة التفاوضي في حال مواصلة الجهود الكويتية والدولية للتوصل إلى حل توافقي في المستقبل.

٣. الحل التوافقي :مع استمرار جهود أمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد، الوسيط الأساسي في الأزمة، بمساعدة وزير الخارجية الأميركي، وبعض الدول الأوروبية، هناك احتمال التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف. قد يسمح هذا الحل لأطراف الأزمة بحفظ ماء الوجه، نظرًا لأنه يراعي المخاوف السعودية بشأن الدعم القطري لحركة الإخوان المسلمين وحماس، وعلاقات قطر مع إيران، وفي الوقت ذاته يسمح للدوحة بالحفاظ على استقلالها النسبي في سياستها الخارجية، لكن بشكل لا يضر التوجهات الإقليمية للرياض (عرفات، علاء الدين، ٢٠١٨).

٤. التصعيد السياسي والاقتصادي: وسط حالة الجمود السائدة، والشعور بالإحباط نتيجة عدم تحقيق نتائج سريعة، فإن دول الحصار ربما تلجأ إلى تشديد الإجراءات والعقوبات ضد الدوحة. وبعض هذه التدابير قد تتسم بالعدوانية. في سياق هذا السيناريو، قد تعمد هذه الدول إلى إنهاء عضوية قطر في بعض التجمعات والتحالفات الإقليمية بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي، والجامعة العربية، والتحالف العسكري الإسلامي. مع ذلك من الصعب تحقيق هذا الخيار؛ حيث من غير المرجح أن يتم طرد قطر من مجلس التعاون نظرًا لاحتمال استخدام الفيتو من الكويت و/أو سلطنة عُمان، فضلًا عن عدم التمكن من حشد الأغلبية العددية في إطار الجامعة العربية. ولكن في حال حدوث هذا السيناريو، فإنه سيوجه ضربة قاصمة لهذه التجمعات الإقليمية بشكل يقود إلى شل حركتها وبالتالي تفككها بشكل تام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. من ناحية أخرى، مع الصعوبات التي تواجهها دول الحصار في تشديد العقوبات التجارية نظرًا لعدم اعتماد تجارة قطر على مجلس التعاون الخليجي، يمكن أن تطلب دول الحصار من بنوكها سحب أموالها من المؤسسات المالية القطرية. مع أن ذلك قد يثقل كاهل البنك المركزي في قطر، إلا أنه سيحرم أيضًا البنوك الخليجية الأخرى من كسب أسعار فائدة أعلى على الريال -وهو السبب الرئيسي لوجود تلك الأموال في قطر في المقام الأول.

٦. الابتزاز الأميركي :يستند هذا السيناريو إلى تقدير، غير مؤكد، بأن الموقف الأميركي منحاز بالكامل إلى دول الحصار عبر ربط الاستثمارات القطرية بقضايا دعم الإرهاب، والتهديد الفعلي بإغلاق قاعدة العديد في قطر .ورغم أن هذا السيناريو ممكن نظريًّا، إلا أنه مستبعد على الأقل على المدى القصير؛ فقاعدة العديد تعد أكبر القواعد التي تستخدمها القوات الأميركية خارج الولايات المتحدة، ويمكنها التعامل مع كافة أنواع الطائرات التي يملكها الجيش الأميركي بصلاحيات كاملة وبدون إعاقة منذ إنشائها . كما تضم القاعدة المقر المتقدم للقيادة المركزية للعمليات الخاصة الأميركية (SOCCENT) والقيادة المركزية لقوات الطيران الأميركية (AFCENT) (التميمي، ٢٠١٧).

٧. بالتالي، فإن عملية نقل القوات الأميركية من قاعدة العديد إلى دول أخرى سيكون من الصعوبة بمكان تنفيذها (على الأقل في المدى القصير) لأسباب استراتيجية ولوجستية وفي ظل ما يسمى بالحرب على الإرهاب . هذا، بالإضافة إلى أن الإدارة الأميركية منقسمة على نفسها في كيفية التعامل مع الأزمة الخليجية، فضلًا عن تخوفات واشنطن من دخول أطراف أخرى على الخط خصوصًا روسيا وإيران وربما الصين . وأن تطورات أخرى مثل الملف النووي في كوريا الشمالية قد صعدت إلى سلم أولويات إدارة ترامب .

٨. الحل العسكري: هذا الخيار يتردد في تصريحات بعض الأطراف غير الرسمية في كل من السعودية والإمارات. ومع ذلك لا يوجد أي دلائل تشير إلى احتمال حدوث أية مناوشات عرضية أو مواجهات مباشرة. أما في حال تطور الأزمة إلى الخيار العسكري، فإننا سنكون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إزاء كارثة عالمية تتجاوز آثارها منطقة الخليج أو حتى الشرق الأوسط؛ لأن من شأنها تعطيل إمدادات الطاقة العالمية بما لها من تبعات خطيرة على الاقتصاد العالمي. هذا بالإضافة إلى أنه قد يتسبب في توريط تركيا وإيران وربما الولايات المتحدة في الصراع المسلح . بالتالي، يمكن القول إنه ليس من مصلحة جميع الأطراف الدولية والإقليمية بما في ذلك قطر، والولايات المتحدة، والسعودية، وتركيا، وإيران، اللجوء إلى الخيار العسكري؛ لأن تداعياته المدمرة ستقع على الجميع (التميمي، ٢٠١٧).

أولاً: سيناريو تجميد الأزمة والتعايش معها: في ضوء قرارات الرباعية، ومواقف الأطراف الدولية والإقليمية وأزمة الثقة بين دول التحالف الرباعي وقطر، فمن المرجح عدم إمكانية التوصل إلى حل قريب للأزمة الحالية، ما يعني استمرار الأزمة، حيث يمكن أن نشهد تسويات وتفاهمات محتلفة عن النمط المعمول به في تسوية أزمات قطر مع جيرانها في السنوات السابقة (عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤) بعبارة أخرى هناك حاجة لحلول وتسويات خارج دائرة الخبرة القطرية وخبرة دول الخليج ومصر، قد تستغرق وقتاً أطول من المتوقع نتيجة تباعد مواقف وحسابات أطراف الأزمة، إضافة إلى حرص بعض الأطراف الإقليمية والدولية على استمرارها من دون تصعيد أو حسم نظراً لأن هذه الوضعية قد تحقق مصالحها.

ثانياً: سيناريو رفض قطر واستمرار التوتر والتصعيد في الأزمة: يفترض هذا السيناريو استمرار رفض قطر مطالب الرباعية العربية، واستمرار محاولاتها الديبلوماسية والدعائية لكسب الوقت وإطاله أمذ الأزمة وربما تجميدها، وفي الوقت نفسه العمل على التأثير في دوائر صناعة القرار في أوروبا والولايات المتحدة لمصلحة الضغط على دول الرباعية لتعديل موقفها، ويؤدي هذا السيناريو إلى استمرار التوتر في المنطقة وحدوث تصعيد محسوب بين أطراف الأزمة، لا يصل إلى حد الصدام المسلح، لكنه قد يأخذ الأشكال التالية (عرفات، علاء الدين، ٢٠١٨):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- ارتفاع وتيرة المعارك الإعلامية والكلامية وتبادل الاتهامات بين قطر ودول التحالف الأربع، ما يضر بالعلاقات الأخوية بين شعوب المنطقة.

٢- طرد قطر من مجلس التعاون الخليجي، ويلحق هذا الإجراء أضراراً بالغة بوضعية قطر ومكانتها العربية والدولية، لكنه قد يؤدي إلى حدوث انقسامات داخل البيت الخليجي، فالكويت وعمان ليس من رأيهما الذهاب بعيداً في عزلة قطر أو طردها من مجلس التعاون، خصوصاً أن هذا الإجراء قد يدفع الدوحة نحو مزيد من التورط في دعم الإرهاب وكذلك نحو مزيد من الاقتراب من إيران وتركيا.

٣- نقل ملف تورط قطر في دعم الإرهاب إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار باعتبارها دولة راعية للإرهاب، وبالتالي فرض عقوبات عليها من بينها تجميد الاستثمارات القطرية في الخارج، وهو اقتراح من الصعب تنفيذه لأنه يواجه مشكلات قانونية وإجرائية كثيرة، إضافة إلى صعوبة تحقيق إجماع دولي في مجلس الأمن أو تجنب استخدام الولايات المتحده أو بريطانيا أو روسيا حق الفيتو. لكن من الممكن استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة سياسات قطر كدولة داعمة للإرهاب وهو قرار لن يؤدي إلى فرض عقوبات دولية على قطر، لكنه يساعد في إضعاف صدقية السياسة القطرية في المحافل الدولية.

٤- استمرار قطر في تقديم شكاوى إلى الأمم المتحدة ومنظماتها والهيئات الدولية الخاصة بتنظيم التجارة والطيران والملاحة الجوية تدعي فيها أنها تعاني من حالة حصار لا تتفق والمواثيق والقواعد الدولية.

٥- محاولة الديبلوماسية القطرية إقناع واشنطن وبعض العواصم الأوروبية بأهمية تشجيع دول الرباعية للتخلي عن مطالبها والدخول في مفاوضات مباشرة مع الدوحة للتوصل إلى حل وسط للأزمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- محاولة قطر استخدام ورقتي الغاز والعمالة المصرية للضغط على دول التحالف الأربع، لكن الورقتين تلحقان أضراراً اقتصادية ومعنوية كبيرة بالموقف القطري، لذلك فإن قطر قد تلجأ إلى تصعيد محدود في استخدام الورقتين.

ثالثا: سيناريو ضعف وانهيار نظام الحكم في قطر: يقوم هذا السيناريو على أساس أن استمرار ضغوط دول الرباعية العربية سيؤدي إلى ظهور مشكلات اقتصادية وسياسية داخل قطر، تشجع بعض الأطراف داخل قطر سواء من داخل الأسرة الحاكمة أو من خارجها على التحرك لتغيير النظام الحالي، وقد يتخذ هذا التغيير طابعاً سلمياً أو عنيفاً كحدوث انقلاب، وترشح الخبرة التاريخية المعاصرة لقطر على حدوث ذلك فقد تخلى الأمير حمد بن خليفة عن الحكم لابنه عام ٢٠١٣، كما أن نمط الانقلابات العنيفة والدموية كان سائداً في مسار تغيير الحكم داخل قطر.

رابعاً: سيناريو التصعيد العسكري بين أطراف الأزمة: من غير المرغوب اندلاع حرب عربية – عربية جديدة، ومن الممكن القول بوجود احتمالات لكن يبقى هذا السيناريو ضعيفاً.

خامسا: السيناريو الهجين: يفترض انتهاء الأزمة الحالية خلال العام ٢٠١٨ وذلك من خلال أحداث وتطورات تشكل هجيناً غير متوقع من مكونات السيناريوات السابقة، فقد يحدث على سبيل المثال تغيير وتعديل في السياسة القطرية نتيجة ما تتعرض له من ضغوط داخلية وخارجية وأزمة اقتصادية ومالية تدفعها للتخلي عن تحالفاتها مع جماعة الإخوان والجماعات الإرهابية، ومن ثم تقبل بتعديل سلوكها في ضوء ما يبذل حالياً من جهود ديبلوماسية ووساطات خليجية، لكن تخلي قطر عن سلوكها قد لا يؤدي في هذا السيناريو إلى تحقيق كل مطالب الرباعية، وإنما يخلق حالة من الحلول الوسط الناتجة من مفاوضات وتنازلات متبادلة من قطر ودول التحالف الأربع، وذلك تجنباً لتجميد الأزمة وتحويلها إلى مجرد مشكلة نتيجة ظهور مشكلات دولية وإقليمية جديدة، إضافة إلى عدم ترك قطر للتورط في مزيد من التقارب مع إيران وتركيا ما يهدد الأمن في منطقة الخليج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرجح الباحث سيناريو تجميد الأزمة والتعايش معها في ضوء التطورات السياسية والإقليمية الدولية التي تشهدها منطقة الخليج العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

هدفت الدراسة لتقديم تحليل للأزمة الخليجية لعام ٢٠١٧ من حيث أسبابها ومبادرات الحل الإقليمية والدولية لحل الخلافات الخليجية – القطرية، وتحليل دور السياسة الخارجية القطرية في إدارة أزماتها الخليجية، وسعت للتثبت من صحة الفرضية يوجد أثر إيجابي للسياسة الخارجية القطرية في إدارة أزماتها مع دول الخليج العربي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧)، حيث تعتمد الدبلوماسية القطرية بتطبيق ثوابتها على ركيزتين أساسيتين هما: "العقلانية" و"الواقعية" كمنهج استراتيجي في العلاقات الدولية، والذي يتيح لقطر أن تكون بمقربة من مختلف الأطراف السياسية والإقليمية والدولية، وبالتالي تحصل على ثقتها، ومن ثم تستطيع قطر أن تستثمر هذه العلاقة المتميزة في بذل المساعي الحميدة وتقريب وجهات النظر بما يحقق حل الأزمات وخدمة السلام والاستقرار لشعوب المنطقة العربية.

أتسمت الدبلوماسية القطرية منذ انفجار الأزمة مع السعودية والامارات والبحرين ومصر، في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧، بالهدوء والثقة والاتزان، ولا يمكن المراقب أن يفهم النهج الدبلوماسي لقطر في التعامل مع كل مراحل الأزمة، من الانفجار إلى الحصار، مروراً بالحملات الإعلامية المبرمجة، من دون الوقوف على دوافع الازمة الخليجية الحقيقية ، وإن كانت دول الحصار قد خططت لتفجير الأزمة ، فجر ٢٤ أيار /مايو ٢٠١٧، بأسلوب" الترويع والصدمة" الأمريكي، فأن قطر تمكنت من امتصاص "الضربة الأولى"، بلا مفاجئة. وبالمتابعة لأداء الدبلوماسية القطرية وردة فعلها إزاء التطورات والمنعطفات التي مرت بها الأزمة، يمكن الوقوف على خمسة عوامل تفسر الهدوء، والثقة، والاتزان، التي اتسم بها الأداء القطري، وهذه العوامل هي: سقوط عنصر المفاجأة، وبناء السمة الوطنية، وبناء ترسانة "القوة الناعمة" وبناء تحالفات دولية، وارتباك الخصم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- **أن الأزمة الخليجية ليست في طريقها للحل نظراً للتباين الحاد الذي شكله هذا الخلاف السياسي، ولخطورة مواقف دول الحصار التي لوّحت بالتدخل العسكري في قطر، وهذا في عرف العلاقات الدولية -وفي منطقة حساسة من العالم كمنطقة الخليج- يعد أمراً مرفوضاً جملة وتفصيلاً، لما يسببه من مساس بالتوازن الإستراتيجي للمنطقة لصالح طرف دون آخر، قد لا يقبل به الغرب وحتى دول المنطقة كإيران وروسيا.**
- **فرضت الدول الأربع عقوبات اقتصادية على قطر بينها إغلاق الحدود البرية مع السعودية ومنع طائراتها من استخدام مجالاتها الجوية. وتقدمت بمجموعة مطالب لرفع هذه العقوبات بينها إغلاق قناة "الجزيرة"، إلا أن قطر رفضت في أكثر من مناسبة تنفيذ المطالب ودعت إلى الحوار.**
- **استغلال الفرص والقدرة على المناورة في سياستها الخارجية نظراً لطبيعتها البراغماتية التي تعبر عن الواقعية السياسية كقوة دافعة لسلوك الخارجي القطري، والتي تظهر من خلال الجمع بين المتناقضات والمحافظة على شبكة تحالفات غاية في التعقيد والتضارب في الوقت نفسه من دون الإضرار بعلاقاتها بكل منها، الذي أتاح لقطر قدرات عالية من المناورة في سياستها الخارجية ومكنها من ممارسة سياسة خارجية نشطة في الساحة العربية المأزومة في ظل الحراك الذي تشهده المنطقة، كما نجحت قطر في استغلال الفرص التي توفرت لها في ظل تراجع الدول الكبرى في المنطقة العربية وذلك من أجل تعزيز مكانتها الإقليمية وتعظيم دورها السياسي والاقتصادي.**
- **عكست سياسات قطر تقييماً دقيقاً لمصالحها في مختلف بلدان الحراك العربي، فسعت إلى التدخل بشكل مباشر وغير مباشر في ليبيا وسورية بذريعة البحث عن حلول في إطار**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عربي للمشاكل العربية، ووفرت مساعدات اقتصادية في تونس ومصر، إلا أن الدوحة اقتصرت على التنسيق الحذر مع دول مجلس التعاون الخليجي لإعادة إرساء النظام السياسي في البحرين واليمن، معترفاً بالنفوذ الأكبر للمملكة العربية السعودية في هذه البلدان، والتهديد المحتمل الذي قد يشكله الحراك الناجح في الخليج للاستقرار قرب حدودها، وبالتالي عندما يتعلق الأمر بأمن دول الخليج لا يمكن لقطر أن تنفصل على السعودية وبقية الدول الخليجية.

- يستند التحرك الدبلوماسي والسياسي لدولة قطر على الساحة العربية على قناعتها الراسخة والثابتة القائمة على توحيد المواقف إزاء القضايا المصيرية ونبذ الخلافات وتدعيم التضامن العربي واعتماد أسلوب الحوار وتغليب المصلحة القومية العليا على ما سواها.
- تحرص قطر على المشاركة الفاعلة في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة الخليجية، وتولي أهمية لدعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتبذل قطر أكبر الجهود سعياً وراء تحقيق التضامن العربي وتعزيز قنوات الثقة والاتصال بين الدول العربية والإسلامية. كما تؤكد قطر على أهمية حل كافة الخلافات بين الدول بالطرق السلمية، وفي الساحة الدولية تؤيد قطر جهود الأمم المتحدة وتعمل على تبادل العلاقات مع كافة الدول والشعوب المحبة للسلام.
- عملت دولة قطر على تشجيع الحوار بشكل منتظم من خلال اعتماد دبلوماسية القوة الناعمة في الشؤون الإقليمية والدولية، وركزت العلاقات الدولية لدولة قطر على توطيد السلام والاستقرار، والحافظ على علاقات جيدة مع دول الجوار، وتشكيل تحالفات إستراتيجية مع القوى الكبرى والوكالات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الإعلاء من شأن الدولة، وتشجيع دولة قطر تسوية النزاعات الدولية عبر السبل السلمية، ومساندة حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما تلتزم بتعزيز التعاون بين دول الجنوب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة فأنها توصي بما يلي :

١- على صانع القرار في دولة قطر أن يعي جيداً نقاط القوة والضعف التي تتحكم في قطر وان يراعي هذه العوامل في سياستهِ الخارجية والداخلية ليتمكن من تجنب قرارات قد لا يمتلك القوة في الدفاع عنها أو تنفيذها.

٢- تفعيل جهود الدولة في الداخل من خلال تعزيز دور الإعلام المحلي في تسليط الضوء على القضايا الداخلية وأبرزاها ومحاولة إيجاد الاصلاحات اللازمة لها والبدء بتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة والعلم.

٣- الانخراط بشكل أكثر فاعلية في منظومة مجلس التعاون الخليجي وطرح مشاريع حقيقية تزيد من قوة المجلس ووزنه في المنطقة والتركيز على التعاون الإستراتيجي مع دول المجلس.

٤- التخفيف من حدة المواقف السياسية التي تتبناها دولة قطر اتجاه القضايا الحساسة في المنطقة، حتى تستطيع أن توازن بين ما وصلت إليه وما تطمح إلى الوصول إليه سياسياً، فقد خسرت قطر الكثير من حلفائها ومؤيديها بعد مواقفها من أحداث الربيع العربي.

٥- ينبغي على قطر إيجاد وسائل مبتكره لإحياء مكانتها السياسية التي تشوهت بالتشكيك في نواياها من قبل بعض الأطراف الدولية ومحاولة تعزيز مصداقية القرارات السياسية الخارجية.

٦- العمل على تطوير العلاقات القطرية الخليجية وتعميقها في المجالات السياسية والاقتصادية ومختلف المجالات لما لها من أثر على التعاون في إطار مجلس التعاون الخليجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- العمل على الاستمرار في سياسة الانفتاح في العلاقات القطرية الإقليمية والدولية، في ظل ما تواجهه المنطقة الخليجية من تحديات ســـوف تؤثر على مســـتقبل منطقة الخليج .

٨- تحتاج دولة قطر إن أرادت الاحتفاظ بدورها الإقليمي أن تنوع علاقاتها بكل التيارات دون الإنحياز إلى أطراف ما ضد أخرى، مع تجنب إقامة علاقات مع قوى وجماعات سياسية داخل الدول العربية دون موافقة أنظمة تلك الدول وذلك لتفادي اتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

- ابو الرب، محمد (٢٠١٠). الجزيرة وقطر وخطابات السياسة وسياسات الخطاب. القدس: دار أبو غواش للنشر.
- أحمد، أحمد إبراهيم (٢٠٠١). إدارة الأزمة التعليمية: منظور عالمي. الإسكندرية: المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع.
- آل ثاني، عبد العزيز بن محمد بن جبر (٢٠٠٥). السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥. قطر: دار الكتب القطرية.
- آل ثاني، محمد بن عيد (١٩٩٦). دور القيادة في عملية التنمية السياسية بالتطبيق على دولة قطر. مصر: جامعة قناة السويس.
- بدوي، محمد طه (١٩٧٢). مدخل على علم العلاقات الدولية. بيروت: دار النهضة.
- برادلي، جون آر (٢٠١٢). ما بعد الربيع العربي. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- برادلي، جون آر (٢٠١٢). ما بعد الربيع العربي. ترجمة شيماء عبد الحكيم طه مراجعة محمد إبراهيم الجندي، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- جبرائيل إيه، الموند (١٩٩٨). السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.
- حسن، إسلام خالد (٢٠١٤). مسيرة التعاون الخليجي " الخلافات الخليجية : الأسباب، القضايا وآليات الحل. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحلوة، محمد (١٩٨٤). العلاقات الدولية. عمان: دار الكرمل.
- الحمداني، قحطان أحمد سليمان (٢٠٠٤). الأساس في العلوم السياسية. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- الخطيب، لينا (٢٠١٤). سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج. بيروت: مركز كارينغي للشرق الأوسط
- ربيع، محمد عبد العزيز (١٩٩٠)، صنع السياسة الأمريكية والعرب، عمان: دار الكرمل.
- الرمضاني، مازن إسماعيل (١٩٩١). السياسة الخارجية دراسة نظرية، بغداد: مطبعة دار الحكمة.
- الزيني، أيمن (٢٠١٧). تداعيات الأزمة القطرية علي مستقبل العلاقات العربية والتوازنات السياسية في المنطقة. المركز الديمقراطي العربي
- ساعاتي، أيمن (١٩٩٧). مجلس التعاون الخليجي ومستقبله. القاهرة: دار الفكر العربي للنشر.
- سليم، محمد السيد (١٩٩٧)، تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- السيد، خالد عبد الرحيم (٢٠١٣)، دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي، الدوحة: دار الشرق للطباعة والنشر.
- شدود، ماجد محمد (٢٠٠٢). إدارة الأزمات والإدارة بالأزمة. دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الشيمي، حسين عبد الرحمن (٢٠٠٩). اقتصاديات المعلومات والمعلومات ومضاعفة الثروة الاقتصادية والإنسانية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عبد الله، حسين (٢٠٠٨). المخاطر المحيطة بنفط الخليج، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة
- عثمان، فاروق السيد (١٩٩٧). سيكولوجية التفاوض وإدارة الأزمات، الإسكندرية .
- عليوة، السيد (٢٠٠٣). إدارة الوقت والأزمات والإدارة بالأزمات. القاهرة: دار الأمين
- العماري، عباس رشدي (١٩٩٣). ادارة الازمات في عالم متغير، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر
- عيسى، محمود خيري، وغالي، بطرس (١٩٧٩), المدخل في علم السياسة، ط (٦)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- فهمي، عبد القادر محمد (٢٠١١). المدخل الى دراسة الاستراتيجية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
- قاسم، محمد زكريا (١٩٧٤) ، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥م - ١٩٧١م، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
- القبّاع، عبدالله سعود (١٩٨٦)، السياسة الخارجيّة السعودية، مطابع الفردوس
- قنديل، حاتم: (٢٠١١)، "السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع الصراع العربي الاسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني"، القاهرة، معهد البحوث بجامعة القاهرة.
- محمد السيد سليم (١٩٨٤) تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: بروفيشنال للإعلان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محمد، فاضل زكي (١٩٧٥). السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية. بغداد: مطبعة شفيق.
- مرعي، فدوى احمد (٢٠١٠). ادارة اسرائيل لازمة لبنان عام ٢٠٠٦، غزة: جامعة الازهر
- مصطفى، عبدالجبار (١٩٨٢). الفكر السياسي الوسيط والحديث. بغداد: وزارة التعليم العالي.
- مطر، سليم (٢٠١١)، أخطر أسرار الاستراتيجية الأمريكية في العراق والشرق الأوسط، بيروت: دار الكلمة الحرة.
- مقلد، إسماعيل صبري (١٩٨٧). نظريات السياسة الدولية. ط٢، الكويت: ذات السلاسل.
- المنصور، عبد العزيز محمد (١٩٨٤). التطور السياسي لقطر ١٩٦١-١٩٤٩، ط٢، الكويت: ذات السلاسل.
- المنوفي، كمال, (١٩٨٧) اصول النظم الديمقراطية المقارنة, ط١, الكويت, شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- الهزايمة، محمد عوض (٢٠٠٤). السياسة الخارجية الأردنية: في النظرية والتطبيق. الطبعة الثانية
- وزارة الإعلام والثقافة القطرية (١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٥م). الكتاب السنوي، الدوحة، قطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأطروحات والرسائل الجامعية:

- **شراب، منذر أحمد زكي (٢٠١٤)، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية ٢٠٠٣-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.**
- **عناد أحمد نوايسة (١٩٩٤)، الوسطية في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية**
- **كزيز، صباح (٢٠١٥) دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن ٢٠١٠/٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.**
- **الهزايمة، محمد عوض (١٩٩٤). الأيديولوجيا والسياسة الخارجية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة التونسية، تونس.**

المجلات والدوريات:

- **أحمد، يوسف أحمد (١٩٧٠). السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال، السياسة الدولية، العدد (٢٢)،**
- **إدريس، محمد السعيد (٢٠٠٩)، ثلاثون عاماً على قيام الثورة الإسلامية في إيران، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة**
- **باكير، علي حسين (٢٠١٠). الصناديق السيادية الخليجية دورة الصعود والهبوط وآفاق المستقبل، مجلة آراء حول الخليج، العدد (٦٥)، مركز الخليج للأبحاث، دبي**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- البزبز، محمد (٢٠٠٩). التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول. ابو ظبي، مجلة التاريخ العربي، العدد(٤٤).
- الحمش، منير (٢٠٠٩). أعمال منتدى الدوحة التاسع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة. مؤتمر إثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط (الرابع)، الدوحة ٣-٥ أيار ٢٠٠٩، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- خضير، ماجد حميد (٢٠١١). مقومات السياسة الخارجية القطرية : دراسة في السلوك السياسي، دراسات دولية، العدد (٤٩).
- خضير، ماجد حميد (٢٠١٢). مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي، مجلة دراسات دولية،العدد ٤٩، ص (٢٠١).
- خضير، ماجد حميد (٢٠١٢). مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٩).
- راشد، سامح (٢٠٠٨). الخليج في البيئة الإقليمية....التوجهات والسياسات، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة
- الشلماني، سعد (١٩٩٩)، "تقرير عن مؤتمر السياسات الخارجية لدول الشرق الأوسط، جامعة سانت اندروز، المملكة المتحدة ١٢، ١٥ تموز ١٩٩٩، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عامور، محمد سعد (٢٠٠٨). الخليج والاندماج في الاقتصاد العالمي...قطر والبحرين انموذجاً، السياسة الدولية، العدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة
- عبد الواحد، أثير ناظم (٢٠١٠). دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والاقليمية ، دراسات دولية ، العدد (٤٣).
- عبد الواحد، أثير ناظم (٢٠١٠). دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٤٣)
- عبد الواحد، اثير ناظم:(٢٠١٠)، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية"، بغداد، مجلة الدراسات الدولية. العدد(٤٣).
- العقاد، صلاح (١٩٧١)، اتحاد الإمارات في الخليج العربي، السياسة الدولية، عدد ٢٦، ١٣٤- ١٤١.
- عيسى، محمد عبد الشفيع (٢٠٠٨). الخليج والاقتصاد السياسي للاستثمارات الأجنبية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة
- فكري، مروة:(٢٠١٢)،"ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٧).
- كعسيس، خليدة:(٢٠١٤)،"الربيع العربي بين الثورة والفوضى"، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٢١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الكفارنة،عارف أحمد(٢٠٠٩) ، "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية"، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (٤٢)
- مختار،أمل (٢٠١١). نموذج (لولا) يتكرر وحدود التغيير في السياسة الخارجية البرازيلية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد (١٨٤)
- مركز الخليج للأبحاث (٢٠١٠)، مجلة آراء حول الخليج ، العدد (٦٥)، دبي، شباط
- المرهون، عبد الجليل زيد (٢٠٠٦)، أمن الخليج والمتغير الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- منير، بشور (٢٠٠٨)، تطوير بنيات ومناهج التعليم العالي في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- ناصر، شحاتة محمد (٢٠٠٨). الخليج والطفرة النفطية الثانية....أولويات الاتفاق. مجلة السياسة الدولية، عدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة
- هيئة تحرير مجلة السياسة الدولية (١٩٧١). مؤلفات جديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢٢، أكتوبر/ تشرين الأول.

التقارير الدولية والخطابات:

- الأمانة العامة - الرياض (٢٠١٠م). العطية يعتبر خطاب أمير دولة قطر وثيقة تاريخية ذات رؤية سياسية متكاملة.
- حديث للشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع رؤساء تحرير الصحف خلال العودة من الكويت يوم ٢٣ / ١٢ / ١٩٩٧ م
- قطر: الكتاب السنوي ١٩٨٣/٨٣م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قطر: الكتاب السنوي ١٩٩٥/٩٤م
- كامل، حسن (١٩٦٨)، مسودة اتفاقية دبي سنة ، مقدمة إلى الاتحاد، مكتب مستشار الأمير، الدوحة.
- كلمة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في جامعة جورج واشنطن الأمريكية، واشنطن، في ١٣/ ٦/ ١٩٩٧م.
- كلمة ألقاها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في افتتاح المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في يوم ١٦ نوفمبر عام ١٩٩٦
- كلمة أمير البلاد في جامعة جورج واشنطن الأمريكية، واشنطن، في ١٣/ ٦/ ١٩٩٧م.
- مجلس التعاون الخليجي (١٩٩٦)، كلمة أمير البلاد في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة السابع عشر لمجلس التعاون.
- مجلس الشورى (١٩٩٥)، خطاب أمير البلاد في افتتاح الدور الرابع والعشرين لمجلس الشورى، صحيفة الحياة .
- مجلس الشورى (١٩٩٦)، خطاب أمير البلاد في افتتاح الدور العادي الخامس والعشرين لمجلس الشورى.
- مجلس الشورى (١٩٩٧)، خطاب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في افتتاح الدور العادي السادس والعشرين للمجلس، الدوحة .
- وأيضاً: وثائق حكومة قطر حول اتحاد الإمارات العربية، ١٩٦٨م - ١٩٧١م، حكومة قطر، مكتب مستشار الأمير، الدوحة.
- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (٢٠١٧). إجمالي السكان المتواجدون في قطر. دولة قطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصحف اليومية والجرائد:

- **الأسدي، شفيق، وأحمد، محمد المكي (٢٠١٤). الإمارات والسعودية والبحرين تسحب سفراءها من قطر وحكومتها لا ترد بالمثل، بيروت، جريدة الحياة**
- **صحيفة الحياة (١٩٩٥)، حديث لأمير البلاد مع رئيس تحرير جريدة الحياة، لندن.**
- **صحيفة الرأي العام الكويتية، حديث للشيخ حمد بن خليفة آل ثاني يوم ١٩/ ٧/ ١٩٩٧م.**
- **عمارة، ديوب:(٢٠١٢)، "الثورة البحرنية التغيير الممكن"بيروت، صحيفة الاخبار،العدد (١٦٩٥)، بتاريخ السبت ٢٨ نيسان ٢٠١٢.**
- **القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٣م،" بتنظيم وزارة الخارجية القطرية وتعيين اختصاصاتها"، الصادر في الديوان الأميري في: ١٩٩٣/٧/١٨م، الجريدة الرسمية**
- **القفاري، عبدالله:(٢٠١١)، "فض النزاع الحدودي بين قطر والبحرين لماذا تنجح لاهاي ويخفق المجلس"، الرياض، صحيفة الرياض، العدد (٣٣٥).**

المواقع الإلكترونية:

- **ابراهيم، سامي (٢٠١٤). جوهر الخلاف بين السعودية وقطر. الموقع الرسمي لموقع سبوتنيك الاخباري، On-line، متاح، arabic.sputniknews.com.**
- **اتفاق الرياض التكميلي" يُعيد السفارات الخليجية إلى الدّوحة(٢٠١٤)، نقلا عن موقع العربية: http://www.alarabiya٢٤.com/ar/news/٢٤**
- **الأسدي، شفيق، وأحمد، محمد المكي (٢٠١٤)، الإمارات والسعودية والبحرين تسحب سفراءها من قطر.. وحكومتها لا ترد بالمثل، نقلا عن http://www.alhayat.co:**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اسرار، عبد اللطيف (٢٠١٣). قراءة في النظام السياسي القطري، الموقع الرسمي لموقع الحوار المتمدن، On-line، متاح، www.m.ahewar.org.
- اولريكسن، كريستيان (٢٠١٤). قطر والربيع العربي الدوافع السياسية والمضاعفات الاقليمية"، الموقع الرسمي لمركز كارنيغي للشرق الاوسط"، On-line، متاح، www.carnegie-mec.org.
- باعبود، عبد الله (٢٠١٣). قراءة في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة في مصر، الموقع الرسمي لمركز الجزيرة للدراسات، On-line، متاح، studies.aljazeera.net.
- باعبود، عبد الله (٢٠١٤). قراءة في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة في مصر، قراءة في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة في مصر، مركز الجزيرة للدراسات.studies.aljazeera.net
- بورزيكي، عبدالنبي (٢٠١٢). الدبلوماسية القطرية والحراك الديموقراطي العربي: "مصائب قوم عند قوم فوائد". المجلة الالكترونية للدراسات والابحاث القانونية، طنجة، نقلاً عن: www.droitplus.net
- تقرير موجز لإنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠١٤ (٢٠١٤). الموقع الرسمي لمنظمة دول مجلس التعاون الخليجي. www.gcc-sg.org
- توكل، محمد (٢٠١٧). جيبوتي تقرر خفض مستوى تمثيلها الدبلوماسي مع قطر. نقلا عن الرابط: https://aa.com.tr/ar/
- جليدان، سعود بن هاشم (٢٠١٥). آثار تراجع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي. نقلا عن الرابط: http://www.alyaum.com/article

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حبريري، نجلاء (٢٠١٧). ٣ سيناريوهات بعد رفض التصديق على «النووي». نقلا عن الرابط: https://aawsat.com/home
- حسن، إسلام خالد (٢٠١٥). الخلافات الخليجية-الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل، نقلا عن الموقع http://studies.aljazeera.net
- الدول الخليجية تحيد خلافاتها الداخلية لمواجهة "داعش" (٢٠١٤). نقلا عن موقع العرب٣١٨٨٣=http://www.alarab.co.uk/?id :
- سلامة، معتز (٢٠١٤). بعد أزمة السفراء، السيناريوهات الكبرى للتحول السياسي في قطر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نقلا عن الرابط: org.eg/News.aspx?Serial=١٦٨
- السلكاوي، خالد (٢٠١٧). وتش: طلب اغلاق الجزيرة يهدف لتوسيع " المراقبة الجبانة" ومصيره الفشل ، موقع شبكة رصد الاخبارية،http://bit.ly/٢vdrig
- سي إن إن (٢٠١٤). قطر ترد على السعودية والإمارات والبحرين: لن نبقى على هامش التاريخ، نقلا عن العربية http://arabic.cnn.com:
- الشرق الأوسط (٢٠١٧). النيجر تستدعي سفيرها لدى قطر تضامناً مع الدول العربية التي قطعت علاقاتها مع الدوحة، نقلا عن الرابط:/https://aawsat.com/home
- الشرنوبي، علي (٢٠١٤). قطر شيطان تمويل الإرهاب والدمار في العالم. https://alialsharnouby.wordpress.com
- صلاح، بسام (٢٠١٧). العلاقات "القطرية - الإيرانية".. خطيئة الارتماء في أحضان طهران. نقلا عن الرابط: http://www.albawabhnews.com/٢٥٩٢٤٢٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العربية (٢٠١٧). دول عربية تهنئ محمد بن سلمان لاختياره ولياً للعهد. نقلا عن الرابط: http://www.alarabiya.net
- العربية نت (٢٠١٤). لماذا سحبت دول الخليج الثلاث سفراءها من قطر؟. نقلا عن العربيةhttp://www.alarabiya.net/ar/Saudi:
- عرفات، أحمد رشدي، علاء الدين، علا (٢٠١٨). دور الوساطة في حل أزمة قطع العلاقات مع دولة قطر. نقلا عن الرابط: http://efsregypt.org
- عكاظ (٢٠١٨). قطر استفادت من الحصار سياسياً واقتصاديا. نقلا عن الرابط: http://www.okathjordan.com
- عيد، محمد بدري (٢٠١٥). أمن الخليج في عام ٢٠١٥ الادراك والخطاب والسلوك السياسي. الموقع الالكتروني لمركز الجزيرة للدراسات studies.aljazeera.net
- فتحي(٢٠١٤), مصر.. واتفاق الرياض، نقلا عن الرابط/ http://www.alwafd.
- الفقيه، إحسان (٢٠١٨). نظرة استشرافية لمسار الأزمة الخليجية في ٢٠١٨. نقلا عن الرابط: https://aa.com.tr
- القرطاس نيوز (٢٠١٧). شروط تعجيزية تفرض على قطر الهدف منها تغير الحكم. نقلا عن الرابط: http://www.alqurtasnews.com
- قناة بي بي سي العربية (٢٠١٤). سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر،http://www.bbc.co.uk/arabic:
- قناة سي ان ان (٢٠١٧). الموقع الرسمي لقناة سي ان ان الامريكية www.edition.cnn.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مركز الزيتونة (٢٠١٧).تقديرا استرتيجيا حول تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية.. نقلا عن الرابط: http://www.alquds.com
- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (٢٠١٧). لماذا تسعى قطر إلى "أقلمة" و"تدويل" الأزمة الخليجية؟. نقلا عن الرابط: https://futureuae.com/ar /
- المطيري (٢٠١٤)، قمة الدوحة.. إجماع على ملفي الإرهاب والأسد ودعم مصر، نقلا عن موقع العربية http://www.alarabiya.net:
- المكتب الإعلامي (٢٠١٧).نجاحات مشهودة للدبلوماسية القطرية "حاصرت" دول المقاطعة نجاحات مشهودة للدبلوماسية القطرية. الدوحة
- منصوري، بديعة (٢٠١٤). الازمة الخليجية من صاحب الحق قطر أم السعودية. الموقع الالكتروني لقناة الحرة www.alhurra.com
- الموقع الالكتروني لقناة العربية الاخباري (٢٠١٤). لماذا سحبت دول الخليج الثلاث سفراءها من قطر. نقلا عن الرابط: www.alarabiya.net
- الموقع الرسمي لقناة العربية الاخباري (٢٠٠٨). عودة السفير السعودي الجديد الى الدوحة بعد مغادرته قبل ٦ سنوات. نقلا عن الرابط: www.alarabiya.net
- موقع دي بل يو (٢٠١٨) ميركل وماكرون يبحثان بباريس الشأن الأوروبي والأزمات الدولية. نقلا عن الرابط: http://www.dw.com/ar
- موقع مركز الجزيرة للدراسات (٢٠١٥). عاصفة الحزم الحسابات والمآلات: studies.aljazeera.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وديع، محمد (٢٠١٧). سفير الاتحاد الأوروبي بالقاهرة: ليس لدينا مبادرة لحل أزمة قطر، صدي البلد، www.elbalad.news/٢٨٠٢٨٣٥
- الوزيري، حسن (٢٠١٤). السيسي يستقبل وزيرين من السعودية والإمارات.. ويشيد بدعم دولتيهما، نقلا عن موقع الوطن:.http://www.elwatannews
- وكالة الأنباء السعودية (٢٠١٧). المملكة تقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية معدولة قطر. نقلا عن الرابط: http://www.spa.gov.sa/
- وكالة الأنباء القطرية (٢٠١٠)، نقلا عن الرابط الالكتروني، qnaol.net/QNAAr/

المراجع الأجنبية:

- Alvin J. Cottrell, (٢٠٠٢) the Persian Gulf states، the Johns Hopkins, University Press, Baltimore, London.
- Dickinson،Elizabeth:(٢٠١٤),"How Qatar Lost the Middle East" foreign policy group. march ٥, www.foreignpolicy.com/articles. visit ١٥/١١/٢٠١٥.
- Easton, David. A Systems Analysis of Political Life. New York: Wiley. (١٩٦٥).Easton, David. The Political System: An Inquiry into the State of Political Science. New York: Alfred A. Knopf. (١٩٥٣).
- Glenn. Snyder (١٩٧٧). Crisis Bargaining. From Behavior Research,p.٢٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Joseph Frankel, (١٩٦٨), The Making of Foreign Policy, Oxford University Press, London.
- Joseph Wright Twinam (١٩٨٦) "Reflections on Gulf Cooperation، with Focus Bahrain، Qatar and Oman"، American Arab Affairs، No. ١٨، Full
- Kobi Michael and Yoel Guzansky (٢٠١٧).“Qatar under Siege: Regional Implications and Ramifications for the Palestinian Arena,” INSS Insight, no. ٩٣٥, site of The Institute for National Security Studies (INSS), http://www.inss.org.il/publication/qatar-
- Kristian Coates Ulrichsen (٢٠١٤) "Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications" http://carnegie-mec.org/publications
- Khatib, Lina (٢٠١٣). “Qatar’s Foreign Policy: The Limits of Pragmatism,” International Affairs ٨٩, issue ٢ (March): ٤١٧–٣١.
- London Kuct, (١٩٦٥), The Making of Foreign Policy, Lippin COH Co. New York, P ٢٢-٢٦.
- Petersno ,Reece & Others.(٢٠٠١). School Violence Prevention: Current Status and Policy Recommendation, Law & Policy. V.٢٣,No٣,July. P٢٣-٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Richard C. Snyder, et al, (١٩٨٣), Foreign Policy Decision Making, The Free Press of Galenco, New York, P. ١٢-١٥.
- Robert G. Darius and others (١٩٩٢), Gulf Security: into the ١٩٨٠، S. Hoover،Institution Press، California، U.S.A.
- Robert G. Darius and others (Editors): (١٩٨٠),"Gulf Security: into the S. Hoover"، Institution Press، California، U.S.A.
- Thani, T. b. (٢٠١٤, September ٢٥). Full interview: Emir of Qatar. (C. Amanpour, Interviewer).
- William D. Coplian (١٩٧١), Introduction to International Politics: Theoretical Overview, Maham Publishing, Chicago.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com